دراسة مقارنة لنظام الكراسي البحثية بجامعتي كولومبيا الشمالية والملك سعود وإمكان الإفادة منها في جمهورية مصر العربية

إعداد

أ.م.د./ أمل عبد الفتاح محمد* **د./ أحمد رفعت علي†**

ملخص البحث

تعتمد الجامعات المعاصرة على عدد من الآليات للارتقاء بمنظومة البحث العلمي بها، وتطوير المجالات المعرفية بمختلف تخصصاتها وفروعها، ومن أهم تلك الآليات "الكراسي البحثية"، حيث تعتمد الكراسي البحثية على استقطاب العلماء والباحثين المتميزين في شتى التخصصات العلمية، وتوفير التسهيلات اللازمة لإجراء بحوثهم ودراساتهم العلمية، مما يسهم في تطوير المعرفة الإنسانية وزيادة معدلات الابتكار وحل العديد من مشكلات المجتمع الذي نشأ فيه الكرسي البحثي، وكذلك مشكلات وقضايا المجتمع العالمي.

ولقد اهتمت الجامعات الكندية بإنشاء الكراسي البحثية، ومن أهم تلك الجامعات جامعة كولومبيا الشمالية University of British Columbia حيث وفرت الجامعة فرصًا تدريبية وبحثية متميزة للعلماء والباحثين، بهدف تحقيق التميز العلمي والريادة البحثية والمنافسة العالمية في مختلف فروع المعرفة، وذلك وفق رؤية قومية على مستوى الدولة.

كما اهتمت الجامعات السعودية أيضًا بإنشاء الكراسي البحثية، ومن أهمها جامعة الملك سعود، حيث هدفت الجامعة من خلال تلك الكراسي إلى تبوء مكانة علمية وبحثية

* أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد, كلية التربية جامعة عين شمس.

† مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية, كلية التربية جامعة عين شمس.

متميزة، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، والاستفادة من العلماء والباحثين المتميزين في حل مشكلات المجتمع وإثراء المعرفة الإنسانية.

وعلى الرغم من الجهود المصرية المبذولة في سبيل الارتقاء بمنظومة البحث العلمي، إلا أن تلك المنظومة مازالت تعاني من بعض المشكلات والتحديات التي تعرقل مسيرتها وقدرتها على المنافسة العالمية، ولذلك فقد توصل البحث الراهن إلى نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء الإمكانات المتاحة، وبما يتناسب مع واقع المجتمع المصري، الأمر الذي يمكن أن يسهم حل بعض مشكلات منظومة البحث العلمي في مصر والارتقاء بها.

A Comparative Study of Research Chairs System in the Universities of Northern Colombia and King Saud and the possibility of benefiting from it in the Arab Republic of Egypt

Prepared by

Dr. Amal Abd-ElFattah Mohamed
Assistant Professor of Comparative Education and Educational Administration
Faculty of Education- Ain Shams University

Dr. Ahmed Refaat Ali
Lecturer of Comparative Education and Educational Administration
Faculty of Education- Ain Shams University

Abstract

Contemporary universities rely on a number of mechanisms to advance the system of scientific research, and to develop knowledge fields with various specializations and branches, and among the most important of these mechanisms are "research chairs". Research chairs rely on attracting distinguished scientists and researchers in various scientific disciplines, and providing the necessary facilities to conduct their research and scientific studies, which contributes to developing human knowledge, increasing innovation rates and solving many problems of the society in which the research chair originated, as well as the problems and issues of the global community.

Canadian universities have paid attention to creating research chairs, and the one of the most important of these universities is the University of British Columbia, where the university provided distinguished training and research opportunities for scholars and researchers, with the aim of achieving scientific excellence, research leadership and global

competition in various branches of knowledge, according to a national vision at the state level.

Saudi universities have also paid attention to the establishment of research chairs, one of the most important of which is King Saud University, where the university aimed through these chairs to occupy a distinguished scientific and research position, achieve the optimal investment for human resources, and benefit from distinguished scholars and researchers in solving community problems and enriching human knowledge.

In spite of the Egyptian efforts exerted to improve the scientific research system, this system still suffers from some problems and challenges impeding its ability to global competition, and therefore the current research has reached a proposed system for research chairs in the Arab Republic of Egypt, in light of the available capabilities and in consistence with the reality of the Egyptian society, which can contribute to improving the scientific research system in Egypt and solving its problems.

دراسة مقارنة لنظام الكراسي البحثية بجامعتي كولومبيا الشمالية والملك سعود وإمكان الإفادة منها في جمهورية مصر العربية

إعداد

أ.م.د./ أمل عبد الفتاح محمد** د./ أحمد رفعت علي††

القسم الأول
الإطار العام للبحث

مقدمة:

يعد البحث العلمي ركيزة أساسية تركن إليها مختلف دول العالم المتقدمة في تحقيق طفراتها التنموية ونهضتها العلمية والحضارية، فهو يساعد الدول على تحقيق الريادة العلمية والبحثية من ناحية، كما يساعدها على خدمة المجتمع والمشاركة في قضاياه وحل مشكلاته وتلبية متطلباته من ناحية أخرى.

كما يمثل البحث العلمي مورداً مهماً من موارد تمويل الجامعات، نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية لصالح قطاعات مختلفة، حيث تمثل الجامعة بيت خبرة Expert House. فعلى سبيل المثال نجد أن الهاتف المحمول نوكيا Nokia هو في الأساس مشروع لجامعة فنلندية، كما أن بعض الجامعات مثل هارفارد تقوم بتنفيذ أبحاث للبحرية الأمريكية، مما يؤدي إلى إدخال مئات الملايين من الدولارات إلى خزانة الجامعة، ومن ثم تتمكن الجامعة من زيادة الإنفاق على الأبحاث، وتحقيق الجودة والتجديد والابتكار.[1]

وتعد الكراسي البحثية أحد أهم مكونات منظومات البحث العلمي الجامعي، ليس من حيث التمويل الذي يوفره كرسي البحث فحسب، بل لأن من أهم أهدافها استقطاب

** أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد, كلية التربية جامعة عين شمس.

†† مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية, كلية التربية جامعة عين شمس.

علماء وباحثين موهوبين قادرين على إثراء المعرفة الإنسانية بقدراتهم ومهاراتهم وأبحاثهم. كما تقوم على توفير مناخ علمي ملائم ومحفز لهم؛ ومن هنا، فإن تلك الكراسي من المفترض أن تساهم في زيادة معدلات أداء وكفاءة البحوث والتطوير، ومن ثم تساهم في الارتقاء بمعدلات الابتكار بأي مجتمع.[2]

وتتباين الرؤى حول ماهية الكراسي البحثية، إلا أنه يمكن النظر إليها على أنها مرتبة علمية تسند لباحث مشهود له بالتميز في مجال تخصصه على الصعيدين الوطني والعالمي، ويزخر رصيده البحثي بمساهمات نوعية وكمية في مجال التخصص. كما يراها البعض على أنها منحة مالية أو عينية دائمة أو مؤقتة لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة.[3]

وفي **كندا** تم تأسيس برنامج الكراسي البحثية Canada Research Chairs Program (CRCP) في عام 2000، وذلك بهدف دعم الباحثين في الجامعات الكندية، والتأكيد على قدرة الدولة على مواجهة التحديات التي فرضتها الألفية الجديدة. ويمول هذا البرنامج من قبل ثلاث جهات حكومية، وهي: مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية the Social Sciences and Humanities Research Council (SSHRC)، ومجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسة the Natural Sciences and Engineering Research Council (NSERC) والمعهد الكندي لعلوم الصحة(the Canadian Institutes of Health Research (CIHR. ويتبع المجلسان وزارة الصناعة، أما المعهد فيتبع وزارة الصحة. كما يشترك في إدارة البرنامج مؤسسة الابتكار الكندية Canadian Foundation of Innovation (CFI). [4]

ويدار برنامج الكراسي البحثية الكندية من قبل الأمانة العامة للكراسي البحثية Chair Secretariat، ومقر البرنامج في مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتضم الأمانة العامة للكراسي عدة لجان، من بينها لجنة إدارة البرنامج والتي تقوم بتقديم الاستشارات والمشاركة في صنع القرارات المرتبطة بالكراسي البحثية، واللجنة التوجيهية، التي تتولى متابعة البرنامج والإشراف عليه.[5]

ويصل عدد الكراسي البحثية في كندا حوالي 2285 كرسيًا بحثيًا، وفقاً لإحصائيات عام 2019.[6] وتنقسم تلك الكراسي إلى مستويين، المستوى الأول: وهو

مخصص لدعم الباحثين المتميزين، ويستمر عمل الكرسي في هذا المستوى لمدة 7 سنوات، والمستوى الثاني: وهو مخصص للباحثين الناشئين، ويستمر عمل الكرسي في هذا المستوى لمدة 5 سنوات.[7]

وتستفيد عدة جهات من مخرجات نظام الكراسي البحثية في كندا، لعل من أهمها الجامعات الكندية والكيانات التابعة لها، الأساتذة والطلاب والباحثين، قطاع الصناعة، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الهادفة للربح، كما يستفيد المواطن الكندي بشكل عام من مخرجات الكراسي البحثية من خلال ما تقدمه تلك الكراسي من تكنولوجيا حديثة ومنتجات وحلول للمشكلات، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة للمواطن الكندي.[8]

ويبلغ عدد الكراسي البحثية **بجامعة كولومبيا الشمالية** The University of British Clombia 205 كرسي بحثي (82 كرسيًا بحثيًا من المستوى الأول، و123 كرسيًا بحثيًا من المستوى الثاني). والمستوى الأول من الكراسي مخصص للباحثين المتميزين ذوي الخبرة والريادة في مجال تخصصهم، ويستمر عمل الكرسي مدة 7 سنوات قابلة للتجديد. أما المستوى الثاني من الكراسي فهو مخصص للباحثين الناشئين والمتميزين في مجال تخصصهم، ويستمر عمل الكرسي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.[9]

وفي **المملكة العربية السعودية** تحتل الجامعات السعودية المكانة الأبرز في قائمة المؤسسات المعنية بالبحث العلمي وروافده، وتوالت البرامج الهادفة إلى تعزيز ثقافة البحث العلمي ودعم صناعته على مستوى الكوادر المؤهلة والمتخصصة من منسوبي تلك الجامعات، مثل برامج الأبحاث الممولة، والمشروعات البحثية الموجهة، والشراكات مع المراكز البحثية إقليمياً ودولياً، ومراكز التميز، والتوسع في تأسيس معاهد الدراسات الاستشارية، وبرامج كراسي البحث وغيرها من المبادرات ذات الصلة الوثيقة بميدان البحث العلمي والإنتاج المعرفي.[10]

وخلال السنوات الأخيرة، تعاظم إدراك المملكة العربية السعودية بأهمية البحث العلمي، وبدأ يستحوذ على ما يزيد عن ٣ %من ميزانيتها. لذلك، فقد شهدت الجامعات السعودية نموًا متزايدًا في تدشين الكراسي البحثية، حيث تم إنشاء عدد كبير من الكراسي البحثية المتخصصة في العلوم الإنسانية والتطبيقية في مختلف الجامعات السعودية. وقد

انطلقت أولى المبادارت في تأسيس الكراسي البحثية بالمملكة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ ثم ما لبث أن امتد هذا المسار ليشمل العديد من الجامعات السعودية، حتى الناشئة منها. ويقدر عدد الكراسي البحثية بالجامعات السعودية حالياً ما يناهز 221 كرسيًا بحثيًا. ويعد هذا العدد كبيراً نسبياً، خاصة وأن الفكرة بدأت في المجتمع السعودي في 2004 تقريباً. وتعمل هذه الكراسي على دراسة موضوعات متنوعة تركز على جوانب التنمية بالمملكة، سواء تلك الجوانب العلمية أو التطبيقية أو الطبية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، سعياً نحو إيجاد حلول مناسبة يقوم عليها علماء متميزون.[11]

وتقوم فكرة الكراسي البحثية السعودية على الشراكة بين المؤسسة الأكاديمية وشخصية أو جهة خارجها لدعم وتطوير مجال علمي متخصص، بحيث تقدم هذه الشخصية أو الجهة التمويل اللازم لذلك، في حين تتولى المؤسسة الأكاديمية تهيئة البيئة البحثية اللازمة لنجاح الكرسي، إلى جانب الإشراف على تنفيذ الكرسي لمهامه وتحقيق أهدافه.[12]

ومن مخرجات نظام الكراسي البحثية بالجامعات السعودية إعداد الكثير من الشراكات البحثية في مجالات مختلفة مع مؤسسات بحثية داخل وخارج الجامعات، ونشر الكثير من الأبحاث في مجات عالمية، مما زاد من المكانة البحثية للمملكة في المؤتمرات والهيئات والجامعات التخصصية.[13]

وفي **جامعة الملك سعود** تم البدء في برنامج الكراسي البحثية بعد موافقة مجلس الجامعة في جلسته السادسة (القرار رقم 4) المنعقدة في 1428/4/1هـ الموافق 2007/4/18م على إطلاق البرنامج، وذلك إيمانًا بأن تلك الكراسي تمثل نقلةً نوعيةً في المجتمع المعرفي، إذ تعتبر داعماً رئيساً ورافداً قوياً لتطوير الحركة العلمية ودعمها، والنهوض بالجوانب المعرفية، وإجراء الدراسات العلمية الدقيقة التي يجب أن تقوم بها الجهات البحثية المُتخصِّصة، حيث تمتاز كراسي البحث بكونها مُتخصصة في مجال مُحدد وواضح. وتؤدي دوراً فاعلاً في معالجة العديد من القضايا التي تحتاج إلى بحوثٍ مُتخصِّصة ودقيقة، وتسهم في خدمة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتُقدِّم

الحلول لكثير من المشكلات في تلك الجوانب وغيرها وفق رؤية بحثية علمية دقيقة[14]. وتحظى الجامعة بأكبر عدد من الكراسي البحثية وصل إلى 124 كرسياً في موضوعات مختلفة.[15]

ويلاحظ مما سبق أن نظام الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود قائم على رؤية الجامعة ورغبتها في إنشاء تلك الكراسي، وذلك بخلاف نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية، والذي يمثل جزءًا من برنامج قومي على مستوى الدولة له رؤية قومية، وميزانية حكومية، ويخضع لإدارة مركزية على مستوى الدولة.

وفي **جمهورية مصر العربية**، نص الدستور على أن "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن 1% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية".[16]

كما سمح "قانون تنظيم الجامعات المصرية"[17] للجامعات بإنشاء مراكز ووحدات ذات طابع خاص تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، مثل: معاونة الجامعة في القيام برسالتها، سواء في تعليم الطلاب وتدريبهم أو في مجال البحوث، وإجراء البحوث العلمية الهادفة لحل المشكلات الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي في المجتمع.

ومن آليات تمويل البحوث العلمية في مصر إنشاء صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية في يوليو 2007، لتوفير تمويل إضافي –نابع من الطلب– من أجل مبادرات البحث والتنمية والابتكار على أساس تنافسي.[18]

كما صدر قرار من رئيس الجمهورية في نفس العام (2007) بإنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، والذي ينص في مادته الثانية على أن المجلس يهدف إلى النهوض والارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا بما يحقق أغراض التنمية فى مصر من خلال تحديد التوجهات الاستراتيجية للدولة فى المجالات المرتبطة بالبحث العلمى والتكنولوجيا فى إطار من اللامركزية ومشاركة الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى.[19]

ويتضح مما سبق اهتمام مصر بالبحث العلمي، وذلك على المستوى القومي من خلال الدستور والقانون وإنشاء الكيانات الداعمة لمنظومة البحث العلمي، وكذلك على

مستوى الجامعات من خلال التشجيع على إنشاء وحدات ومراكز بحثية داخل الجامعات تسعى للارتقاء بمستوى البحث العلمي وخدمة المجتمع.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود المصرية سالف الإشارة إليها، فإن العديد من الدراسات والتقارير قد أشارت إلى أن منظومة البحث العلمي في مصر تعاني من عدة مشكلات وصعوبات، الأمر الذي يقف حائلاً أمام الدولة في تحقيق طفرتها التنموية المنشودة، ويعيق قدرتها على المنافسة العالمية، ويمنعها من الوقوف في مصاف الدول المتقدمة، ومن الدراسات والتقارير التي تعرضت لمشكلات البحث العلمي في مصر ما يلي:

1- دراسة "**محرم الحداد**"[20]، والتي أشارت إلى:

- ضعف الاستثمارات في مجال البحث العلمي في الجامعات، حيث الإنفاق عليه في تناقص نسبي مستمر، مع الانفصال شبه التام بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الاقتصاد القومي، الأمر الذي يؤثر على خدمة التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد، وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.
- غياب استراتيجات وسياسات واضحة لخطط البحث العلمي بالتعليم العالي المصري تحدد الأهداف والأولويات.
- غياب استراتيجات التعاون بين البحث العلمي بالجامعات وبين هيئات ومؤسسات ومنظمات المجتمع سواء في مجال البحوث التطبيقية لحل مشكلات المجتمع وتنميته أو في مجال الاستشارات أو في مجال التدريب، وذلك إضافة إلى ضعف ما يرصد للبحث العلمي من ميزانية، وعزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة الفاعلة في تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية.

2- دراسة "**محمد خميس حرب**"[21]، والتي أشارت إلى:

- غياب العلاقة التكاملية للجامعة مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة، وضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.
- ضعف القدرة على استثمار نتائج البحوث العلمية وإيجاد الحلول لمشكلات المجتمع.

3- دراسة "**مصطفى أحمد علي**":[22]

- الافتقاد للهياكل التنظيمية ذات الخبرة لتعزيز إجراءات حماية الملكية الفكرية والمساعدة على تسجيل براءات الاختراع وتسويق نتائج البحث الجامعي، وتحويل نتائج البحث الجامعي إلى قيمة اقتصادية مضافة أو إلى منتجات وخدمات وعمليات جديدة أو مطورة.
- تراجع قيمة العلم والبحث العلمي داخل المجتمع وبين المؤسسات التنموية في القطاعات المختلفة، وتراجع الوعي بأهمية البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع ومواجهة التحديات المختلفة، ودوره في صناعة سياسات التنمية ومواجهة التحديات التنموية المختلفة.
- الافتقاد إلى نظام وطني للابتكار يسهم في التنسيق وإدارة المعرفة بين المؤسسات والهيئات والوزارات المتعددة المسئولة عن البحث والتطوير.
- وجود فجوة بين الوثائق الرسمية المرتبطة بالبحث العلمي وبين الممارسات الواقعية داخل مؤسساته.

4- دراسة "**عاصم عبد القادر توني**"[23]، والتي أكدت على ما يلي:

- تعاني الجامعات المصرية من غياب لمنظومة فاعلة للبحث العلمي ومن ضمور في المراكز البحثية التخصصية، مما أدى بدوره إلى ترهل رأس المال البشري، ومن العوامل الأساسية التي ساهمت في ذلك هو غياب الكوادر المؤهلة والمهتمة والمنشغلة بالبحث العلمي، وكذا النزعة الفردية في إجراء البحوث، وغياب الفرق البحثية.
- لم تحظ البحوث التطبيقية في مصر بنفس درجة الاهتمام التي حظيت بها البحوث الأساسية، مما يعكس مشكلة من أهم المشكلات في واقع البحث العلمي.
- غياب الحوافز المادية والمعنوية للباحثين وضعف البنية التحتية للبحث، وضعف الاعتمادات المالية الكافية.
- البحث العلمي في واقعه الحالي غير مرتبط بعملية التنمية المجتمعية الشاملة.
- مخرجات البحث العلمي من منشورات علمية وبراءات اختراع أدنى بكثير مما هو متوقع في هذه المرحلة.

5- **تقرير اليونسكو للعلوم**[24]، والذي أشار إلى:

- تناقص عدد الباحثين في مصر من 49.4 ألف باحث في عام 2007 إلى 47.7 ألف باحث في عام 2013، بينما زاد عدد الباحثين في دول أخرى في نفس الفترة مثل: فرنسا (من 221.9 إلى 265.2 ألف باحث)، وألمانيا (من 290.9 إلى 360.3 ألف باحث)، وجمهورية كوريا (من 221.9 إلى 321.8 ألف باحث).
- براءات الاختراع المقدمة إلى USPTO * من جمهورية مصر العربية في عام 2013 هو 52 براءة اختراع، مقارنة بـ 7568 براءة اختراع من الصين، و 7287 من فرنسا، و 3317 من الهند، و3405 من إسرائيل و341 من البرازيل، و 288 من ماليزيا و190 من جنوب أفريقيا.

6- **تقرير التنافسية العالمي 2016-2017**:[25]

أشار تقرير التنافسية العالمي 2017/2016 إلى أن مصر قد احتلت ترتيباً متأخراً في محور (جودة مؤسسات البحث العلمي)، حيث احتلت المركز رقم (128) من بين (138) دولة، وسبقتها بذلك غالبية الدول العربية، حيث احتلت قطر المركز رقم (14)، والإمارات العربية المتحدة المركز رقم (27)، والأردن المركز رقم (57)، والسعودية المركز رقم (58)، والبحرين المركز رقم (75)، والكويت المركز رقم (104)، وتونس المركز رقم (111)، والمغرب المركز رقم (112).

ولعل المستقرئ للمشكلات السابقة يلاحظ أن الدولة بحاجة شديدة إلى تطوير منظومة البحث العلمي بشكل جذري، فهناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وطرق استقطاب الباحثين والعلماء المتميزين، وسبل دعم العلاقة بين الجامعات وما تنتجه من أبحاث علمية من ناحية وبين مؤسسات المجتمع

* مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية United States Patent and Trademark Office (USPTO): هو مؤسسة تابعة لوزارة التجارة الأمريكية، تقوم بإصدار براءات الاختراع للمخترعين والشركات، وتسجيل العلامات التجارية للمنتج، وتحديد الملكية الفكرية.

المعنية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أن هناك ضرورة للبحث عن آليات أخرى لدعم البحث العلمي والارتقاء بمستواه.

ولعل تبني نظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية يمكن أن يسهم في حل بعض مشكلات البحث العلمي، ويساعد الجامعات على تبني أفكار ومشروعات بحثية تعمل على حل مشكلات المجتمع وتنميته. ولعل ذلك يتفق مع ما أشارت إليه دراسة "نسمة عبد الرسول"[26]، حيث أوصت الدراسة بأهمية الأخذ بفكرة الكراسي البحثية في مصر.

وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن إنشاء نظام للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرتي جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود، وبما يتماشى مع واقع المجتمع المصري وسياقه الثقافي؟ ويتفرع من السؤال الرئيس السابق الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الأسس النظرية المرتبطة بنظام الكراسي البحثية في الجامعات المعاصرة؟
2. ما واقع الجهود المبذولة لدعم منظومة البحث العلمي في مصر؟ وما أهم مشكلاتها؟
3. ما واقع نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية؟
4. ما واقع نظام الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود؟
5. ما أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الكراسي البحثية في جامعتي كولومبيا الشمالية والملك سعود؟
6. ما البدائل المقترحة لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية؟
7. ما النظام المقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرتي جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود، وبما يتفق مع واقع المجتمع المصري وسياقه الثقافي؟

حدود البحث:

يقتصر البحث على الحدود التالية:

(أولا) الحدود الموضوعية:

يتناول البحث الراهن نظام الكراسي البحثية من خلال المكونات التالية:

(1) المدخلات، وتشمل:

(أ) رؤية الكراسي البحثية ورسالتها.

(ب) أهداف الكراسي البحثية.

(ج) العناصر البشرية.

(د) لجان الإشراف والمتابعة.

(هـ) مصادر التمويل.

(2) العمليات، وتشمل:

(أ) الترشح.

(ب) التجديد.

(ج) التقويم.

(3) المخرجات، وتشمل:

(أ) المخرجات البحثية.

(ب) الخبرات التدريبية للكوادر البشرية.

(ج) المشروعات والأنشطة المجتمعية.

(ثانياً) حالات المقارنة:

1- **جامعة كولومبيا الشمالية The University of British Colombia:** "تمثل الكراسي البحثية الكندية بشكل عام استراتيجية وطنية لجعل كندا إحدى أهم دول العالم في مجال البحث العلمي والتنمية، وتعمل الكراسي البحثية الكندية على مساعدة الدولة في بناء اقتصاد إبداعي تنافسي من خلال جذب واستقطاب أفضل الكوادر البشرية من داخل كندا ومن مختلف أنحاء العالم. [27] وقد تم اختيار **جامعة كولومبيا الشمالية** نظراً لكونها من أفضل الجامعات الكندية، وبها ما يزيد عن 200 كرسي بحثي، فضلًا عما حققته الكراسي البحثية بها من إنجازات عديدة في مجالات علمية متنوعة.

2- **جامعة الملك سعود:** حققت الكراسي البحثية بالمملكة العربية السعودية بشكل عام نتائج جيدة خلال الفترة السابقة، كما أشارت نتائج إحدى الدراسات الميدانية الحديثة عن الكراسي البحثية بالجامعات السعودية إلى أن "هناك تأييد كبير للتوسع في إنشاء الكراسي البحثية بالجامعات السعودية، وذلك لإسهامها في خدمة المجتمع وتنميته، ومن عوامل

تأييد التوسع في إنشاء الكراسي البحثية السعودية الأداء المتميز لبعض الكراسي القائمة، والتي ساهمت في نمو الاقتصاد المعرفي وتدعيم الشراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، ومخرجاتها السريعة والمباشرة".[28] وسوف يقتصر البحث على **جامعة الملك سعود،** "حيث تأتي جامعة الملك سعود على رأس الجامعات السعودية التي تبنت فكرة كراسي البحث وتضم أكثر من 50 % من الكراسي البحثية بالجامعات السعودية".[29]

أهداف البحث:

يسعى البحث الراهن إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الأسس النظرية المرتبطة بنظام الكراسي البحثية في الجامعات المعاصرة.
2. التعرف على واقع الجهود المبذولة لدعم منظومة البحث العلمي في مصر وأهم ما تعانيه من مشكلات.
3. التعرف على واقع نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية.
4. التعرف على واقع نظام الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود.
5. تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود.
6. التوصل إلى عدد من البدائل المقترحة لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية.
7. التوصل إلى نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرتي جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود، وبما يتفق مع واقع المجتمع المصري وسياقه الثقافي.

أهمية البحث:

تبنع أهمية البحث الراهن مما يلي:

1. يأتي البحث مواكباً للتوجهات العالمية المتعلقة بالاهتمام بالبحث العلمي وأهميته في النهوض والارتقاء بالمجتمعات.

2. يأتي البحث مواكباً لجهود الدولة المصرية في دعم منظومة البحث العلمي، ومحاولاتها لحل مشكلاته.
3. قد تساعد نتائج البحث الراهن متخذي القرار وصانعي السياسة التعليمية والبحثية في مصر في تبني فكرة الكراسي البحثية من خلال إنشاء نظام واضح المعالم يسهم في الارتقاء بمنظومة البحث العلمي في مصر.

مصطلح البحث:

تمثل "الكراسي البحثية" المصطلح الرئيس للبحث، ويمكن تعريفها كما يلي:

الكراسي البحثية Research Chairs:

تعرف الكراسي البحثية على أنها: مجموعة من الباحثين (أساتذة، وباحثين ما بعد الدكتوراه Postdoctoral، وطلاب ماجستير ودكتوراه، وطلاب جامعيين) يشتركون في أحد المجالات العلمية، ويرأسهم أستاذ رئيس.[30]

ويعرفها البعض على أنها "وحدات أكاديمية تنشأ بالجامعة، بهدف تهيئة البيئة البحثية والاستشارية والتدريبية اللازمة لنمو مجال علمي متخصص، وتمول كراسي البحث من مصادر خارج ميزانية الجامعة، وتتمتع بمرونة إدارية ومالية.[31]

وتعرف أيضاً بأنها: "برامج بحثية أو أكاديمية في الجامعة، الهدف منها تطوير الفكر وإثراء المعرفة الإنسانية وخدمة قضايا التنمية المحلية وقضايا المجتمع، ويتم تمويلها من خلال ممول، وتتخذ شكل منحة نقدية دائمة أو مؤقتة.[32]

وبتحليل التعريفات السابقة يمكن الوقوف على ما يلي:

- تنشأ الكراسي البحثية لخدمة أغراض بحثية وتدريبية واستشارية في أحد المجالات العلمية.
- يعتمد نجاح الكراسي البحثية على الكوارد البشرية المتميزة.
- يرتبط عمل الكراسي البحثية بشكل مباشر بالجامعات.
- تتطلب الكراسي البحثية هيكلاً إدارياً وميزانية مناسبة.
- تسعى الكراسي البحثية إلى تنمية المجتمع وخدمة قضاياه من خلال التعمق في أحد فروع المعرفة الإنسانية.

وفي ضوء ما سبق، يتبنى البحث الراهن **التعريف الإجرائي** التالي للكرسي البحثي:

"هو كيان بحثي يضم مجموعة من الكوادر البشرية المتميزة، يرأسهم أستاذ متخصص في أحد المجالات العلمية، وتتمثل مهمتهم في القيام بأنشطة ومشروعات بحثية في أحد فروع المعرفة من أجل خدمة المجتمع وحل مشكلاته، وذلك من خلال رصد موارد مالية محددة تمكنهم من القيام بمهامهم بالشكل المطلوب".

منهج البحث وخطواته:

في ضوء طبيعة الموضوع، يتبع البحث الراهن أسلوب تحليل النظم System Analysis Approach، حيث يتم النظر إلى الكراسي البحثية على أنها نظاماً يتكون من مجموعة من المدخلات التي تتفاعل معاً من خلال مجموعة من العمليات، للوصول إلى مخرجات محددة لذلك النظام. وعلى ذلك يسير البحث وفقاً للخطوات التالية:[33]

1. وصف وتحليل نظام الكراسي البحثية في الجامعات المعاصرة.
2. وصف وتشخيص واقع الجهود المبذولة لدعم منظومة البحث العلمي في مصر، والوقوف على ما تعانيه من مشكلات.
3. وصف وتحليل واقع نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية.
4. وصف وتحليل واقع نظام الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود.
5. إجراء مقارنة تفسيرية لنظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية.
6. وضع عدد من البدائل المقترحة لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، والموازنة بينها لاختيار البديل الأمثل.
7. وضع نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية في ضوء الموازنة بين البدائل، وبما يتفق مع واقع المجتمع المصري وسياقه الثقافي.

أقسام البحث:

يأتي البحث الراهن موزعاً على ثمانية أقسام، بيانها كالتالي:

القسم الأول: الإطار العام للبحث، والذي تم في سياقه تحديد مشكلة البحث وأسئلته، وحدوده وأهدافه وأهميته، ومنهجه وخطواته.

القسم الثاني: وصف وتحليل نظام الكراسي البحثية في الجامعات المعاصرة.

القسم الثالث: وصف وتشخيص واقع منظومة البحث العلمي في مصر "تصور عالم المشكلة".

القسم الرابع: وصف وتحليل نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية.

القسم الخامس: وصف وتحليل نظام الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود.

القسم السادس: تحليل مقارن لنظام الكراسي البحثية في كل من جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود.

القسم السابع: بدائل مقترحة لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية.

القسم الثامن: نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية.

وفيما يلي بيان تفصيلي لأقسام البحث من الثاني إلى الثامن.

القسم الثاني

وصف وتحليل نظام الكراسي البحثية في الجامعات المعاصرة

يتناول القسم الراهن من البحث نظام الكراسي البحثية في الجامعات المعاصرة من منظور نظمي، باعتباره نظاماً يتكون من مجموعة من المدخلات والعمليات والمخرجات وفقاً لما يلي:

(أولاً) المدخلات:

المدخلات هي الطاقة التي تستوردها المنظمة من البيئة المحيطة، ومن أهم مدخلات نظام الكراسي البحثية ما يلي:

(1) رؤية الكراسي البحثية ورسالتها:

تعبر رؤية الكراسي البحثية عن الصورة الذهنية والمكانة المرغوب الوصول إليها في المستقبل، في حين تعبر رسالة الكراسي البحثية عن الغرض الرئيس من إنشائها، وما تقدمه من أنشطة تميزها عن غيرها من الكيانات ذات الأنشطة المشابهة.

وتختلف رؤية الكراسي البحثية ورسالتها من مجتمع لآخر ومن جامعة لأخرى وفقاً لطبيعتها وسياستها وما تسعى لتحقيقه من أهداف، "ففي **جامعة مالايا** الماليزية (University of Malaya UM) تم وضع رؤية للكراسي البحثية متمثلة في (بناء مراكز بحثية ذات مستوى عالمي في كليات الجامعة المختلفة في شتى التخصصات، ولديها القدرة على جذب العلماء والباحثين القادرين على تحقيق المنافسة العالمية للجامعة في ظل اقتصاد قائم على المعرفة العالمية). أما رسالتها فهي: (تحقيق التميز البحثي وتعميق المعرفة العلمية لدى الأوساط الأكاديمية وتدريب جيل من الأفراد ذوي المهارات الفائقة، من خلال عدة آليات، من بينها الإشراف على باحثين في مجالات بحثية ناشئة ومتفردة، والتدريس، وغيرها من الآليات)."[34]

واهتمت **الجامعة الأوروبية** بمدريد European University of Madrid بإنشاء مجموعة من الكراسي البحثية من أجل الوصول إلى رؤية محددة تتمثل في "تحقيق التقدم المجتمعي والتغلب على الصعوبات التي يواجهها المجتمع في ظل عالم منفتح، وذلك من خلال الإعداد الجيد للباحثين". وتتمثل رسالتها في "دعم العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال".[35]

وتتمثل الرؤية القومية للكراسي البحثية **بجامعات جنوب أفريقيا** في "تحقيق التميز في البحث والإبداع بجامعات جنوب أفريقيا"، وتتمثل رسالتها في "توسيع قاعدة البحث العلمي بالدولة من خلال خبرات علماء وباحثين في مختلف التخصصات البحثية من داخل الدولة وخارجها".[36]

وباستقراء ما سبق، يمكن التوصل إلى الاستخلاصات التالية:

- تركز رؤية الكراسي البحثية المعاصرة على تحقيق التميز البحثي للجامعات والمنافسة العالمية لها، وتحقيق التنمية المجتمعية من خلال الاستثمار الأمثل للكوادر البشرية المتميزة.
- تتمركز رسالة الكراسي البحثية المعاصرة حول القيام بأنشطة بحثية متعددة لخدمة المجتمع وتنميته.
- قد تنفرد الجامعة بوضع رؤية ورسالة للكراسي البحثية بها، وقد يتم وضع رؤية ورسالة موحدة للكراسي البحثية على مستوى جامعات الدولة ككل.

(2) أهداف الكراسي البحثية:

ترتبط أهداف الكراسي البحثية برؤيتها ورسالتها، ففي **جامعة مالايا** تسعى الكراسي البحثية إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:[37]

- مساعدة الجامعة على دعم مواطن القوة في مجالاتها البحثية المختلفة.
- دعم الجهود البحثية للجامعة في المجالات البحثية التي لم يتم التطرق إليها والتي تحتاج إليها الجامعة في استراتيجيتها.
- توفير بيئة تدريب قوية لطلاب الدراسات العليا من خلال مرورهم بفرص وتحديات بحثية متنوعة.

ومن بين أهداف الكراسي البحثية **بالجامعة الأوروبية** بمدريد ما يلي:[38]

- دعم البحث العلمي بالجامعة وربطه بسوق العمل.
- إكساب الباحثين المهارات البحثية التي تمكنهم من التفكير الناقد وتنمية الاستقلالية.
- التدريب الفعال للباحثين –من قبل أساتذة الكرسي ذوي السمعة والخبرة العلمية المتميزة– على المهارات البحثية والمهنية.

وتهدف الكراسي البحثية **جامعات جنوب أفريقيا** إلى تحقيق الأهداف التالية:[39]

- التوسع في البحث العلمي والقدرة الإبداعية لدولة جنوب إفريقيا.
- تحسين البحوث الدولية والمنافسة الإبداعية للدولة.
- جذب الباحثين والعلماء المتميزين والحفاظ على بقائهم.
- زيادة إنتاج بحوث الماجستير والدكتوراه.
- بناء مسارات مهنية بحثية للباحثين الناشئين والعمل على تحقيق التنمية البشرية والبحثية والإبداعية لديهم.

وهكذا يتضح أن أهداف الكراسي البحثية المعاصرة تركز على الارتقاء بمستوى البحث العلمي في الجامعات في مختلف المجالات العلمية، وتحسين القدرات البحثية للعلماء والباحثين، والمساهمة في رفع القدرات البحثية والإبداعية للمجتمع بأكمله.

(3) العناصر البشرية:

يعتمد نجاح نظام الكراسي البحثية في تحقيق أهدافه على جهود العناصر البشرية في القيام بالأنشطة البحثية بكفاءة وتميز. ويقصد بالعناصر البشرية أستاذ الكرسي والفرق البحثية من باحثين وطلاب وغيرهم.

ففي **جنوب أفريقيا** يتم اختيار أساتذة الكراسي البحثية بالجامعات –من قبل مبادرة للكراسي البحثية SARChI (South African Research Chairs Initiative) – من بين الأساتذة والأساتذة المساعدين بالجامعات وفي ذلك في ضوء معايير محددة، لعل من أهمها الكفاءة والتميز في مجال التخصص محلياً وعالمياً، وكذلك الإنجازات البحثية والإبداعية للأستاذ. ويقوم أستاذ الكرسي بتشكيل فريق العمل من الطلاب والباحثين.(40)

وفي **الجامعة الأردنية**، يتم اختيار أساتذة الكراسي البحثية في ضوء معايير محددة، لعل من أهمها أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه ويتحلى بسمعة عالية في حقل تخصصه، وأن يتمتع بصفة القيادة، وأن يكون ذا سجل بحثي حافل لما حققه من مساهمات ملحوظة في البحوث العلمية المنشورة، أو الكتب المؤلفة، أو بمعايير التميز الدولية في البحث العلمي، وبراءات الاختراع، والجوائز العلمية، وأن يكون له إضافات متميزة وأصيلة في رفعة الجامعة وخدمة المجتمع. وعلى الرغم من الشروط الواردة أعلاه فإنه يجوز أن يشغل الكرسي من غير الحاصلين على الدكتوراه ممن اكتسبوا خبرات متميزة في حقول تخصصاتهم من خلال أعمالهم أو نشاطاتهم كالأدباء والفنانين وأعضاء السلك الدبلوماسي والإعلاميين وغيرهم.(41)

وعلى ذلك يتضح أن أستاذ الكرسي هو أحد المتخصصين في مجال علمي معين، ويتم اختياره في ضوء معايير محددة، ويتوقف نجاح الكرسي على ما يقوم به الأستاذ من أنشطة بحثية –بمعاونة الفريق البحثي– لخدمة التخصص العلمي الذي ينتمي إليه.

(4) جهات الإشراف والمتابعة:

تعمل الكراسي البحثية تحت إشراف جهات محددة تختلف في تشكيلها ومهامها وآليات عملها من دولة لأخرى. فتفضل بعض الدول إنشاء كيان قومي يتولى الإشراف

على عمل الكراسي القائمة في مختلف جامعات الدولة، في حين تنفرد كل جامعة –في دول أخرى– بإنشاء كيان على مستوى الجامعة –لجنة أو مجلس– للإشراف هلى عمل الكراسي بالجامعة ومتابعة أدائها.

ففي **جنوب أفريقيا**، يتم الإشراف على الكراسي البحثية من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا ومؤسسة البحوث الوطنية، وهما الجهتان اللتان قامتا بإنشاء مبادرة الكراسي البحثية بجنوب أفريقيا SARChI على المستوى القومي في عام 2006.[42]

وفي **الجامعة الأردنية** يتم تشكيل مجلس للكراسي البحثية بالجامعة بقرار من رئيس الجامعة، ويضم المجلس رئيس الجامعة أو من ينيبه/ رئيساً للمجلس، وعميد البحث العلمي، وعميدين يمثلان الكليات العلمية والإنسانية، وعضوين اثنين من ذوي الخبرة والاختصاص من داخل الجامعة أو خارجها يختارهما مجلس العمداء بتنسيب من الرئيس، وللمجلس الحق في دعوة شخص أو أكثر في جلساته دون أن يكون لهم حق التصويت. وتكون مدة المجلس سنة قابلة للتجديد.[43]

ويتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:[44]

- تحديد السياسة العامة للكرسي الأكاديمي في مجالات البحث العلمي والتدريس وتنفيذ هذه السياسة والإشراف عليها وفق أنظمة الجامعة وتعليماتها.
- الإشراف على وقفية الكرسي الأكاديمي وتنميتها وضبط نفقاتها.
- إقرار الموازنة السنوية للكرسي الأكاديمي.
- دعم وتطوير منصب الكرسي الأكاديمي.
- اقتراح الأسس المتعلقة بالتعليمات الخاصة بالكراسي الأكاديمية في الجامعة.
- التوصية بتعيين أستاذ الكرسي الأكاديمي وتحديد راتبه والامتيازات المالية التي يتمتع بها وإعفائه من منصبه.
- وضع الآليات المناسبة للتفاوض وإبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون مع المتبرع/المتبرعين والنظر في قبول الهبات والتبرعات والتوصية بشأنها.

(5) مصادر التمويل:

تختلف مصادر تمويل الكراسي البحثية من دولة لأخرى وفقاً لعدة اعتبارات، لعل من أهمها نمط إدارة الكراسي البحثية في الدولة, "ففي جنوب أفريقيا يتم توفير مصادر

تمويل الكراسي البحثية من قبل مبادرة الكراسي البحثية South African Research Chairs Initiative التابعة لكل من وزارة العلوم والتكنولوجيا، ومؤسسة البحوث الوطنية، بحيث يغطي التمويل المقدم المرتبات، ومنح الدراسات العليا وما بعد الدكتوراه، والتكلفة التشغيلية للبحوث، والبنية التحتية المطلوبة.(45)

في حين تعتمد الكراسي البحثية **بجامعة مالايا** الماليزية على التبرعات في تمويلها، حيث يتم تخصيص 100 مليون رينغيت ماليزي (RM) لكل كرسي بحثي، تتوزع ما بين مرتب أستاذ الكرسي، والبنية التحتية والأدوات البحثية، وغيرها من النفقات المرتبطة ببرامج الكرسي. ويسمى الكرسي باسم المتبرع بإنشائه.(46)

وفي **الجامعة الأردنية** يشترط لاستحداث منصب كرسي أكاديمي في الجامعة توافر تمويل خارجي يكفي لتغطية نفقات المنصب بالكامل من خلال متبرع أو ممول رئيسي، وذلك بتخصيصه وقفاً للجامعة أو تمويلاً بهدف تطوير مجالات البحث والتدريس في تخصص أكاديمي معين، شريطة استمرار إيرادات الوقف أو التمويل. وتشمل النفقات الراتب والتأمين الصحي ومكافأة نهاية الخدمة والسفر للالتحاق بالمنصب والمشاركة في المؤتمرات وأية نفقات تتعلق بالبحث العلمي المرتبط بالكرسي. ويجوز في حالات خاصة أن يتم توفير تمويل إضافي من ميزانية الجامعة، على ألا تزيد مساهمة الجامعة عن 10% من النفقات المتوقعة سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تشمل مصادر تمويل الكرسي الأكاديمي تبرعات وهبات ومنح مقدمة من متبرعين ومؤسسات دعم بحث علمي من جهات داخلية وخارجية، ويخضع قبولها للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجامعة. (47)

وعلى أية حال، يمكن القول بأن مصادر تمويل الكراسي البحثية المعاصرة تتنوع ما بين مصادر حكومية مقدمة من مؤسسات الدولة (وزارات أو مؤسسات وطنية)، وتبرعات وهبات ومنح مقدمة من أفراد المجتمع ومؤسساته. هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن ترصده الجامعة من ميزانيتها الخاصة.

ثانياً: العمليات:

تعكس العمليات الأنشطة والتفاعلات التي تتم بين كافة مدخلات النظام. ومن أهم عمليات نظام الكراسي البحثية ما يلي:

(1) الترشح:

يمر المتقدمين لأستاذية الكراسي البحثية بمجموعة من الخطوات والإجراءات التي بناءاً عليها يتم تحديد المقبولين منهم، والبدء في إجراءات التمويل. "ففي **الجامعة الحرة** بامستردام (Free University in Amsterdam) يقوم عمداء الكليات برفع الترشيحات –من المتقدمين لوظيفة أستاذ كرسي– إلى لجنة لاختيار أفضل المرشحين. وتتكون اللجنة من نائب رئيس الجامعة وثلاثة أساتذة يختارهم رئيس الجامعة. وتعتمد اللجنة في اختيارها لأستاذ الكرسي على معايير جودة محددة، وكذلك تراعي تميز الأستاذ الذي يقع عليه الاختيار وتفوقه عن زملائه المتقدمين.[48]

وفي **الجامعات بسلطنة عمان** تتم عملية الترشح وفقاً للإجراءات التالية: [49]

- تتقدم الجامعات بمقترحات مبدئية لإنشاء كرسي البحث تبين من خلاله الغايات والأهداف بما يتناسب والخطة الاستراتيجية البحثية للجامعة.
- يقوم مدير القطاع البحثي بمجلس البحث العلمي بمراجعة هذه المقترحات والتأكد من استيفائها للشروط المطلوبة ومن ثم احالتها للجنة الكراسي البحثية للنظر فيها.
- يتم اختيار الجامعات بناءا على المقترح الذي تم تقديمه إلى المجلس ومدى ملائمته مع الخطة العامة للمجلس، والأولويات الوطنية الموضوعة.
- تتولى الجامعة اختيار المشرف على كرسي البحث على أن يقوم المشرف بإعداد مقترح تفصيلي لإدارة البرنامج البحثي للكرسي ورفعه الى مجلس البحث العلمي.
- تقوم لجنة الكراسي البحثية بتقييم المقترح التفصيلي، وبعد اعتماد المقترح البحثي من قبل هيئة المجلس يتم التوقيع على عقود الأداء، وتقديم التمويل المطلوب لتنفيذ البرنامج.

وفي **جامعات جنوب أفريقيا** تتم إجراءات الترشح للكراسي البحثية وفقاً لما يلي:[50]

- يقوم الراغبين في التقدم بإعداد مخطط مبدئي (لا يتجاوز 10 صفحات) يوضح فيه رؤيته المقترحة.
- يتم تقييم المخططات المبدئية من قبل مؤسسة البحوث الوطنية NRF.

- في حالة قبول المخطط المبدئي يتم دعوة الأساتذة المقبولين لتقديم مخطط تفصيلي متكامل (لا يتجاوز 50 صفحة) يوضح مدى اتساق المخطط المقترح مع أهداف المبادرة الوطنية للكراسي البحثية.
- يتم عمل تقييم نهائي للمخططات المقترحة من قبل أساتذة نظراء في المجال، ثم رفع توصية بالموافقة إلى مؤسسة البحوث الوطنية للبدء في إجراءات التمويل.

ويراعى في الطلبات المقدمة أن توضح ما يلي:[51]

- استعداد الجامعة وإلتزامها بتوفير بيئة مناسبة لضمان نجاح الكرسي البحثي.
- قدرات الجامعة وبيئتها ونقاط القوة الخاصة بها.
- اتفاق الكرسي البحثي مع مجالات الخطة الاستراتيجية البحثية للجامعة.
- ارتباط موضوع الكرسي بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
- مدى مساهمة الكرسي البحثي في تحقيق أهداف المبادرة الوطنية للكراسي البحثية.
- النتائج والمخرجات المتوقعة خلال خمس سنوات.

وهكذا يتضح اختلاف إجراءات الترشح من دولة إلى أخرى، فقد تتم الإجراءات على مستوى الجامعة فقط، وذلك عندما يدار نظام الكراسي البحثية من قبل الجامعة، وقد تشترك مؤسسة قومية في الإشراف على إجراءات الترشح، وذلك عندما يدار النظام على المستوى القومي.

(2) التجديد:

تشير عملية التجديد إلى إمكانية استمرار الكرسي البحثي في أداء أنشطته لفترة تالية بعد انتهاء فترته الرسمية. وغالباً ما يتم التجديد لفترة تالية بعد التأكد من جودة أداء الفريق البحثي للمهام والأنشطة في الفترة السابقة.

ففي **الجامعات بجنوب أفريقيا** يتم تجديد الكراسي البحثية استناداً إلى أداء الكرسي عل مدار الخمس سنوات. ويمكن للكراسي من المستوى الأول أن تُجدد لمدتين (بحد أقصى 15 سنة)، كما يتاح للكراسي من المستوى الثاني التجديد لمدة واحدة (بحد أقصى 10 سنوات). وتعتمد عملية التجديد –بشكل كامل– على جودة الأداء.[52]

(3) التقويم:

يعد التقويم عملية مهمة للوقوف على جوانب القوة وجوانب الضعف في أداء الكرسي البحثي، كما يمكن من خلالها قياس مختلف أنشطة الكرسي ومدى اتفاقها مع أهدافه، الأمر الذي يسهم في تحسين الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة.

ففي **الجامعات بجنوب أفريقيا** يُطلب من أستاذ الكرسي أن يقدم تقريراً سنوياً لمؤسسة البحوث الوطنية National Research Foundation عن أنشطة الكرسي، والمخرجات المتوقعة وفقاً لما تضمنته الخطة المقدمة عند الترشح. كما يتم تقييم أنشطة الكرسي وإنجازاته في السنة النهائية (السنة الخامسة) للكرسي، ويتم ذلك التقييم بشكل متعمق من خلال مجموعة من النظراء في المجال.(53)

وفي **الجامعات بسلطنة عمان** يتم تقييم أداء الكراسي البحثية من قبل الجامعة حسب متطلبات العقد، كما تقوم لجنة من المراجعين بعمل تقييم تفصيلي لإنتاجية الكرسي، والتقدم الذي يحققه، ومستوى الأداء فيما يتعلق بالبحوث التي يشرف عليها، كما يتم تقييم أداء الكرسي أيضاً كل خمس سنوات.(54)

ومن ثم يمكن القول بأن عملية التقويم هي عملية مهمة لضمان جودة المخرجات المتوقعة من النظام، والتأكد من تلبيتها للمتطلبات البحثية للجامعة والمجتمع.

ثالثاً: المخرجات:

تعد المخرجات هي الحصيلة النهائية لتفاعل مدخلات النظام معاً من خلال العمليات. "وتتمثل المخرجات المستهدفة من برنامج الكراسي البحثية **بالجامعات بسلطنة عمان** في:(55)

- تحقيق التميز في بعض المجالات البحثية من خلال تأسيس كراسي البحث العلمي في الجامعات المحلية.
- تعزيز بناء القدرات البحثية وطنياً.
- إضافة قيمة اقتصادية لمخرجات البحوث في هذا المجال.

ومن مخرجات نظام الكراسي البحثية **بجنوب أفريقيا** الأبحاث التي تتم من خلال كرسي التحكم المستدام للملاريا SARChI Chair in Sustainable Malaria Control، وذلك لمكافحة المرض ومحاولة السيطرة عليه، والتي تتم تحت إشراف الأستاذة

الدكتورة لين ماري بيركولتز Prof. Lyn-Marie Birkholtz الأستاذ بقسم العلوم الحيوية- كلية العلوم الطبيعية والزراعية- جامعة بريتوريا University of Pretoria.[56]

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد مخرجات نظام الكراسي البحثية المعاصرة فيما يلي:

(1) المخرجات البحثية:

تعد المخرجات البحثية من أهم مخرجات نظام الكراسي البحثية، وذلك من خلال إعداد البحوث المتميزة بمختلف أنواعها في كافة فروع المعرفة، مما يسهم في رفع القدرة البحثية للجامعة، وهو ما ينعكس بدوره على الارتقاء بالقدرة البحثية للمجتمع بأكلمه وتحقيق قيمة مضافة له.

(2) الخبرات التدريبية للكوادر البشرية:

من أهم مخرجات نظام الكراسي البحثية أيضاً إكتساب الباحثين لمهارات بحثية وإبداعية متميزة من خلال ما مروا به من ممارسات وأنشطة بحثية، فضلاً عما اكتسبوه من خبرات بحثية وتطبيقية من خلال التفاعل مع الخبراء في المجال.

(3) المشروعات والأنشطة المجتمعية:

تظهر القيمة النفعية التطبيقية لنظام الكراسي البحثية من خلال ما يقدمه من أنشطة ومشروعات تسهم في خدمة المجتمع وحل مشكلاته، حيث يسهم كل كرسي بحثي -وفقاً لمجال تخصصه- في حل إحدى المشكلات المجتمعية، وذلك في مختلف القطاعات الطبية والهندسية وفي مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وغيرها من القطاعات.

القسم الثالث

وصف وتشخيص واقع منظومة البحث العلمي في مصر

"تصور عالم المشكلة"

انطلاقًا من سعي البحث الراهن إلى التوصل إلى نظام مقترح للكراسي البحثية بجمهورية مصر العربية، يهتم هذا القسم بدراسة واقع منظومة البحث العلمي في مصر، في محاولة لإلقاء الضوء على أهم ملامح تلك المنظومة، والوقوف على مدى حاجتها لتبني نظام الكراسي البحثية.

وفي هذا الصدد، تولي الدولة المصرية اهتماماً ملحوظاً بالبحث العلمي، ولذلك فقد اهتمت مؤخراً بإنشاء بعض الكيانات وتبني بعض المبادرات التي من شأنها الارتقاء بمنظومة البحث العلمي، كما بذلت محاولات لتشجيع الباحثين والعلماء على المشاركة في أنشطة المراكز والكيانات البحثية داخل الجامعات وخارجها.

ففي عام 2007 صدر قرار جمهوري بإنشاء صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، حيث نصت المادة الأولى من القرار على أن " ينشأ صندوق يسمى (صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية) وتكون له شخصية اعتبارية عامة، ويتبع الوزير المختص بشئون البحث العلمى، ويكون مقره مدينة القاهرة". كما نصت المادة الثانية من القرار على مهام الصندوق، والمتمثلة في:[57]

- كفالة تمويل البحث العلمى والتنمية التكنولوجية من خلال الأولويات التى يحددها المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.
- دعم القدرات الابتكارية لمنظومة العلوم والتكنولوجيا.
- دعم الدورة الكاملة للبحث العلمى وتطوير المنتجات التى تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا (أبحاث منشورة– براءات اختراع– نماذج نصف صناعية– منتجات).
- دعم نشر البيانات والمعلومات عن العلوم والتكنولوجيا.
- إجراء تقييم مستمر ومفصل لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والأبحاث العلمية وبراءات الاختراع وتأثير ذلك على الاقتصاد لعرضها على المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

كما اهتمت مصر في رؤيتها 2030 بتبني مجموعة من البرامج والمبادرات التطويرية، من بينها "**تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي**"، حيث تمثل هذه المراكز هي حلقة الوصل بن النظرية والتطبيق وتعتبر الجسر الذي يدعم الاقتصاد لما يقدمه من أبحاث تفيد التطوير والتجديد في الحياة العملية. وتستند هذه المبادرة إلى عدة عناصر أساسية، لعل من أهمها ما يلي:[58]

- توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء مراكز البحوث في جميع مؤسسات التعليم العالي والتوسع في مراكز البحوث الحالية.
- وضع نظم لتحفيز مؤسسات التعليم العالي للتوسع في مراكز البحوث مثل برامج تقدير أفضل مركز بحثي في المحافظة أو أكثر مركز بحثي شارك في إنتاج أبحاث علمية وأكثرها ذكراً واطلاعاً (most cited)
- وضع آلية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس ومديري المراكز البحثية لتحقيق السرعة في تفعيل دور مراكز البحوث وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.
- وضع نظام لتفعيل والتوسع في البوابات الإلكترونية والمكتبات الرقمية وميكنة المكتبات لزيادة موارد مراكز البحوث وتعظيم دورها.
- وضع نظام لتسهيل عقد اتفاقيات مع هذه المراكز وجمعيات رجال الأعمال والجهات المانحة لتقديم الدعم اللازم واستغلال معرفة وقدرات هيئة التدريس وتطبيق النظم الحديثة لسد الفجوة بن الحياة النظرية والتطبيقية ويكون ذلك نظير مقابل مادي يدعم أنشطة هذه المراكز البحثية.

وفي تحليلها للبيئة الداخلية لمنظومة البحث العلمي في مصر، حددت الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (2015-2030) الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من نقاط القوة في منظومة البحث العلمي في مصر، ومن أهمها ما يلي:[59]

- وجود قاعدة علمية جيدة تضم 46 جامعة حكومية وأهلية وخاصة، و120 مركز ومعهد بحثي، ومؤسسات مجتمع مدني معنية بالبحوث والتطوير.
- تضم مصر أكبر إنتاج لمجتمع بحثي من باحثين علميين في الشرق الأوسط على مدى العشر سنوات الماضية.

- ازدياد شريحة الشباب ضمن الباحثين.
- تخريج الآلاف من طلاب الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) من الجامعات المصرية.

وباستقراء ما سبق، يلاحظ أن مصر تمتلك قاعدة عريضة من المؤسسات البحثية المتنوعة، وأن بها عدد كبير من الباحثين القادرين على النهوض بمنظومة البحث العلمي، واستثمار نتائجه في الارتقاء بالمجتمع إذا ما توفرت لهم الإمكانات التي تساعدهم على ذلك.

وعلى الرغم من الجهود المصرية سالف الإشارة إليها، والمرتبطة بدعم منظومة البحث العلمي، فإن الواقع يشير أيضاً إلى وجود عدة مشكلات وجوانب ضعف في منظومة البحث العلمي المصري، الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة أدائها ويعرقل مسيرة تقدمها.

فعلى الرغم من إنشاء صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية في عام 2007 لتوفير تمويل إضافي من أجل مبادرات البحث والتنمية والابتكار على أساس تنافسي، فإن الافتقار إلى الاستقلال المؤسسي في حوكمة الجامعات وإداتها من شأنه أن يعرقل قدرة الصندوق على بدء تنفيذ وإدارة المشاريع الممولة بأسلوب تنافسي. فأكثر من ٧٥ في المائة من النفقات على البحث والتنمية والابتكار تتم في مؤسسات البحث والتنمية والابتكار المكتظة بالعاملين والتابعة لوزارات مختلفة. وقد كانت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا حتى وقت قريب جداً تستخدم أكثر من ٢٢٠٠ عامل كان معظمهم يشغل وظائف إدارية وأخرى متعلقة بتقديم الرعاية ولكنها غير مرتبطة ارتباطا مباشرا بأنشطة البحث والتنمية والابتكار. أما أنشطة البحث الجامعي فتحصل على تمويل ناقص – من حيث البنية الأساسية والمرافق وتمويل المشاريع على حد سواء– مما يعيق الاستخدام الكامل للقدرات البحثية بالجامعات. كما أن مساهمة القطاع الخاص في مبادرات البحث والتنمية والابتكار في مصر ضعيفة، وتقتصر غالبية أعمالها على مجال نقل التكنولوجيا، وتطوير إثبات المفاهيم، وإعداد النماذج التكنولوجية.[60]

كما أشارت الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (2015-2030) إلى ما يلي:[61]

- غياب نظام لتقييم أداء الباحثين ومؤسسات البحث العلمي.
- تعقد البيروقراطية الحكومية التي تعيق الاستفادة من التمويل المتاح وتستهلك وقت وجهود الباحثين.
- غياب فكر المدارس العلمية في معظم مؤسسات البحث العلمي المصرية.
- ظهور ترتيب متقدم لمصر في مؤشرات الغش العلمي.
- ضعف المردود الاقتصادي والعائد الملموس من البحث العلمي.
- ضعف عدد البراءات المسجلة سنوياً للمصريين، وكذلك ضعف عدد البراءات المسجلة من الجامعات والمراكز البحثية، حيث لا تتعدى 0.5 % سنوياً من إجمالي البراءات.
- غياب وجود أولويات واضحة للبحث العلمي على نطاق الكليات والأقسام.
- انحصار إنتاج الجامعات والمراكز البحثية على النشر العلمي لغرض الترقية، مما يؤدي إلى عزوف الباحثين عن بذل الجهود للحصول على تعاقدات مع الصناعة لتطويرها من خلال البحث العلمي.
- تستعين الصناعة بالباحثين بصفة شخصية وليست مؤسسية لإيجاد بعض الحلول وحل بعض مشاكل التصنيع.
- تدني مستوى الثقة بين مؤسسات البحوث والتطوير أو الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية.
- ضعف الإنفاق على البحوث والتطوير وخاصة من طرف الجهة المستفيدة.
- ضعف وجود مصادر رئيسية وثابتة ومتزايدة لضخ الدعم اللازم لميزانية البحث العلمي.
- إحجام أصحاب الأعمال والقطاع الخاص عن تدعيم البحث العلمي.
- ضعف إقبال أعضاء هيئة التدريس للحصول على مشروعات من الجهات الممولة للبحث العلمي.

- القصور في تسويق الجامعات المصرية والمراكز البحثية كبيوت خبرة لتوسيع المشاركة في مشروعات تنموية وتكنولوجية.
- ضعف الوعي الثقافي لدى الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة بدور البحث العلمي في التصدي للتحديات المجتمعية.
- قلة التركيز على البحوث ذات الطابع التطبيقي والتطويري التي تسهم وبشكل مباشر في عملية التنمية وحل مشكلات المجتمع.

كما أشارت رؤية مصر 2030 إلى "غياب سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي؛ حيث لا يوجد سياسة أو آلية لتسويق البحث العلمي ونتائجه، مما يعتبر تحدياً أمام تعظيم دور البحث العلمي في المجتمع ككل ومؤسسات التعليم العالي، كما أن تجاهل أهمية الأبحاث العلمية في القطاعات المختلفة ودورها في زيادة جودة العملية التعليمية يؤدي إلى انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة. (62)

ومن خلال استعراض واقع منظومة البحث العلمي في مصر من حيث جوانب القوة وجوانب الضعف، يمكن القول بأن هناك جهودًا ومحاولات واضحة لدعم منظومة البحث العلمي المصري، كما يمكن التأكيد على أن تلك المنظومة مازالت بحاجة إلى المزيد من المحاولات والمبادرات والجهود من أجل مواجهة المشكلات والتحديات التي تقابلها، ولعل تبني نظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية يمكن أن يكون أحد الجهود المبذولة في هذا الصدد.

القسم الرابع

وصف وتحليل نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية

يتناول القسم الراهن من البحث وصفاً لنظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية –والذي يعد جزءًا من نظام قومي للكراسي البحثية على مستوى الدولة– مع البدء بعرض السياق المجتمعي الكندي الذي أثّر بالضرورة على نظام الكراسي البحثية بالجامعة، ثم سيتم تناول النظام من حيث مدخلاته وعملياته ومخرجاته. وفيما يلي تفصيل ذلك.

(أولاً): السياق المجتمعي الكندي:

يتسم المجتمع الكندي بأنه مجتمع متعدد الثقافات، حيث يضم مواطنين من طوائف مختلفة، لعل أكثرهم انتشارا الطائفة الإنجليزية، والفرنسية، الإسكتلندية، والأيرلندية، والألمانية، والإيطالية، والصينية، وغيرها من الطوائف. كما يتسم أيضاً المجتمع الكندي بالتعدد اللغوي، حيث تمثل اللغة الإنجليزية اللغة الأم، تليها اللغة الفرنسية، وهناك مواطنون لغتهم الأولى هي الصينية، والأسبانية، والعربية والإيطالية، وغير ذلك من اللغات.(63)

ويعد الاقتصاد الكندي أحد أقوى اقتصاديات العالم، وذلك لعدة أسباب، من بينها توفر فرص العمل، والنمو الاقتصادي الملحوظ، واستقرار القطاع المالي، بالإضافة إلى الانخفاض النسبي في إجمالي الدين العام.(64)

وغالباً ما يوصف الاقتصاد الكندي بأنه "اقتصاد مختلط"، حيث يُسمح للقطاع الخاص بملكية رأس المال من مزارع ومصانع وغير ذلك من أجل إنتاج السلع وتقديم الخدمات جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي. وقد تم تشجيع المواطنين الكنديين –منذ فترات طويلة– على تأسيس أعمالهم الخاصة من أجل تقديم السلع والخدمات، ومن العوامل التي ساعدت على نجاح ذلك التزايد في عدد السكان وتزايد متطلباتهم وكذلك الاعتماد المتبادل بين الدول، الأمر الذي ساعد القطاع الخاص الكندي في تسويق منتجاته وخدماته داخل كندا وخارجها. أما القطاع الحكومي فيلعب دوراً مهماً في الأعمال والخدمات التي يصعب على القطاع الخاص الاستثمار فيها مثل خدمات الطرق والكباري، والمدارس، والمستشفيات، ونظم الصرف الصحي.(65)

ولقد أصبح المجتمع المدني شريكاً أساسياً في الاقتصاد الكندي. ويطلق على المجتمع المدني "الاقتصاد الاجتماعي Social Economy". وهو يضم الجمعيات غير الهادفة للربح، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل على الدمج بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية. وللاقتصاد الاجتماعي أهمية كبيرة ليس فقط في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأفراد والمجتمعات، وإنما أيضاً لكونه جزء من عملية التحول في علاقة المواطنين بالدولة وبالسوق.(66)

وفي إطار البحث العلمي، فإن كندا تصنف في صدارة الدول التي تنفق على البحث العلمي، حيث احتلت المركز الثاني عشر من بين 40 دولة تناولتها نشرة تمويل البحوث والتنمية لعام Global R & D Funding Forecast 2017.(67) كما احتلت كندا المركز السابع عشر من بين 138 دولة في تقرير التنافسية العالمية 2016–2017 في محور "جودة مؤسسات البحث العلمي"، والمركز 23 في محور "الشراكة بين الجامعات وقطاع الصناعة في مجال البحوث والتنمية"، والمركز السادس في محور "توفر العلماء والمهندسين".(68)

ولعل الملامح السابقة للمجتمع الكندي قد أثرت بشكل كبير في تشكيل نظام الكراسي البحثية بالجامعة ليظهر بوضعه الراهن، وهذا ما سيوضحه الجزء التالي من البحث.

(ثانياً) نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية:

يتكون نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية من مجموعة من المدخلات والعمليات والمخرجات، والتي يمكن تناولها كما يلي:

(1) المدخلات:

تشمل مدخلات نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية ما يلي:

(أ) رؤية الكراسي البحثية ورسالتها:

تتمثل رؤية الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية –والمستمدة من الرؤية القومية للكراسي البحثية الكندية– في "الوصول بالمجتمع الكندي إلى المنافسة العالمية والتميز والريادة البحثية في ظل بيئة اقتصادية عالمية تنافسية قائمة على المعرفة".(69)

وتتمثل رسالة الكراسي البحثية بالجامعة في "توفير فرص لإعداد وتدريب الباحثين ذوي المهارات الفائقة، مع الإلتزام بالتميز في مجالي البحث والتدريب، وضمان العدالة والمساواة بين جميع المرشحين في الحصول على تلك الفرص".[70]

وهكذا يتضح انعكاس البعدين القومي والعالمي في رؤية الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية ورسالتها، حيث إنه من المأمول أن تدفع تلك الكراسي بالمجتمع الكندي إلى المنافسة والتميز والريادة العالمية، كما يتضح أيضًا أهمية الإلتزام بالعدالة وتكافؤ الفرص بين المرشحين المتقدمين.

(ب) أهداف الكراسي البحثية:

اتساقاً مع رؤية ورسالتة الكراسي البحثية بالجامعة، تتمثل الأهداف الرئيسية للكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية فيما يلي:[71]

- تحقيق التميز البحثي في أحد المجالات التالية: العلوم الطبيعية والهندسية، العلوم الصحية، العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- التعمق في فهم فروع المعرفة العلمية، وتحسين جودة الحياة.
- تقوية المنافسة الدولية للمجتمع الكندي.
- توفير فرص تدريبية وتعليمية للمزيد من الباحثين المتميزين.

وهكذا يتضح أن الكراسي البحثية لا تسعى فقط لخدمة المجتمع، وإنما تسعى أيضاً إلى إثراء المعرفة العلمية بمختلف فروعها وتخصصاتها من خلال استثمار الكوادر البشرية المتميزة.

(ج) العناصر البشرية:

تقوم جامعة كولومبيا الشمالية باعتبارها جزء من منظومة الكراسي البحثية الكندية باختيار الأساتذة المرشحين للحصول على أستاذية الكرسي البحثي بعناية بالغة في ضوء معايير محددة، تقوم في مجملها على التميز والجودة والأداء الريادي. ويتلقى الأساتذة الدعم اللازم للعمل، وكذلك يتاح للأساتذة اختيار الفريق البحثي المعاون. [72]

كما تلتزم الجامعة في اختيارها للمرشحين بمعايير المساواة والعدالة والشفافية، وذلك من خلال إتاحة فرص متكافئة لجميع الفئات (المرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمواطنين الأصليين، والأقليات) للمشاركة في ذلك البرنامج القومي.[73]

وتوفر الكراسي البحثية فرصة تعلم متميزة لمجموعة متنوعة من المتدربين من الفئات التالية: طلاب الدراسات العليا، الباحثين ما بعد مرحلة الدكتوراه، وغيرهم من الأفراد ذوي الكفاءة العالية(Highly Qualified Personnel (HQP ، ويتاح لهم فرصة التعاون والاشتراك في العمل مع الباحثين المتميزين من داخل كندا ومن خارجها. كما يشترك مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المهتمين بمجال الكرسي البحثي في العمل مع الأستاذ، وذلك من خلال فرق بحثية تفاعلية.(74)

وعلى ذلك يمكن القول بأن نظام العمل بالكراسي البحثية قائم على العمل الفريقي، حيث يتم تنفيذ أنشطة الكراسي من خلال مجموعة متنوعة من الباحثين المتميزين، يرأسهم أستاذ متخصص يتم اختياره بعناية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة.

(د) لجان الإشراف والمتابعة:

تنقسم اللجان القائمة على الإشراف ومتابعة الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية إلى لجان داخلية (بالجامعة)، وأخرى على المستوى القومي للبرنامج. وفيما يلي توضيح لذلك:

- لجان الإشراف والمتابعة الداخلية (بالجامعة):
  - لجنة البحث Search Committee وهي المسئولة عن وضع معايير لاختيار المرشحين بالكليات، وإجراء المقابلات الشخصية لهم.(75)
  - لجنة المراجعة الداخلية Internal Review Committee وهي مسئولة عن مراجعة طلبات التجديد المقدمة من الأساتذة على مستوى الكليات.(76)
  - لجنة التحكيم الداخلية Internal Adjudication Committee وهي مسئولة عن مراجعة جميع طلبات الترشح والتجديد على مستوى الجامعة، وتقديم توصيات لرئيس الجامعة بشأن تلك الطلبات.(77)

ومن الجدير بالذكر أن مكتب رئيس الجامعة هو الجهة المسئولة عن الإشراف ومتابعة عمليتي الترشح والتجديد بالجامعة.(78)

- لجان الإشراف والمتابعة على المستوى القومي:

يدار برنامج الكراسي البحثية الكندية –على المستوى القومي– من قبل الأمانة العامة للكراسي البحثية، ومقرها مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتعتبر الأمانة العامة للبرنامج ممثلة للثلاثة جهات الممولة له: مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية ومجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية والمعهد الكندي لعلوم الصحة. وتقوم الأمانة العامة بالمتابعة المستمرة للكراسي وإرسال تقاريرها إلى لجنة إدارة البرنامج Management Committee، والتي تقوم بإرسال تقاريرها إلى اللجنة التوجيهية Steering Committee والتي تقوم بدورها برفع التقارير إلى وزير الإبداع والتنمية الاقتصادية والعلمية (وزارة الصناعة سابقاً). ويمكن توضيح تشكيل اللجان وأهم مسئولياتها فيما يلي:[79]

- لجنة إدارة البرنامج:

وتضم المدير التنفيذي للبرنامج، ونائب رئيس مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية، ونائب رئيس مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية، ونائب رئيس المعهد الكندي لعلوم الصحة، ونائب رئيس مؤسسة الابتكار الكندية، بالإضافة إلى ممثلين من وزارتي "الصحة" و"الإبداع والتنمية الاقتصادية والعلمية". وتتمثل مسئولية اللجنة في تقديم الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بعملية المراجعة التي يقوم بها النظراء للترشيحات المقدمة للكراسي Peer Review Process، واستراتيجيات التواصل، وكذلك بنية البرنامج وسياسته وتمويله. وتقوم اللجنة بإرسال تقاريرها إلى اللجنة التوجيهية للبرنامج.

- اللجنة التوجيهية:

وتضم رئيس مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (رئيساً)، ورئيس مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية، ورئيس المعهد الكندي لعلوم الصحة، ورئيس مؤسسة الابتكار الكندية، ووكيل وزارة الإبداع والتنمية الاقتصادية والعلمية، ووكيل وزارة الصحة. وتشرف اللجنة على عملية مراجعة النظراء للترشيحات المقدمة للكراسي، وكذلك تعمل على الإشراف العام على إدارة البرنامج واقتراح التوجهات الاستراتيجية للبرنامج.

كما يشترك في إدارة البرنامج –من الناحية الفنية– اللجان التالية:

- هيئة المحكمين:

يتقدم أكثر من 1000 أستاذا وعالماً سنوياً –بشكل تطوعي– للمشاركة في عملية مراجعة وتقييم الطلبات المقدمة لبرنامج الكراسي البحثية الكندية، وهو ما يطلق عليه "مراجعة النظراء"، وتمثل هذه العملية جزءاً أساسياً من عمل البرنامج لضمان مطابقته للمعايير المطلوبة. (80)

- لجنة التحكيم متعددة التخصصات:

وتضم مجموعة من الخبراء الذين يتم اختيارهم من هيئة المحكمين في ضوء معايير وشروط محددة (مثل الكفاءة البحثية والخبرة في مجال التحكيم والتقييم). وتقوم اللجنة بمراجعة الترشيحات التي لم يتمكن أعضاء هيئة المحكمين من الفصل فيها والوصول إلى اتفاق حول قبولها أو رفضها. حيث تقدم اللجنة التوصيات النهائية فيما يتعلق بتمويل الكرسي وترفع الأمر إلى اللجنة التوجيهية. وتلعب لجنة التحكيم متعددة التخصصات دوراً محورياً في ضمان جودة مستوى البرنامج وتميزه، وذلك من خلال تطبيق مبدأ المحاسبية للبرنامج حتى تطمئن الحكومة والشعب –باعتبارهما مصدر تمويل البرنامج– والمجتمع البحثي بأكلمه بأن هناك معايير واضحة للبرنامج.(81)

وباستقراء ما سبق يتضح أن عميات الإشراف والمتابعة والترشح والتجديد والتمويل تتم من خلال لجان متخصصة، بعضها على مستوى الجامعة وبعضها على المستوى القومي، ولكل منها أدوار ومسئوليات ومهام محددة، وذلك ضمانًا لسير تلك العمليات بشكل جيد، كما أن عملية مراجعة الترشيحات –التي تتم من قبل هيئة المحكمين ولجنة التحكيم متعددة التخصصات– تتميز بالدقة والموضوعية، وتضمن تحقيق مبادئ العدالة والشفافية والجودة.

(هـ) مصادر التمويل:

يعد التمويل المركزي المقدم من الحكومة الكندية هو المصدر الرئيس لتمويل الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية، حيث قامت الحكومة الكندية في عام 2000 بتخصيص 900 مليون دولار لإنشاء 2000 كرسي بحثي بالجامعات الكندية، باعتباره

برنامج دائم. كما خصصت مؤسسة الابتكار الكندية (CFI) دعماً مادياً قدره 250 مليون دولار لدعم البرنامج عند إنشائه في عام 2000.[82]

وتشترك ثلاثة جهات في توفير الدعم المالي السنوي للكراسي البحثية بالجامعات الكندية، وهي مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية (بنسبة 45 %)، والمعهد الكندي لعلوم الصحة (بنسبة 35 %)، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية (بنسبة 20 %).[83]

وتقدر الميزانية السنوية للبرنامج بنحو 300 مليون دولار، ويتم تقسيمها على نوعين من الكراسي البحثية المنتشرة في الجامعة الكندية، وهما:[84]

1- المستوى الأول من الكراسي البحثية: وهو مخصص لدعم الباحثين المتميزين الرائدين في مجال تخصصهم. ويستمر عمل الكرسي لمدة 7 سنوات قابلة للتجديد. وتتلقى الجامعة مبلغاً قدره 200.000 دولار سنوياً عن كل كرسي من هذا النوع.

2- المستوى الثاني من الكراسي البحثية: وهو مخصص للباحثين المتميزين الناشئين في مجال تخصصهم. ويستمر عمل الكرسي لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد. وتتلقى الجامعة مبلغاً قدره 100.000 دولار سنوياً عن كل كرسي من هذا النوع.

وتستطيع الجامعة أن تطلب دعماً مادياً من مؤسسة الابتكار الكندية (CFI) – إضافة إلى الدعم المقدم من إدارة البرنامج- بالإضافة إلى إمكانية مطالبتها بأية احتياجات مادية أخرى.[85]

وبذلك يمكن القول بأن نظام الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشكالية يعتمد بشكل أساسي في تمويله على مصادر حكومية تقدمها الهيئات الثلاث المشتركة في إدارته، كما تستطيع الجامعة أن تطلب دعماً إضافياً من مؤسسة الابتكار الكندية، مما يدل على الاستعداد الكامل لتغطية وتحمل نفقات الأنشطة البحثية التي تتم من خلال الكرسي طالما تعمل في خدمة المجتمع وتسهم في إثراء المعرفة الإنسانية.

(2) العمليات:

تشمل عمليات نظام الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية ما يلي:

(أ) الترشح:

تمر الترشيحات المقدمة من الباحثين للحصول على تمويل الكرسي البحثي بعدة إجراءات؛ بعضها يتم في الجامعة، والبعض الآخر يتم من خلال برنامج الكراسي البحثية الكندية Canada Research Chairs Program باعتباره مسئولاً عن الكراسي البحثية على المستوى القومي. وفيما يلي تفصيلاً لتلك الإجراءات.

1- إجراءات خاصة بالجامعة:

يتيح برنامج الكراسي البحثية الكندية الفرصة للجامعة -وغيرها من الجامعات والمؤسسات المخولة بمنح الدرجات الجامعية- لترشيح الباحثين المتميزين للحصول على أستاذية الكرسي في المجالات التي تدعم خططها البحثية الاستراتيجية Strategic Research Plans، وتمكنها من توسيع إسهاماتها باعتبارها مراكز للبحوث والتدريب البحثي.(86)

وتدار عملية الترشح بجامعة كولومبيا الشمالية من قبل مكتب رئيس الجامعة، والذي يقوم بالموافقة على تخصيص الكراسي بكليات الجامعة وذلك بعد التأكد من اتفاقها مع الخطة الاستراتيجية للجامعة، والخطة البحثية المؤسسية للجامعة، والأولويات الاستراتيجية للكلية الراغبة في تخصيص كرسي بحثي بها.(87)

ومن الجدير بالذكر أن جميع طلبات الترشح يتم مراجعتها من قبل لجنة التحكيم الداخلية بالجامعة Internal Adjudication Committee، والتي تتكون من نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية (رئيسًا)، و22 أستاذ كرسي (حالي وسابق) من المستوى الأول. (88)

ولكي يقبل البرنامج الترشيحات المقدمة من الجامعة، لابد أن تتأكد الجامعة أولًا من استيفاء الشروط الخاصة بالترشح، حيث "يشترط للترشح للكرسي البحثي من المستوى الأول أن يكون المرشح أستاذاً، ومن الممكن أن يكون أستاذاً مشاركاً بشرط أن يترقى لوظيفة أستاذ خلال عامين على الأكثر من تاريخ ترشحه للكرسي. وإذا كان المرشح من خارج العمل الأكاديمي، فلابد من أن يمتلك المؤهلات المكافئة لهذا المستوى. أما الكرسي

من المستوى الثاني، فلابد أن يكون المرشح له باحثاً ناشئاً من فئة الأساتذة المشاركين أو الأساتذة المساعدين، أو يمتلك المؤهلات المكافئة لهذا المستوى إذا كان من خارج نطاق العمل الأكاديمي.(89)

وتلتزم الجامعة بمعايير الشفافية والإتاحة والمساواة في الترشيحات التي تقدمها للأمانة العامة لبرنامج الكراسي البحثية. ويحق للأمانة العامة للبرنامج أن تطلب من الجامعة ما يفيد بأن عملية اختيار المرشحين تمت وفق معايير الشفافية والإتاحة والمساواة، وذلك في أي وقت خلال عامين من بدء عملية الترشيح.(90)

وعلى الرغم من تأكيدها على ضرورة إلتزام الجامعات بمعايير الشفافية والإتاحة والمساواة في عملية الترشيح، فإن الأمانة العامة للبرنامج تراعي أن تطبيق تلك المعايير قد يختلف من جامعة لأخرى باختلاف حجم الجامعة أو لغة الدراسة بها أو موقعها الجغرافي أو سياساتها الداخلية.(91)

فمن الإجراءات التي تتخذها جامعة كولومبيا الشمالية لضمان تحقيق المعايير السابقة ما يلي:(92)

- إعلان لكليات الجامعة وأقسامها بالكرسي البحثي الشاغر في أحد المجالات التي تتفق مع الخطة البحثية الاستراتيجية للجامعة.
- عقد مقابلات لتقييم المتقدمين من قبل لجنة متخصصة Search Committee.
- وضع مجموعة من المعايير التي يتم في ضوئها اختيار المخطط البحثي المقدم، على أن يتم وضع تلك المعايير قبل بداية قبول الترشيحات.

وعلى ذلك يمكن القول بأن المرحلة الأولى من عملية الترشيح –والتي تتم في الجامعة– تهتم بكفاءة المرشح، وذلك من خلال ضرورة استيفائه لمعايير محددة، كما أنها تتسم بالنزاهة والشفافية، وتخضع كذلك للرقابة من قبل الأمانة العامة للبرنامج باعتبارها المسئول عن الكراسي البحثية الكندية على المستوى القومي.

2- إجراءات خاصة بإدارة البرنامج على المستوى القومي:

تخضع الترشيحات المقدمة من الجامعة بشأن إنشاء الكراسي البحثية –بعد استيفائها لجميع الشروط السابقة– لعملية مراجعة صارمة من قبل إدارة البرنامج، وذلك وفقاً للخطوات التالية:(93)

- يقوم مجموعة من خبراء هيئة المراجعين –ثلاثة على الأقل– بتقييم الترشيحات الجديدة أو طلبات التجديد.
- تقوم لجنة التحكيم متعددة التخصصات بمراجعة جميع الترشيحات التي لم تحظى بالقبول من قبل هيئة المقيمين.
- تقوم الأمانة العامة للكراسي –بناءاً على توصيات هيئة المراجعين ولجنة التحكيم متعددة التحصصات– بتقديم التوصيات النهائية بشأن عملية التمويل ورفعها إلى المدير التنفيذي للجنة التوجيهية.

ويتم تقييم ومراجعة ترشيحات الجامعة –من قبل مجموعة من المراجعين Reviewers الخبراء في نفس تخصص الكرسي البحثي المقترح، وكذلك من قبل لجنة تحكيم متعددة التخصصات Interdisciplinary Adjudication Committee– وذلك للتأكد من مطابقتها للمعايير التالية:(94)

أ– تميز المرشح، وجودة برنامجه البحثي المقترح:

ينبغي للمرشح –للكرسي من المستوى الأول– أن يفي بالمعايير التالية:

- أن يكون من الباحثين المتميزين المبدعين على المستوى العالمي، وأن تكون إنجازاته قد أثرت بشكل أساسي في مجالاتها العلمية.
- أن يتمتع بالريادة في مجاله على المستوى العالمي.
- أن يكون لديه رصيد كبير من طلاب الدراسات العليا الذين قام بالإشراف عليهم، ولديه القدرة على جذب واستقطاب الطلاب والمتدربين والباحثين المتميزين، وتدريبهم وتنميتهم.
- أن يقدم برنامجاً بحثياً جديداً مبدعاً عالي الجودة.

وينبغي للمرشح –للكرسي من المستوى الثاني– أن يفي بالمعايير التالية:

- أن يكون من الباحثين الناشئين المتميزين على المستوى العالمي، وأن يكون لديه رصيد واضح من الإبداع البحثي.

- أن تكون لديه رؤية واضحة لتحقيق سمعة دولية في مجاله في الفترة المستقبلية القادمة (من 5: 10 سنوات).
- أن يكون لديه القدرة على جذب واستقطاب الطلاب والمتدربين والباحثين المتميزين، وتدريبهم وتنميتهم.
- أن يقدم برنامجاً بحثياً جديداً مبدعاً عالي الجودة.

ب- جودة البيئة المؤسسية، والإلتزام المؤسسي، ومدى ملاءمة برنامج الكرسي البحثي المقترح للخطة الاستراتيجية البحثية بالجامعة، وذلك من حيث:

- البيئة المؤسسية:

ينبغي على الجامعة أن تقدم وصفاً لجودة البيئة المؤسسية المحيطة بالكرسي البحثي المقترح، وكذلك تحديد فرص التعاون مع الباحثين العاملين في نفس مجال الكرسي أو المجالات ذات العلاقة، سواءاً كانوا داخل المؤسسة أو على مستوى الإقليم، أو على مستوى كندا، أو على المستوى الدولي.

- الإلتزام المؤسسي:

ينبغي أن تلتزم الجامعة -وغيرها من الكيانات التي قد يعتمد عليها الكرسي في تطبيقاته البحثيه مثل المستشفيات والمعاهد وغيرها من المؤسسات- بتقديم ما يحتاجه أستاذ الكرسي من دعم لنجاح برنامجه مثل: تخفيف أعبائه التدريسية والإدارية، وتقديم مساعدات مالية إضافية، وتقديم النصح والإرشاد، وتوفير مكان مناسب لإنشاء الكرسي البحثي، وتوفير هيكل إداري، وكذلك توظيف أعضاء هيئة التدريس للعمل بالكرسي.

- ملاءمة برنامج الكرسي البحثي المقترح للخطة الاستراتيجية البحثية بالجامعة:

يطلب من الجامعة تقديم ما يفيد بأن البرنامج المقترح للكرسي البحثي يتناسب مع الخطة الاستراتيجية البحثية للجامعة، وأن للكرسي أهمية في تحقيق أهداف الجامعة.

وباستقراء ما سبق، يتضح أن عملية الترشح تتم بقدر كبير من الدقة والموضوعية، فبعد انتهاء إجراءات الترشح على مستوى الجامعة -والتي تتسم في مجملها بالنزاهة والموضوعية- تقوم إدارة البرنامج على المستوى القومي بمراجعة الترشيحات المقدمة من الجامعة في ضوء معايير متنوعة للوقوف على مدى التميز البحثي للمرشح، ومدى جودة برنامجه المقترح، وكذلك للوقوف على طبيعة البيئة المؤسسية التي سيتم

إنشاء الكرسي بها، ومدى إلتزامها بتقديم الدعم وتوفير المكان المناسب للكرسي، ومدى اتفاق البرنامج المقترح للكرسي مع الخطة الاستراتيجية البحثية للجامعة، ولعل ما سبق يسهم في اختيار أفضل المرشحين لأستاذية الكراسي البحثية من أجل تحقيق أهدافها بكفاءة.

(ب) التجديد:

تمر عملية تجديد الترشيحات بعدة إجراءات بعضها يتم على مستوى الجامعة، والبعض الآخر يتم من خلال برنامج الكراسي البحثية الكندية Canada Research Chairs Program باعتباره مسئولاً عن الكراسي البحثية على المستوى القومي. ويمكن توضيح تلك الإجراءات فيما يلي:

1- إجراءات التجديد على مستوى الجامعة:

تمر عملية تجديد الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية بالمراحل التالية:[95]

أ- يقوم مكتب رئيس الجامعة (في شهري يونيو وديسمبر من كل عام) بإخطار عمداء الكليات الذين يحق للكراسي البحثية بكلياتهم التجديد في الجولة التالية.

ب-يقوم عميد الكلية -أو رئيس القسم- بعملية مراجعة داخلية لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة للتجديد أم لا، وذلك استنادًا لتقييم لجنة المراجعة الداخلية بالكلية Internal Review Committee، ولا تتم عملية التجديد إلا بتوصية من عميد الكلية بناءًا على توصية لجنة المراجعة الداخلية.

ج- بعد تلقي مكتب رئيس الجامعة توصية العميد بشأن تجديد الكرسي البحثي، يتم إبلاغ أستاذ الكرسي بالموافقة على التجديد، حتى يبدأ في ملئ الاستمارة المخصصة لذلك.

ومن الجدير بالذكر أن جميع طلبات التجديد يتم مراجعتها من قبل لجنة التحكيم الداخلية بالجامعة Internal Adjudication Committee، والتي تتكون من نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية (رئيسًا)، و22 أستاذ كرسي (حالي وسابق) من المستوى الأول. [96]

2- إجراءات التجديد على المستوى القومي:

تتشابه إجراءات التجديد مع إجراءات الترشح لأول مرة، حيث تخضع الطلبات المقدمة للتجديد للتقييم من قبل مجموعة من المراجعين Reviewers الخبراء في نفس تخصص الكرسي البحثي المقترح، وكذلك من قبل لجنة تحكيم متعددة التخصصات Interdisciplinary Adjudication Committee- وذلك للتأكد من مطابقتها لنفس المعايير المرتبطة بالترشح لأول مرة. (97)

وربما تختلف عملية التجديد عن عملية الترشح للمرة الأولى في أنه يطلب من المؤسسة المضيفة للكرسي البحثي -عند التقدم للتجديد- تقديم تقرير أداء Performance Report يوضح مدى التزام الأستاذ بتحقيق الأهداف التي أنشأ الكرسي من أجلها، ومدى التزامه بمعايير التميز وما القيمة المضافة للكرسي.(98)

وعلى ذلك يتضح مدى دقة عملية تجديد الكراسي البحثية في مرحلتيها (على مستوى الجامعة وعلى المستوى القومي)، كما يتضح أيضاً تسلسل الإجراءات في المرحلتين، واعتمادها على معايير واضحة ومحددة ضماناً لتحقيق النزاهة والشفافية والموضوعية. ولعل تشجيع الأساتذة على التجديد لفترة تالية يرجع إلى رغبة إدارة البرنامج في دعم الباحثين المتميزين، وتحفيزهم على المزيد من الأداء البحثي المتميز.

(ج) التقويم:

تخضع الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية للتقويم من قبل لجنة المراجعة الداخلية بالكلية التابع لها الكرسي البحثي، وكذلك من قبل لجنة التحكيم الداخلية بالجامعة، والتي تقوم بتقييم أداء الكرسي، وتقوم بتقديم ملاحظات بناءةً، وتقديم توصيات بشأن إمكانية استمرار الكرسي البحثي وتجديده بناءًا على أدائه خلال الفترة المنصرمة.(99)

كما يتم تقويم الكراسي البحثية بالجامعة أيضًا من خلال عدة آليات تتم على المستوى القومي، ومن بينها:

1- التقارير السنوية:(100)

حرصت الأمانة العامة للكراسي البحثية منذ عام 2002 على مطالبة الجامعة -وغيرها من الجامعات الحاضنة لكراسي بحثية- بتقديم تقرير سنوي يوضح نفقات الكرسي

البحثي خلال العام، وكذلك يتضمن التقرير المطلوب معلومات أثر البرنامج على القدرة البحثية للجامعة، من حيث استقطاب وتعيين الباحثين المتميزين، وبناء الفرق البحثية، والتوظيف الأمثل للمصادر من خلال التخطيط الاستراتيجي الفعال. ومنذ عام 2005، بدأت الأمانة العامة في مطالبة أساتذة الكراسي أنفسهم بتقديم تقارير سنوية تتضمن معلومات عن البرنامج البحثي للأستاذ، والتحالفات والشراكات البحثية القائمة، ومدى جودة التدريب المقدم لفريق العمل، ومدى قدرة الأستاذ على الحصول على تمويل من مصادر أخرى، وكذلك مدى استثمار الوقت المخصص للبحث.

2- المراجعات المالية:[101]

تقوم الهيئات الممولة بعمل زيارات -بشكل منتظم- للجامعة (من 6 إلى 10 زيارات في العام) لمراجعة الأمور المالية. وتهدف تلك الزيارات إلى التأكد من أن سياسات الإنفاق المتبعة من قبل الكراسي البحثية تتماشى مع التوجهات العامة للبرنامج. كما يتم مراجعة الحسابات الخاصة بالجامعة والحسابات الخاصة بالأساتذة من قبل موظفي الشئون المالية التابعين للهيئات الممولة. وفي حالة ظهور أية مشكلات، يتم التواصل مع الجامعة لمناقشة الأمر.

3- التقارير من جهات خارجية:

تم تكليف بعض المؤسسات بالقيام بعملية تقويم شاملة للكراسي البحثية بالجامعات الكندية بشكل عام، ففي عام 2009 تم تكليف مؤسسة Science Metrix (وهي مؤسسة مستقلة متخصصة في تقويم الأنشطة البحثية والتكنولوجية) بعمل تقويم عشري للبرنامج، وقد تم الاعتماد على مجموعة متنوعة من آليات التقويم، منها مراجعة الوثائق والملفات، والمقابلات، وتطبيق استبانات إلكترونية، ودراسات الحالة، والتحليل الببليوميتري، وقد توصل التقويم إلى مجموعة من النتائج، لعل من أهمها أن الأداء العام للبرنامج يتسم بالجودة والكفاءة، وأن هناك حاجة لاستمراره في المجتمع الكندي.[102]

وفي عام 2016 تم نشر تقرير مؤسسة Goss Gilory (وهي مؤسسة كندية لتقديم الاستشارات الإدارية والخدمات المؤسسية)، والتي تم تكليفها بإجراء تقويم لبرنامج الكراسي البحثية من 2011/2010، وحتى 2014/ 2015. وقد اعتمدت المؤسسة على عدة آليات لتحقيق أهداف التقويم، من بينها: التحليل الببليوميتري، ودراسات الحالة،

والمقابلات، ومراجعة البيانات الإدارية، ومراجعة الوثائق، وتحليل كفاءة التكلفة. وقد ركز التقرير على محورين أساسيين، وهما: دراسة الأهداف الحالية للبرنامج ومدى إمكانية إضافة أهداف أخرى جديدة، ومدى مساهمة البرنامج في الدعم المؤسسي للمجالات البحثية الاستراتيجية. وقد خلص التقرير إلى عدة نتائج خاصة بالأداء العام للبرنامج، ومن أهم الإيجابيات التي أشار إليها التقرير: أن عملية الإنفاق تتم بشكل فعال، وأن المرشحين يتم اختيارهم بشكل جيد، وأن البرنامج يسهم في دعم الإنتاج البحثي والمعرفي بشكل عام.[103]

ويتضح مما سبق مدى حرص جامعة كولومبيا الشمالية، وكذلك حرص إدارة برنامج الكراسي البحثية –على المستوى القومي– على تحقيق أعلى جودة في الأداء من خلال عملية التقويم، وربما يرجع تعدد آليات التقويم إلى الرغبة في تحقيق الدقة والموضوعية في قياس الأداء. كما أن الاعتماد على جهات خارجية في عملية التقويم من شأنه أن يضمن تحقيق النزاهة والشفافية والمصداقية. ولعل الهدف الأساسي المرجو من تلك العملية يتمثل في الوقوف على جوانب القوة في البرنامج لتدعيمها، وجوانب الضعف –إن وجدت– لمعالجتها.

(3) المخرجات:

تتمثل مخرجات نظام الكراسي البحثية الكندية فيما يلي:

(أ) المخرجات البحثية:

تعد الأبحاث المتميزة أحد أهم مخرجات نظام الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية، حيث "أظهرت نتائج الدراسة التقويمية التي قامت بها مؤسسة Goss Gilory عام 2016 للكراسي البحثية الكندية –ومن بينها الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية– أن الأداء البحثي لأساتذة الكرسي في المجالات الثلاثة (الصحة، والعلوم الطبيعية والهندسة، والعلوم الاجتماعية والإنسانيات) أعلى من المعدلات العالمية من حيث التأثير البحثي والجودة البحثية، حيث تحقق أبحاثهم نسبة اقتباس عالية من قبل نظرائهم في المجال على مستوى العالم، كما يتم نشرها في مجلات دولية عالية الجودة.[104]

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن العديد من أبحاث الكراسي البحثية يتم الاستفادة منها خارج إطار العمل الجامعي الأكاديمي –وخاصة بالنسبة للأبحاث الخاصة بالمستوى الأول من الكراسي– حيث تقوم بعض المنظمات الخارجية بدعوة الأساتذة لعرض نتائج أبحاثهم للاستفادة منها، وكذلك يتم الاسترشاد بنتائج تلك الأبحاث في كتابة التقارير والدراسات والخطط الاستراتيجية التي تقوم بها بعض الجهات. كما يتم الاستفادة من نتائج الأبحاث في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى أن الهيئات الاستشارية العامة والخاصة تستفيد من تلك الأبحاث في تناولها للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة.[105]

وبذلك يتضح أهمية المخرجات البحثية التي اشترك فيها الأساتذة وفرق العمل، والتي تسهم في إثراء المعرفة الإنسانية في مختلف تخصصاتها، حيث يتم الاستفادة من تلك المخرجات من قبل الأساتذة في المجال، ومن قبل المؤسسات والهيئات المجتمعية المختلفة داخل كندا وخارجها، كما أن تلك المخرجات البحثية تسهم في دعم القدرة البحثية وتحقيق الميزة التنافسية للمجتمع الكندي بأكمله.

(ب) الخبرات التدريبية للكوادر البشرية:

تعد الخبرات التدريبية للباحثين والطلاب أحد المخرجات الهامة لنظام الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية، والتي يساهم فيها أساتذة الكراسي من خلال الإشراف على الطلاب والتدريس والتنسيق بين الباحثين.[106]

ويتاح لهؤلاء الباحثين فرصاً تدريبية متميزة، مثل التعان مع العديد من الباحثين الكنديين والأجانب، وكذلك التدريب على كتابة الأوراق البحثية، ويتاح لهم أيضاً الفرصة لعرض النتائج البحثية في مؤتمرات محلية وعالمية، وكذلك يتمكنوا من قيادة مشروعات بحثية.[107]

ومن هنا يتضح أن المشاركة الفعالة في أنشطة الكراسي البحثية تسهم في ثقل خبرات الباحثين والطلاب من خلال ما تقدمه من فرص تدريبية متنوعة.

(ج) المشروعات والأنشطة المجتمعية:

تقدم الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية العديد من المشروعات والأنشطة المجتمعية في مختلف المجالات: النقل، والطاقة، والدراسات المائية، والدراسات البيئية،

والنانوتكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، والأداء المقارن، والبورصة، والديمقراطية والمواطنة، وغيرها من المجالات.[108] ومن أمثلة تلك الأنشطة ما يلي:

1- مواجهة الأمراض المصاحبة للمراحل المتقدمة من العمر:[109]

ترتبط حوالي 80 % من حالات الوفيات في كندا باختلال وظائف القلب أو المخ. وعلى الرغم من مثل هذه الاختلالات الوظيفية قد ترتبط ببعضها البعض في كثير من الأحيان، إلا أنه لا يوجد معلومات كثيرة عن العلاقة بين التغيرات في وظائف القلب والمخ، وخاصة مع تقدم العمر، وما يصاحب تلك المرحلة من أمراض مثل السكتات الدماغية ومرض الزهايمر.

وقد تم إسناد كرسي البحث في فسيولوجيا المخ والأوعية الدموية في الصحة والأمراض Canada Research Chair in Cerebrovascular Physiology in Health and Disease إلى الأستاذ الدكتور فيل إينسلي Philip Ainslie –الأستاذ بكلية العلوم الصحية والرياضية بجامعة كولومبيا الشمالية School of Health and Exercise Sciences، والذي يستخدم تقنيات التصوير المتطورة وغيرها من الأساليب لتوفير نظرة ثاقبة لوظيفة المخ أثناء مراحل متقدمة من العمر وفي تواجد أمراض مختارة.

ويقوم د. إينسلي أيضًا بدراسة إمكانية استخدام برامج محددة من التمرينات لتعويض الاختلال الحادث في وظائف المخ، حيث ترتبط الممارسة المنتظمة للتمرينات بتقليل خطر الإصابة بأمراض القلب مع تقدم العمر، وهناك حاجة ماسة للبحث في ذلك الأمر بهدف التأخير من شيخوخة المخ أو منعها، وكذلك لمواجهة تدهور الإدراك لدى كبار السن. وهو يعتقد أنه من خلال تعزيز وظائف القلب الصحية، فإن ذلك بالضرورة سوف يقلل من أمراض المخ في مراحل العمر المتقدمة. ومن المتوقع أن تسهم جهود د. إينسلي في التعمق في فهم العلاقة بين وظائف كل من المخ والقلب وأسباب حاجة المخ لتمرينات القلب.

2- توظيف علم الأمراض الجزيئية والجينومية في مواجهة مرض السرطان:[110]

يعد سرطان المبيض خامس أكثر أسباب الوفاة شيوعًا في أمريكا الشمالية. وعلى الرغم من ذلك إلا أنه لم يتم إحراز تقدمًا كبيرًا في علاج ذلك المرض. ولقد اكتشف الأستاذ الدكتور ديفيد هانتسمان David Huntsman –الأستاذ بقسم علم الأمراض

والطب المعملي كلية الطب جامعة كولمبيا الشمالية– أن سرطان المبيض ليس مرضًا مستقلًا، وإنما يتكون من عدة أنواع وكيانات فرعية تؤدي في النهاية إلى ظهور المرض بشكله النهائي. ومن الجدير بالذكر أن كل نوع من تلك الأنواع الفرعية يحتاج إلى إجراء أبحاث مركزة ويحتاج إلى استراتيجيات علاجية محددة. ويهدف د. هانتسمان –باعتباره أستاذ كرسي البحث في علم الأمراض الجزيئية والجينومية Canada Research Chair in Molecular and Genomic Pathology – إلى إلقاء الضوء على كيفية تطور هذه الأنواع الفرعية من سرطان المبيض بحيث يمكن اكتشاف المرض مبكرًا أو الوقاية منه من البداية.

3– استحداث مواد بناء مستدامة:(111)

أصبح إصلاح الهياكل الخرسانية من القضايا المهمة في كندا نتيجة عدة أسباب؛ من بينها التآكل الشديد للصلب المتواجد في الخرسانة، وزيادة الأحمال. ومما زاد الأمر سوءًا، وجد أن الأسمنت له آثار بيئية سلبية، فإنتاج طن واحد من الأسمنت يؤدي إلى إنتاج طن من ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الدفينة التي تؤثر سلبًا على الغلاف الجوي. ونظرًا لأن مواد الإصلاح تستهلك كميات كبيرة من الأسمنت، فهناك حاجة ملحة لاستحداث مواد إصلاح تستهلك كميات أقل من الأسمنت، وتعتمد في تصنيعها على المخلفات والنفايات الصناعية، مما يقلل من الأثر السلبي للأسمنت على البيئة.

وبصفته أستاذ كرسي البحث في مجال إعادة تأهيل البنية التحتية والاستدامةCanada Research Chair in Infrastructure Rehabilitation and Sustainability يعمل الدكتور نيمكومار بانثيا Nemkumar Banthia –الأستاذ بقسم الهندسة المدنية كلية العلوم التطبيقية بجامعة كولومبيا الشمالية– على استحداث تقنيات مبتكرة وغير مكلفة في مجال الإصلاح وإعادة البناء تستخدم البوليمرات المقواة بالألياف بدلًا من الاعتماد الدائم على الأسمنت، بحيث يمكن استخدام تلك المواد المستحدثة في دعم البنية التحتية للمجتمع الكندي.

ولقد بدأ بالفعل استخدام تلك المواد المستحدثة في إنشاء مجموعة متنوعة من المشروعات الميدانية مثل الكباري مواقف سيارات ومباني والهياكل البحرية. ومن الجدير

بالذكر أن مثل تلك الابتكارات لا تعمل على توفير الموارد للمجتمع الكندي فحسب، بل إنها تكسب القطاع الخاص في كندا ميزة تنافسية هائلة في سوق إعادة البناء وتجديد البنية التحتية العالمي، والذي يقدر بأكثر من تريليون دولار.

4- دعم العلاقة بين المستهلكين والشركات في المجتمع الكندي:[112]

يتعرض المستهلكون الكنديون للجذب من خلال آليات تسويقية متعددة وفي شتى مناحي حياتهم، ولا تعتمد تلك الآليات على الإعلانات التقليدية فحسب، بل أيضًا من خلال مندوبي المبيعات والطرق الإبداعية في عرض المنتجات داخل المتاجر وغيرها من الآليات.

وتقوم الدكتورة جو أندريا هويج JoAndrea Hoegg -الأستاذ المساعد بقسم التسويق والعلوم السلوكية كلية إدارة الأعمال جامعة كولومبيا الشمالية- بدراسة تأثير تلك الجهود التسويقية على أفكار المستهلكين واتجاهاتهم وسلوكياتهم، وذلك باعتبارها أستاذ كرسي البحث في مجال سلوك المستهلك Canada Researcg Chair in Consumer Behaviour.

إن انتشار العلاقات التسويقية بين المستهلكين والشركات يؤدي إلى تخوف المستهلكين من أن كثير من الشركات لديها قوة تأثير ولا تضع مصلحة المستهلكين في بؤرة اهتمامها. ومن ناحية أخرى فإن الشركات أصبح لديها تخوف من قدرتها على جذب المستهلكين نتيجة انتشار منتجات عديدة وازدحام السوق بتلك المنتجات فكيف لها أن تجذب العملاء في وسط هذا السوق المزدحم بالمنتجات؟

ولذلك تحاول د. هويج -بالتعاون مع فريقها البحثي- معالجة تلك المشكلات وتوليد رؤى من شأنها أن تفيد المستهلكين والشركات على حد سواء، وذلك من خلال استخدام أساليب البحث في علم النفس المعرفي وعلم النفس الاجتماعي والتسويق الاجتماعي. ومن المتوقع أن تساعد نتائج أبحاثها في بناء علاقات أقوى بين الشركات والمستهلكين، كما أنها ستوفر للمستهلكين فهمًا أفضل لكيفية تأثرهم بالعلاقات التسويقية.

وباستعراض الأنشطة والجهود السابقة التي تتم من خلال الكراسي البحثية الكندية، يتضح مدى أهميتها للمجتمع الكندي، حيث تسهم في معالجة العديد من

المشكلات المجتمعية في مختلف المجالات، فضلاً عما تقدمه للعلم وللإنسانية من إضافات وابتكارات علمية متميزة.

القسم الخامس

وصف وتحليل نظام الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود

تختلف التجربة السعودية في الكراسي البحثية عن التجربة الكندية من حيث الرعاية والإدارة والتمويل، فبينما كانت التجربة الكندية ذات طبيعة موجهة (مركزية) هدفت إلى التوسع في الكراسي البحثية من خلال نظام قومي موحد، فإن التجربة في الجامعات السعودية اعتمدت بشكل كبير على مبادرة الجامعة من حيث إنشاء الكراسي والحصول على التمويل.[113]

وسوف يتناول الجزء التالي من البحث نظام الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود:

(أولاً) السياق المجتمعي السعودي:

المجتمع السعودي مجتمع إسلامي عربي، يتمسك بتعاليم الإسلام، وقيم العروبة، وتقاليدها الراسخة في وجدان كل مواطن سعودي، وفي الوقت ذاته هو مجتمع منفتح على العالم الخارجي، يتطلع إلى التقدم والتطور السريع في المجالات كافة.[114]

ولقد حقق اقتصاد المملكة العربية السعودية معدلات نمو قوية للغاية خلال السنوات الأخيرة مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط والناتج النفطي، وقوة نشاط القطاع الخاص، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتنفيذ عدد من مبادرات الإصلاح المحلي. كذلك أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي إلى تحقيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة، بينما تراجع الدين الحكومي إلى مستويات منخفضة للغاية.[115]

وتواصل الحكومة السعودية اتخاذ خطوات لتحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية المحلية، والاستثمار في تعليم المواطنين وإكسابهم المهارات، وتعمل أيضا على تطوير المدن الصناعية والاقتصادية للتشجيع على قيام التجمعات الصناعية وتطوير الخدمات. وتضم المدن الصناعية حوالي نصف الصناعات التحويلية بأكملها في المملكة. ويجري العمل حاليا على الربط بين الجامعات وهذه المدن لتعزيز عمليات البحث والتطوير والتعاون المنسق. وإضافة إلى ذلك، يجري حاليا تطوير شبكات النقل للربط بين

هذه المدن من أجل السماح بنقل المواد الخام من المناجم إلى منشآت التكرير والمعالجة.[116]

كذلك يُقَدَّم الدعم لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من المبادرات، ومنها برنامج" كفالة "(الذي أُطلِق في عام 2006)، والذي يوفر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على الائتمان (الضمانات الائتمانية)، والبنك السعودي للتسليف والادخار، الذي يقدم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وإنشاء وحدات داخل البنوك مختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة."[117]

ولعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السابقة قد أثرت في تشكيل نظام الكراسي البحثية بالجامعات السعودية، وسيتناول الجزء التالي من البحث استعراض نظام الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود كنموذج للكراسي البحثية بالجامعات السعودية.

(ثانياً) نظام الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود:

يتكون نظام الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود من مجموعة من المدخلات والعمليات والمخرجات، والتي يمكن تناولها كما يلي:

(1) المدخلات:

تشمل مدخلات نظام الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود ما يلي:

(أ) رؤية الكراسي البحثية ورسالتها:

تتمثل رؤية الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود في" استكمال بناء منظومات متكاملة للبحث العلمي في كل المجالات لنقل التقنية وتوطينها وصولا إلى مصاف المنظومات العالمية على نحو تسهم فيه في إرساء مجتمع المعرفة".[118]

وتتمثل رسالتها في " تعزيز إدارة منظومات البحث العلمي في كل المجالات وفق معايير الجودة الشاملة لنقل التقنية وتوطينها وصولا إلى مصاف المنظومات العالمية من خلال شراكة مجتمعية فاعلة".[119]

وعلى هذا تأمل جامعة الملك سعود في الوصول بمنظومة البحث العلمي إلى مستوى عالمي من خلال الكراسي البحثية بالجامعة، مع الاهتمام بتفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق ذلك.

(ب) أهداف الكراسي البحثية:

تسعى الكراسي البحثية بالجامعة إلى تحقيق الأهداف التالية:[120]

- الإسهام في تبوء الجامعة مكانة عالمية تميزه في البحث والتطوير .
- نشر ثقافة البحث والتطوير والابتكار والإبداع في مختلف مجالات العلوم والمعارف الإنسانية، وتكوين عادات علمية تعود بالفائدة على المجتمع .
- رفع اسم المملكة العربية السعودية عاليا في مجالات البحث والتطوير والابتكار والإبداع .
- استكمال منظومات البحث العلمي وتفعيلها والارتقاء بها إلى مصاف المنظومات المتطورة عالميا من خلال إقامة مراكز تميّز في الجامعة معنية بتوليد المعرفة وتدفقها وتوطينها وتطبيقها مجتمعيا .
- القيام بالأبحاث في المجالات العلمية ذات الأولوية الوطنية مثل تحلية المياه والتقنيات المتناهية الصغر (النانو) والتقنيات الحيوية والإلكترونيات الدقيقة وتقنيات المعلومات وغيرها .
- العناية بالدراسات الإسلامية والعربية والتوسع في بحوثها والعمل على نشرها .
- الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في الجامعة، واستقطاب علماء متميزين، والاستفادة من خبراتهم ومعارفهم واستثمار علاقات الجامعة مع الخارج في هذا المجال .
- الاستخدام الأمثل للموارد المادية والمالية المتاحة في الجامعة والمجتمع لمصلحة البحث العلمي لبناء مجتمع المعرفة .
- تنمية جيل من الباحثين المتميزين والمحترفين في المجالات العلمية المختلفة وإتاحة الفرص لهم للتدريب الراقي في الشركات المحلية والعالمية .
- إثراء المعرفة الإنسانية وزيادة نسبة الإسهام في الإنتاج العلمي العالمي والارتقاء بالإنتاجية العلمية والتقنية كماً ونوعاً .
- تكثيف التعاون بين الكفاءات في الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع وتنمية الشراكة معها أسوة بالجامعات العالمية الراقية .

- تفعيل دور الجامعة في دعم التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني القائم على المعرفة، والصناعة ذات الأساس العلمي والتقني من أجل زيادة قدرتها على المنافسة العالمية.

وبذلك يلاحظ تركيز أهداف الكراسي البحثية بالجامعة على دعم البحث العلمي في مختلف فروع المعرفة من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية، رغبةً في الوصول بالجامعة والمجتمع السعودي إلى مكانة متميزة، مع التأكيد على دور الكراسي البحثية بالجامعة في خدمة الاقتصاد الوطني ودعم الهوية الإسلامية العربية للمجتمع السعودي.

(ج) العناصر البشرية:

يتم ترشيح المشرف على الكرسي باقتراح من وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية بالتنسيق مع الجهة المضيفة ومع المموِّل، ويتم إصدار قرار التكليف من قبل وكيل الجامعة بتوصية اللجنة العليا لكراسي البحث. ويقوم مشرف الكرسي بترشيح الفريق البحثي من داخل الجامعة، أو خارجها (باحثين–فنيين–إداريين–طلاب الدراسات العليا)، وكذلك يقوم بإعداد تقارير الكفاية والأداء لفريق العمل بالكرسي، والتوصية بزيادة الرواتب، وتجديد العقود لفريق العمل بالكرسي، والموافقة والرفع بطلب الإجازات وتأشيرات الخروج والعودة لمنسوبي الكرسي وكافة الأعمال المرتبطة بشؤون الموظفين والجوازات. (121)

وفي ضوء المهام والمسئوليات السابقة، ينبغي اختيار الأساتذة المشرفين على الكراسي البحثية بعناية، وخاصة لأنهم مسئولون عن ترشيح الفريق البحثي، والذي يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأهداف المرغوبة.

(د) لجان الإشراف والمتابعة:

يشترك في الإشراف على الكراسي البحثية بالجامعة ومتابعة عملها كل من:

1– اللجنة العليا لكراسي البحث:

يتم الإشراف على الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود من خلال لجنة عليا مكونة من:(122)

- وكيل الجامعة (رئيساً).

- العميد (نائباً للرئيس).
- وكيل عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، (ويكون أميناً للجنة).
- أربعة أعضاء على الأقل يرشحهم وكيل الجامعة ويقرهم صاحب الصلاحية (معالي مدير الجامعة)، ثلاثة منهم يتم اختيارهم من مشرفي كراسي البحث في المجلات الصحية، والعلمية، والإنسانية.

وتتمثل مهام اللجنة فيما يلي:

- إقرار وتوجيه السياسة العامة لكراسي البحث.
- إقرار الضوابط المنظِّمة لسير أعمال كراسي البحث.
- إقرار تقارير الأداء العام لكراسي البحث.
- إقرار الميزانية السنوية الخاصة بكراسي البحث، ووكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، والموافقة على حسابها الختامي.
- إقرار التقرير السنوي لكراسي البحث المرفوع من وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية.
- إقرار السياسة المالية لكراسي البحث.
- اقتراح التعديلات على لائحة كراسي البحث وعرضها على مجلس الجامعة لإقرارها.
- إقرار آلية اختيار المشرفين، وأساتذة كراسي البحث.

2- وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية:

وهي كيان اعتباري يعنى بإنشاء وإدارة كراسي البحث بالجامعة وفق رؤية ورسالة وأهداف محددة، وهو تابع لعمادة البحث العلمي. وتقوم وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية بتقييم مقترحات التقدم لإنشاء كراسي بحثية جديدة من الناحية النظامية والفنية وفق معايير محددة. وتقوم الوكالة بالمهام التالية:[123]

- تعتبر وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية هي مرجعية الكرسي، وهي التي تعتمد جميع الأنشطة، كما تزود بكل التقارير المطلوبة، وهي المسؤولة عن تحقيق الأهداف العامة لكراسي البحث.

- تنظيم الدعم المالي للكراسي البحثية حسب اللوائح التنظيمية المعمول بها وفق الخطط التشغيلية المعتمدة لهذه الكراسي.
- تقديم المساندة الإدارية والفنية للكراسي البحثية وكل ما تحتاجه الكراسي مما هو متاح لتحقيق أهدافها.
- القيام بعملية التقييم الدوري للكراسي.

وعلى ذلك يلاحظ أن وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية تقوم بإنشاء الكراسي وتقديم الدعم الإداري والفني، وإجراء عملية التقييم لضمان تحقيق الأهداف، في حين تتولى اللجنة العليا لكراسي البحث الإشراف العام ووضع السياسة والتوجهات العامة ورسم الخطوط العريضة لعمل الكراسي.

(هـ) مصادر التمويل:

تنص المادة العشرون من اللائحة التنظيمية للكراسي البحثية بالجامعة على أن مصادر التمويل تتمثل فيما يلي:[124]

1- تمويل أفراد: تمويل مالي من الأفراد بحد أدنى مليون ريا ل في السنة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

2- تمويل شركات– مؤسسات–بنوك: تمويل مالي من الشركات والبنوك والمؤسسات بحد أدنى يصل إلى مليوني ريا ل في السنة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

(كافة أنواع التمويل السابقة يمكن أن يكون تمويلاً مالياً كاملاً، أو جزئياً لفترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بتوصية من وكيل عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، وموافقة رئيس اللجنة العليا لكراسي البحث.)

3- تمويل وقفي (فرد–مؤسسة) : وينقسم إلى:

- **تمويل وقفي من أفراد** بحد أدنى قدره مليون ريال في السنة، لمدةٍ لا تقل عن خمس سنوات، بحد أدنى
  قدره خمسة ملايين ريا ل.
- **تمويل وقفي من مؤسسة** بحد أدنى قدره مليونا ريال في السنة، لمدةٍ لا تقل عن خمس سنوات، بحد
  أدنى قدره عشرة ملايين ريا ل.

4- ما يُرصد لتمويل كراسي البحث من ميزانية الجامعة، أو من وقف الجامعة.
5- الدعم الذي يمكن أن تُخصِّصه وزارة التعليم لكراسي البحث.
6- التبرعات، والوصايا، والهبات، والأوقاف العامة.
7- التمويل الذاتي: أي عائد مادي ناتج من تنفيذ الكرسي لخطته سواء تنفيذ مشاريع لصالح هيئات وشركات ومؤسسات عامة وخاصة، أو الإشراف على تنفيذها، أو تقديم خدمات استشارية، ويقسم العائد بالنسب الآتية 15 % من القيمة تُخصَّص للإنفاق على تشغيل الكرسي، والنسبة المتبقية 85 % تُخصَّص للإنفاق على المشروع، أو الدِّراسة لتغطية تكاليف الأجهزة والمستلزمات ومكافآت للباحثين والفنيين والإداريين المشاركين في تنفيذ المشروع، وأي مصاريف أخرى لازمة لإنجاز المشروع.

وبذلك يلاحظ تنوع مصادر التمويل التي يمكن أن تعتمد عليها الكراسي البحثية بالجامعة ما بين تمويل خارجي يمكن أن يقدمه أحد الأفراد أو إحدى المؤسسات، وتمويل داخلي من ميزانية الجامعة، وتمويل حكومي من وزارة التعليم، وتمويل ذاتي من عائد أنشطة الكرسي ومشروعاته.

(2) العمليات:

تشمل عمليات نظام الكراسي البحثية في جامعة الملك سعود ما يلي:

(أ) الترشح:

على الراغبين في الترشح لإنشاء كراسي بحثية جديدة استيفاء الشروط الفنية والإدارية الخاصة بذلك، وهي كالآتي:[125]

- تعبئة النماذج الخاصة بالتقديم المتوفرة بالموقع الإلكتروني لوكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية بالجامعة، واعتمادها وفق النماذج المعدة لذلك في الدليل الإرشادي.
- مقترح خطة تنفيذية واضحة ومحددة تشتمل على الموارد البشرية والمادية اللازمة.
- فريق بحثي متميِّز معرفياً ومهارياً في المجالات ذات العلاقة بمقترح الكرسي البحثي.

- موازنة تقديرية واضحة ومحددة تعد من قبل مشرف الكرسي المقترح تحدِّد أوجه الصرف المتوقعة على كل نشاط.
- تصوُّر يهدف إلى تسويق الخدمات البحثية والمخرجات المتوقعة للكرسي.
- استيفاء المعايير التالية:
  - ارتباط مقترح الكرسي بالخطة الإستراتيجية للكراسي البحثية في إطار الخطة الإستراتيجية للجامعة في دفع عجلة البحث العلمي.
  - ارتباط مقترح الكرسي بالقضايا والمشكلات المعاصرة في المملكة ذات الأولويات الوطنية.
  - وضوح مقترح الكرسي وشموليته مع التركيز على جودة المحتوى.
  - قدرته على تعزيز وإضافة معرفة جديدة، التي بدورها تساهم في رفع الحصيلة المعرفية للمجتمع.
  - مؤشرات واضحة لقياس الأداء مبنية أساساً على النشر العلمي وبراءات الاختراع والتأليف وغيرها من
  - الأنشطة المرتبطة بمجال الكرسي البحثي، التي حددتها وكالة العمادة للكراسي البحثية.
  - قدرته على توفير بيئة ملائمة للبحث العلمي تعمل على جذب كفاءات بحثية محلية وعالمية ومنحها كافة التسهيلات
  - موافقة القسم والكلية، أو الجهة التابع لها الكرسي على المقترح وتوفير البنية التحتية وفق النماذج المعدة لذلك.

وبذلك فإن الأساتذة الراغبين في الترشح لأستاذية الكرسي عليهم التقدم بمقترحاتهم مباشرة لوكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية بالجامعة، مع ضرورة استيفاء الشروط والمعايير الموضحة، والتي تركز بشكل أساسي على جودة المتقدم وجودة مقترحه، وارتباط أنشطة الكرسي بالخطة البحثية للجامعة وبالقضايا المجتمعية المعاصرة.

(ب) التجديد:

مدة عمل الكرسي البحثي خمس سنوات قابلة للتمديد بموافقة صاحب الصلاحية (مدير الجامعة) بناءاً على توصية اللجنة العليا لكراسي البحث. ويجوز لرئيس اللجنة

العليا لكراسي البحث تعيين مشرف آخر عند استقالة المشرف الحالي، أو وفاته، أو الإعارة خارج الجامعة، أو عدم قدرته على تلبية احتياجات الجهة الممولة من دراسات وأبحاث منصوص عليها في عقد التمويل، أو تغييره استناداً إلى التقييم الموضوعي بناءاً على توصية وكيل عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، وبالتشاور مع الجهة المضيفة والممول.(126)

وبذلك يلاحظ أن عملية التجديد تعتمد على جودة الأداء، ويتم تجديد عمل الكرسي لمدة خمس سنوات أخرى طالما إلتزم الأستاذ المشرف بالأهداف الموضوعة، مع ضرورة أخذ رأي الجهة المضيفة والممول في الاعتبار.

(ج) التقويم:

تقوم وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية بتقييم الأداء الخاص بكل كرسي بحثي دورياً وبعد انتهاء فترة العقد. ويتم تقييم أداء الكرسي البحثي من 100 %، توزع كالآتي: 80% الإنجازات العلمية والبحثية للكرسي، وتشمل :النشر العلمي، وتأليف الكتب وترجمتها، وبراءات الاختراع، 10 % خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، 10 % إنجازات متنوعة)الإشراف على طلاب دراسات عليا–دورات تدريبة–مؤتمرات–أخرى). وتقوم وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية باستخدام نتائج التقييم السنوي لأداء الكراسي البحثية في: (127)

- تحديد قيمة التمويل المخصص للكرسي البحثي في المرحلة القادمة.
- الرفع إلى صاحب الصلاحية بتجميد نشاط الكرسي إذا ثبت من التقييم عدم الجدية والمساس بالسمعة العلمية للجامعة.
- تحديد مستوى الدعم الفني للكرسي.
- تحديد مستوى الدعم الإداري للكرسي.
- تغيير المشرف على الكرسي.
- تغيير مسمى الكرسي.
- إيقاف الكرسي.

وبذلك تهدف وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية إلى تحقيق أداء بحثي متميز من خلال عملية التقويم، والتي يتوقف عليها عدة أمور مثل قيمة التمويل ومستوى الدعم الفني والإداري، وربما تؤدي نتائج التقويم إلى تغيير المشرف على الكرسي.

(3) المخرجات:

تتمثل مخرجات نظام الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود فيما يلي:

1- المخرجات البحثية:

تمثل كراسي البحث نقلة نوعية في المجتمع المعرفي، إذ تعتبر داعماً رئيساً ورافداً قوياً لتطوير الحركة العلمية ودعمها، والنهوض بالجوانب المعرفية، وإجراء الدراسات العلمية الدقيقة التي يجب أن تقوم بها الجهات البحثية المُتخصِصة، حيث تمتاز كراسي البحث بكونها مُتخصِصة في مجال محدد وواضح. وتؤدي دوراً فاعلاً في معالجة العديد من القضايا التي تحتاج إلى بحوث متخصصة ودقيقة، وتسهم في خدمة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتُقدِّم الحلول لكثير من المشكلات في تلك الجوانب وغيرها وفق رؤية بحثية علمية دقيقة.[128]

ويشير الجدول التالي إلى إجمالي أنشطة الكراسي البحثية من الأوراق العلمية المنشورة، والكتب المؤلفة والمترجمة، وبراءات الاختراع، والفعاليات، والمشاركات الإعلامية في الفترة من 2008حتى 2017م :[129]

م	النشاط	العدد
1	البحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية ذات معامل تأثير ضمن ISI	3584
2	البحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية غير مصنفة ضمن ISI	836
3	الكتب المؤلفة	437
4	الكتب المترجمة	65
5	الابتكارات وبراءات الاختراع	101
6	الفعاليات: محاضرات, ندوات, ورش عمل, حملات توعوية, دورات, الخ.	2997
7	المشاركات الاعلامية: أخبار , مقالات, تقارير , برامج اذاعية وتليفزيونية، الخ.	2081
8	العقود والمشاريع البحثية والشراكات مع مؤسسات علمية	508

9	الزيارات والرحلات العلمية	1025
10	الجوائز والأوسمة والميداليات	179

ولعل الجهود البحثية السابقة من شأنها أن تنهض بمنظومة البحث العلمي بالجامعة، وتعزز القدرة البحثية للمجتمع السعودي.

(ب) الخبرات التدريبية للكوادر البشرية:

من أهم مخرجات نظام الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود القوى البشرية المدربة، والتي تضم طلاب البكالوريوس، وطلاب الدراسات العليا من السعوديين، والطلاب الأجانب بمرحلة الدراسات العليا، والباحثون، إضافةً إلى المستشارون، والأساتذة، والمشرفون.[130]

ولا تكتفي الجامعة بمشاركة طلاب البكالوريوس وطلاب الدراسات العليا والباحثين السعوديين في أنشطة الكراسي البحثية، وإنما يشترك عدد كبير من طلاب الدراسات العليا الأجانب في الفرق البحثية أيضاً تأكيداً على اهتمام الجامعة بتكوين شراكات وطنية وإقليمية ودولية. كما تستعين الجامعة بعدد كبير من المستشارين مما يشير إلى وعي الجامعة بأهمية أستقطاب الأساتذة والعلماء والمفكرين الثقات من داخل وخارج المملكة بهدف نقل الخبرة.[131]

ومن هنا فإن المشاركة في أنشطة الكراسي البحثية بالجامعة ينتج عنها دعماً للخبرات التدريبية لعدة فئات من الباحثين داخل الجامعة وخارجها، وعلى المستوى الدولي أيضاً.

(ج) المشروعات والأنشطة المجتمعية:

تقدم الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود العديد من المشروعات والأنشطة المجتمعية في مختلف المجالات، ومن بينها ما يلي:

1- رؤية جديدة لتربية النحل:

انطلاقاً من الأهمية الوطنية التي تحتلها صناعة النحل، جاءت فكرة إنشاء كرسي **المهندس عبد الله بقشان لأبحاث النحل**، حيث شهدت تربية النحل في المملكة تطوراً كبيراً خلال الفترة القريبة الماضية، حيث تشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي عدد طوائف النحل في المملكة بلغ أكثر من مليون طائفة، ويتوقع أن يتضاعف هذا العدد

خلال الفترة القادمة كنتيجة حتمية للجهود التي تبذلها الحكومة في تنمية القطاعات الاقتصادية الحيوية، بالإضافة إلى الدعم والتسهيلات التي تقدمها للنحالين، وتتبنى بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية إدخال مهنة تربية النحل ضمن الحرف التي تستخدم لزيادة مصادر وتحسين دخل الأسر المحتاجة. إن هذه الثروة الوطنية الهائلة بحاجة إلى عمل بحثي منظم ودراسات متعمقة لحمايتها، والحفاظ عليها، والاستفادة منها بشكل أمثل لرفع المردود الاقتصادي.[132]

وفي إنجاز عالمي جديد حصل كرسي المهندس عبدالله بقشان لأبحاث النحل بجامعة الملك سعود على الميدالية الذهبية عن الابتكار الذي قدمه سعادة الأستاذ الدكتور أحمد الخازم الغامدي (المشرف على الكرسي والأستاذ بكلية علوم الأغذية والزراعة بجامعة الملك سعود) في معرض جنيف العالمي للمخترعين، بدورته التاسعة والثلاثين، والذي أقيم في جنيف بسويسرا في الفترة من 6 إلى 10 إبريل 2011، وقد كان الابتكار عبارة عن نظام يُمكن من خلاله التحكم في تنظيم الرطوبة والحرارة داخل طوائف نحل العسل بالزيادة والنقصان، حتى يتم الوصول إلى الدرجة المثلي المناسبة لتربية أطوار نحل العسل الصغيرة ، وهو ما يحل مشاكل كثيرة تكبد مربي النحل في المناطق الحارة خسائر جسيمة أخطرها فقدان النحل، وقلة إنتاج الطائفة من العسل. كما حصل الكرسي على الميدالية الفضية من بين (500) متسابق في المعرض الماليزيي الدولي العاشر للابتكار والاختراع، والذي عقد في الفترة من 14-16 ربيع الأول 1432هـ، تحت شعار"نقل الابتكار إلى السوق" بمدينة كوالالمبور بماليزيا عن نفس النظام المبتكر.[133]

2- مكافحة انحرافات العمود الفقري:

تعد انحرافات العمود الفقري من الأمراض المنتشرة بشكلٍ كبير في المملكة العربية السعودية ويُلاحظ أن المصابين بتلك الانحرافات لا يتركزون في منطقة معينة بل ينتشرون في جميع أنحاء المملكة. ورغم وجود هذا العدد الكبير من المرضى المصابين بأنواع مختلفة من انحرافات العمود الفقري، إلا أنه لايوجد مركز أو جهة تتولى دراسة هذه الأمراض وأسبابها وتقوم ببرامج الاكتشاف المبكر لها وتدرس طرق علاجها بشكلٍ متكامل وعلى المستوى الوطني. ومن ظهرت فكرة إنشاء كرسي أبحاث انحرافات العمود الفقري،

تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ عبد المنعم بن محمد الصديقي الأستاذ بقسم جراحة العظام بكلية الطب جامعة الملك سعود.[134]

ومن أنشطة الكرسي ما يلي:[135]

- النشاط الاجتماعي: تقديم خدمة مجتمعية الى الشرائح المتأثرة والمتعلقة بهذا المرض وتوعيتهم بسبل العلاج.
- النشاط العلمي: توفير كافة المراجع من كتب وأبحاث قديمة وحديثة تتعلق بتخصص أمراض وجراحات انحرافات العمود الفقري لتكون في متناول المشتركين والمهتمين وتحديثها بشكل مستمر ودوري عن طريق الشراء المباشر للكتب والمراجع والأقراص الالكترونية والمجلات والاشتراك الدوري بها وبمراجع البحث العلمي على الانترنت.
- النشاط البحثي: تبني دراسات علمية ميدانية عن أمراض انحرفات العمود الفقري في المملكة العربية السعودية بأنواعها المختلفة تساعد في تحليل الأمراض الموجودة وتحديد مدى انتشارها وتساهم في معرفة أسبابها وفي تطوير طرق الكشف المبكر عنها وطرق علاجها، مع التركيز على ايجاد أبحاث علمية مشتركة بين المتخصصين في كافة مناطق المملكة في مجال أمراض وجراحات انحرافات العمود الفقري. وكذلك ايجاد سجل وطني لجميع حالات أمراض جراحة انحرافات العمود الفقري مع آلية واضحة لتسجيل الحالات من كافة مناطق المملكة.
- النشاط التدريبي: تدريب أطباء جراحة العظام والعمود الفقري والمهتمين في مجال أمراض وجراحة انحرافات العمود الفقري باقامة ندوات ودورات وورشات عمل مع توفر الأجهزة والمجسمات والعظام الصناعية والأدوات اللازمة لها. وذلك بشكلٍ منتظم بهدف الرفع من مستوى أطباء جراحة العظام والعمود الفقري والمختصين في علاج الأمراض الشائعة في جراحة العظام والعمود الفقري في المملكة العربية السعودية.

ومن أنشطة الكرسي أيضاً إجراء عمليات لتعديل العمود الفقري باستخدام القضبان المغناطيسية، وكذلك اقتناء تقنية حديثة تسهم في تعديل انحرافات العمود الفقري

(فبتر)، والتي تساعد في تعديل انحرافات العمود الفقري للأطفال دون سن التاسعة، وقد أجريت عدة عمليات ناجحة من خلال تلك التقنية.[136]

3- تعريف المجتمع المحلي والعالمي بالسيرة النبوية:

رغبة في تحقيق الريادة والتميز -محليا وعالميا- في خدمة السيرة النبوية ودراساتها المعاصرة، تم إنشاء كرسي المهندس عبد المحسن بن محمد الدريس للسيرة النبوية ودراساتها المعاصرة (كرسي السيرة)، بإشراف الأستاذ الدكتور/ عادل بن علي الشدي الأستاذ بقسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية ويسعى الكرسي إلى تحقيق الأهداف التالية:[137]

- التعريف بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأخلاقه وشمائله باللغات العالمية.
- تقديم الاستشارات والإجابة عن التساؤلات المثارة حول السيرة النبوية.
- إبراز القيم الأخلاقية والعلاقات الإنسانية في السيرة النبوية.
- إظهار الصورة الحقيقة لشخصية الرسول صلى الله علية وسلم وآل بيته وصحابته بعيداً عن المغالطات أو المبالغات.
- الإفادة من السيرة النبوية في معالجة المشكلات البشرية المعاصرة.
- تطوير وسائل عرض السيرة النبوية واستخدام التقنيات المعاصرة لإبرازها والتعريف بها.
- رصد الصعوبات التي تواجه التعريف بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم عند غير المسلمين وتقديم الحلول المناسبة لها.

ومن إنجازات الكرسي إصدار مجموعة كبيرة من الكتب والمؤلفات والأوراق البحثية، مثل: الرسول الأعظم في المرآة الغربية، الرحمة في حياة الرسول "باللغة الإنجليزية"، العالمية والدولة المحمدية، حاجات البشرية في رسالة النبي محمد، عشر إضاءات حول ما قدمه الرسول صلى الله عليه وسلم للبشرية، معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لغير المسلمين.[138]

كما شارك الكرسي في مجموعة من المعارض والمسابقات وورش العمل والدورات التدريبية ذات العلاقة بمجال الكرسي، وكذلك شارك بمجموعة من المحاضرات العامة وحلقات النقاش داخل المملكة العربية السعودية وخارجها. وفي مجال التعاون الدولي، تم

عقد عدة مذكرات تعاون بين الكرسي وبعض المؤسسات الأجنبية مثل معهد الدراسات الغربية في واشنطن، وجامعة سيدي محمد بن عبد الله في المملكة المغربية، والجامعة الإسلامية بماليزيا، وكلية الأديان بجامعة هارفارد، وقسم الثقافة الدينية بجامعة فيينا، وجامعة أكسفورد بلندن، وغيرها.(139)

4- تقوية وإعادة تأهيل المنشآت:

رغبة في تحقيق ريادة محلية وعالمية في مجال أبحاث ودراسات تقوية وإعادة تأهيل المنشآت، تم إنشاء كرسي المعلم محمد عوض بن لادن للأبحاث والدراسات في تقوية وإعادة تأهيل المنشآت، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ صالح بن حامد السيد، ويسعى الكرسي لتحقيق الأهداف التالية:(140)

- تطوير نتاج البحوث العلمية التطبيقية فيما يخدم صناعة البناء والمحافظة عليها في المملكة.
- تشجيع الباحثين من الشباب السعودي وغير السعودي للبحث في مجالات وتقنيات إعادة تأهيل المنشآت التي تعاني من مشاكل إنشائية والتركيز على ذلك من خلال برامج الدراسات العليا المتخصصة.
- تقديم المشورة الفنية وتوفير التدريب والتعليم المستمرين للمتخصصين في مجالات معالجة المشاكل الإنشائية من خلال عقد الندوات والدورات التدريبية وورش العمل.
- إيجاد وسيلة اتصال مع الباحثين ومراكز البحوث المتخصصة في مجال تقنية طرق إيجاد حلول إبداعية لإعادة تأهيل المنشآت.

ومن إنجازات الكرسي نشر الأوراق العلمية في المؤتمرات والمجلات العالمية، بالإضافة إلى القيام بعدة مشروعات مثل المشروع المشترك مع جامعة ملبورن بإستراليا ضمن برنامج التوأمة الذي أطلقته جامعة الملك سعود بعنوان "تطوير طرق متقدمة لتقييم المخاطر وأوجه الضعف المتوقعة لبعض المباني في مدينة الرياض عند تعرضها للموجات الناتجة عن الإنفجارات". ومشروع بحثي بالتعاون مع معمل أبحاث هندسة البناء بولاية إلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية عن (أداء الكمرات الخرسانية المقواة بألياف المواد المركبة تحت تأثير أحمال الثني والالتواء.(141)

وباستقراء الجهود والأنشطة السابقة، يلاحظ القيمة المجتمعية المهمة للكراسي البحثية، حيث تسهم في معالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع السعودي في مجالات مختلفة، كما يظهر البعد الدولي في أنشطة الكراسي البحثية بالجامعة من خلال ما تقوم به من شراكات ومذكرات تعاون مع جهات وهيئات أجنبية. ومن الملفت للنظر تأكيد بعض الكراسي البحثية –مثل كرسي السيرة– على الهوية الإسلامية للمجتمع السعودي من خلال اهتمامه بنشر سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم في مختلف بلدان العالم، وبعدة لغات، مع توضيح كيفية الاستفادة منها في حل المشكلات البشرية المعاصرة.

القسم السادس

تحليل مقارن لنظام الكراسي البحثية في كل من جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود

يهتم القسم الراهن من البحث بإجراء تحليل مقارن لنظام الكراسي البحثية في كل من جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود، وذلك لرصد أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، وتفسيرها في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة.

وفي إطار رصد أوجه التشابه والاختلاف سالف الإشارة إليها، ينبغي الإشارة إلى أن نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية يسير وفق رؤية قومية وضعتها الدولة لتحقيق أهداف محددة، ولذلك فإن هناك إدارة ورعاية وتمويل قومي للنظام، حين أن نظام الكراسي البحثية في المملكة العربية السعودية يختلف من جامعة لأخرى، فلكل جامعة رؤيتها الخاصة بالكراسي البحثية ورسالتها ولائحتها الداخلية التي تحدد إجراءات الترشح وآليات التمويل وغير ذلك من الأمور. وعلى ذلك سيتم رصد أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية وجامعة الملك سعود، وذلك وفقاً للمحاور التالية:

(أولاً) المدخلات:

وتشمل ما يلي:

(1) رؤية الكراسي البحثية ورسالتها:

تتشابه رؤية الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية مع رؤية الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود في تأكيدهما على الرغبة في تحقيق التميز والمنافسة العالمية في مجال البحث العلمي. ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء مفهوم **الميزة التنافسية**، والتي تشير إلى "مدى قدرة المنظمة على التفوق في الأداء على المنظمات المنافسة، نتيجة إنتاج سلع، أو تقديم خدمات بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، والقدرة على أداء الأعمال في المنظمة بشكل متميز، وأفضل من المنافسين"، وهي أيضاً " قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تمكنها من الحصول على مركز تنافسي أفضل، أو عنصر تفوق، أو قدرة أعلى قياسا بمنافسيها الذين يعلمون في نفس النشاط" [142]، حيث يسعى كلا النظامين إلى تحقيق التميز والريادة في مجال البحث العلمي من خلال الأنشطة البحثية المختلفة.

وعلى الرغم من تأكيد رسالة الكراسي البحثية في كلا النظامين على أهمية تحقيق التميز البحثي، إلا أنهما اختلفا في آلية تحقيق ذلك التميز، حيث ركزت رسالة الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية على أهمية استثمار الكوادر البشرية المتميزة من أجل تحقيق التميز البحثي المنشود، في حين أكدت رسالة الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود إلى أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق ذلك التميز. وربما يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة المجتمعين، فالمجتمع الكندي مجتمع منفتح متعدد الثقافات يهتم بتحقيق الجودة في الأداء وتحقيق المساواة في الحصول على الفرص البحثية بغض النظر عن جنسية أصحاب الأداء المتميز وهوياتهم وخلفياتهم الثقافية، في حين يهتم المجتمع السعودي بفكرة الشراكة المجتمعية ودور الأوقاف والتبرعات والهبات في تحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.

(2) أهداف الكراسي البحثية:

تتشابه أهداف الكراسي البحثية في كلا النظامين في الاهتمام بتوفير فرص تدريبية وتعليمية للعلماء والباحثين في مختلف المجالات العلمية، والارتقاء بمنظومة البحث العلمي وصولاً إلى التميز العالمي، وكذلك المساهمة في إثراء المعرفة الإنسانية

والنهوض بالمجتمع في ظل اقتصاد قائم على المعرفة. ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء مفهوم **مجتمع المعرفة**، والذي يشير إلى "ذلك المجتمع الذي تمثل المعرفة فيه المصدر الأساسي للكفاءة والتنافسية، وهو ذلك المجتمع الذي يولي اهتمامًا واضحًا وقويًا للمعرفة باعتبارها الوسيلة اللازمة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فهو مجتمع يهتم بإبراز أهمية المعرفة لمواطنيه وأهمية مشاركتهم بفعالية في توظيفها وتفعيلها"،[143] حيث تهدف الكراسي البحثية في كلا النظامين إلى توظيف المعرفة والبحث العلمي من أجل الوصول بالمجتمع إلى التنافسية والريادية في ظل اقصاد قائم على المعرفة.

(3) العناصر البشرية:

يتشابه كلا النظامين في وجود أستاذ مشرف على أنشطة الكرسي، وكذلك في وجود فريق عمل يضم باحثين وطلاب للمشاركة في أنشطة الكرسي. كما يتشابه النظامين في إتاحة الفرصة للأستاذ لاختيار الفريق البحثي المعاون.

ويختلف النظامين في الجهة المسئولة عن الاختيار من بين المرشحين، حيث تقوم جامعة كولومبيا الشمالية باختيار المرشحين لأستاذية الكراسي وفقاً لمعايير محددة ثم ترفع الأمر إلى إدارة البرنامج على المستوى القومي، أما في جامعة الملك سعود، فتشترك كل من وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية مع الجهة المضيفة والممول في اقتراح الأساتذة المرشحين، ثم ترفع الأمر إلى اللجنة العليا لكراسي البحث بالجامعة. وربما يرجع ذلك الاختلاف إلى اختلاف جهة التمويل في كلا النظامين، ففي جامعة الملك سعود تقوم الكراسي البحثية على الشراكة المجتمعية من خلال اشتراك فرد أو جهة في عملية التمويل، ومن ثم يحق لتلك الجهة الاشتراك في اختيار الأساتذة المشرفين على الكراسي. أما في جامعة كولومبيا الشمالية فيتم تمويل الكراسي البحثية مركزياً من قبل الدولة، ولذلك تقوم الجامعة باختيار الأساتذة في ضوء معايير محددة، ثم ترفع الأمر إلى إدارة البرنامج على المستوى القومي.

(4) لجان الإشراف والمتابعة:

يتشابه كلا النظامين في وجود عدة لجان مشرفة على الكراسي البحثية التي يتم إنشاؤها، وأن لكل لجنة مسئوليات محددة، وتقوم تلك اللجان في المجمل بعدة مهام تبدأ

بمراجعة الترشيحات المقدمة وتقييمها، ثم إقرار السياسة العامة والتوجهات الاستراتيجية للكراسي، ومتابعة التمويل وإجراءات العمل، وكذلك التقييم النهائي لأداء الكراسي.

ويختلف كلا النظامين في أن لجان الإشراف والمتابعة في نظام الكراسي البحثية بجامعة كولومبيا الشمالية تنقسم إلى لجان داخلية بالجامعة، وأخرى مركزية على المستوى القومي، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء مفهوم **التخطيط القومي**، حيث "يقوم التخطيط القومي على أساس دراسة كاملة شاملة لحاجات المجتمع المختلفة ووضع الخطط التي تكفل الاستخدام الكامل لكافة الموارد والإمكانيات في المجتمع من أجل مقابلة هذه الاحتياجات".[144] فربما هدفت كندا أن يتم التخطيط لتلك الكراسي وإدارة شئونها والإشراف عليها بشكل قومي من أجل توحيد جهودها وضمان تلبيتها لحاجات المجتمع بشكل منظم ومدعم من قبل الدولة، أما الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود فيتم الإشراف عليها داخليًا من قبل الجامعة، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء مفهوم **الاستقلال المؤسسي**، والذي يشير إلى "استقلال المنظمة أو المؤسسة وحقها في أن تتخذ قراراتها بدون تدخل أية جهة".[145] وربما يرجع انفراد جامعة الملك سعود بإدارة شؤون الكراسي البحثية بها إلى التأكيد على استقلالية الجامعات السعودية وحرية كل جامعة في إنشاء كيانات داخلية لتحقيق أهداف محددة.

(هـ) مصادر التمويل:

يختلف كلا النظامين في مصادر التمويل، فيعتمد نظام الكراسي البحثية في جامعة كولومبيا الشمالية على مصادر حكومية تقدم بشكل مركزي من خلال مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمعهد الكندي لعلوم الصحة، إضافةً إلى مؤسسة الابتكار الكندية، في حين تتعدد مصادر تمويل الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود لتشمل تمويل وقفي من أفراد أو مؤسسات، وتبرعات، وما تخصصه وزارة التعليم العالي، وما تخصصه الجامعة، والتمويل الذاتي.

وربما يرجع الاختلاف السابق إلى طبيعة إدارة النظام في كلا الجامعتين، حيث يخضع النظام في جامعة كولومبيا الشمالية لإدارة مركزية على المستوى القومي، أما في جامعة الملك سعود فيدار نظام الكراسي البحثية داخليًا على مستوى الجامعة.

(ثانياً) العمليات:

وتشمل ما يلي:

(1) الترشح:

يتشابه كلا النظامين في أن المرشح لأستاذية الكرسي البحثي يمر بعدة إجراءات للتأكد من استيفائه لمعايير محددة تقيس في مجملها مستوى تميز المرشح وجودة برنامجه المقترح.

ويختلف النظامين في طبيعة إجراءات الترشح، ففي جامعة كولومبيا الشمالية يمر المرشح لأستاذية الكرسي بمرحلتين من الإجراءات، تتم إحداهما في الجامعة المضيفة للكرسي، وتتم الأخرى من خلال إدارة البرنامج على المستوى القومي. أما في جامعة الملك سعود فيمر المرشح بمجموعة من الإجراءات على مستوى الجامعة تشرف عليها وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية. وربما يرجع ذلك إلى اختلاف الجهات المشرفة على الكراسي في كلا النظامين، ففي جامعة كولومبيا الشمالية يشترك في الإشراف على الكراسي كل من الجامعة وإدارة البرنامج على المستوى القومي بلجانها المختلفة، أما الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود فتخضع لإشراف الجامعة مباشرةً.

(2) التجديد:

يتشابه النظامين في إمكانية تجديد الكرسي البحثي بناءاً على مستوى الأداء، ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء مفهوم **معدل الأداء**، والذي يشير إلى "كمية العمل التي ينجزها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد خلال زمن معين تحت الظروف الطبيعية"[146] حيث تتوقف عملية التجديد على معدل الأداء وجودته خلال فترة عمل الكرسي.

ويختلف النظامين في إجراءات التجديد والجهات المشرفة عليه، ففي جامعة كولومبيا الشمالية تمر عملية التجديد بمرحلتين من الإجراءات، تتم إحداهما على مستوى الجامعة وتتم الأخرى على المستوى القومي. أما الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود فتتم على مستوى الجامعة، وذلك من خلال موافقة مدير الجامعة بناءاً على توصية اللجنة العليا لكراسي البحث، مع التشاور مع الجهة المضيفة والمول. ويرجع ذلك أيضاً إلى اختلاف الجهات المشرفة على الكراسي في كلا النظامين. فنظام الكراسي البحثية بجامعة

كولومبيا الشمالية يخضع لإدارة مركزية على مستوى الدولة، أما نظام الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود فيدار داخليًا على مستوى الجامعة.

(3) التقويم:

يتشابه النظامين في اهتمامهما بعملية التقويم للتعرف على مدى الإنجاز العلمي والبحثي للكرسي ومستوى جودة الأنشطة التي شارك فيها فريق العمل. ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء مفهومي **تقويم الأداء والتحسين المستمر**، حيث تعرف عملية تقويم الأداء بأنها "عملية تهدف إلى تدعيم الإيجابيات ومناطق القوة في الأداء الحالي/ الفعلي، والتغلب على السلبيات ومناطق الضعف في الأداء الحالي/ الفعلي، وبالتالي يعتبر تقويم الأداء إحدى وسائل تطوير وتحسين الأداء لدى العاملين بالمنظمة"[147]. كما يعرف التحسين المستمر بأنه "جهد مستمر لتحسين المنتجات والخدمات أو العمليات" [148] حيث يهتم كلا النظامين بعملية التقويم رغبةً في تطوير جودة العمل والتحسين المستمر لأنشطة الكراسي.

ويختلف النظامين في الجهات القائمة بالتقويم، ففي جامعة كولومبيا الشمالية تتعدد جهات التقويم لتشمل (لجنة المراجعة الداخلية بالكلية التابع لها الكرسي البحثي، ولجنة التحكيم الداخلية بالجامعة، والأمانة العامة للكراسي البحثية، والهيئات الممولة، وهيئات خارجية متخصصة في التقويم مثل مؤسسة Science Metrix ومؤسسة Goss Gilory)، أما في جامعة الملك سعود، فتتم عملية التقويم من قبل وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية. وربما يرجع تعدد جهات التقويم في جامعة كولومبيا الشمالية ما بين جهات داخلية وأخرى خارجية لكون النظام جزء من برنامج قومي ممول من الحكومة، ومن ثم فهناك حاجة إلى تأكيد جدواه وأهميته القومية للمجتمع، في حين يتم تقويم الكراسي البحثية بجامعة الملك سعود على مستوى الجامعة نظراً لكونه أحد برامجها الفرعية.

(ثالثاً) المخرجات:

يتشابه كلا النظامين في مخرجاتهما البحثية، من حيث نشر الأبحاث العلمية المتخصصة في مجلات دولية، مما يثري المعرفة الإنسانية، ويدعم القدرة البحثية والميزة التنافسية للمجتمع.

وتعد الخبرات التدريبية للكوادر البشرية أحد المخرجات المشتركة لكلا النظامين، وتضم تلك الكوادر أستاذ الكرسي، والباحثين المتميزين، وطلاب الدراسات العليا، وغيرهم، كما يشترك النظامين في الاهتمام بإشراك طلاب وباحثين أجانب في الفرق البحثية.

ويتشابه النظامين أيضاً في طبيعة الأنشطة المجتمعية والمشروعات المقدمة لخدمة المجتمع، والتي تشمل المجالات الطبية والهندسية والإنسانية وغيرها من المجالات. ويمكن تفسير ذلك التشابه في ضوء مفهوم **تنمية المجتمع**، والذي يعني "الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والشباب، ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية"،[149] حيث يسعى كلا النظامين إلى المشاركة في حل مشكلات المجتمع وتنميته، والنهوض به في مختلف المجالات.

القسم السابع

بدائل مقترحة لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية

اتساقاً مع أسلوب تحليل النظم، يتناول القسم الراهن من البحث بدائل مقترحة لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، وذلك بهدف التوصل إلى نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية في ضوء الإمكانات المتاحة وبما يتناسب مع واقع المجتمع المصري.

وعلى ذلك يسير القسم الراهن وفقاً لما يلي:

(أولاً) المنطلقات العامة للبدائل المقترحة:

وتشمل ما يلي:

(1) المنطلقات النظرية:

في ضوء الدراسة النظرية لنظام الكراسي البحثية في الجامعات المعاصرة، وفي ضوء الدراسة المقارنة، يمكن صياغة المنطلقات النظرية للبدائل كما يلي:

- يعد البحث العلمي أحد مصادر تمويل الجامعات المعاصرة نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية في شتى المجالات لصالح قطاعات المجتمع المختلفة.
- تعد الكراسي البحثية إحدى صيغ تمويل البحث العلمي بالجامعات المعاصرة.
- تتعدد مجالات الكراسي البحثية لتشمل العلوم الطبية والهندسية والعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- تتنوع مصادر تمويل الكراسي البحثية في العالم المعاصر لتشمل تمويل حكومي/ تبرعات/ هبات/ أوقاف/ تمويل مقدم من رجال أعمال/ تمويل ذاتي من أنشطة الكراسي/ مشاركة مؤسسات المجتمع.
- يختلف تطبيق نظام الكراسي البحثية من دولة لأخرى، حيث تتبنى بعض الدول نظاماً قومياً للكراسي البحثية (مثل كندا وجنوب أفريقيا)، في حين تتبنى دول أخرى إنشاء نظاماً للكراسي البحثية داخل الجامعة مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.
- يعتمد نجاح الكراسي البحثية المعاصرة على مجموعة من المقومات، لعل من أهمها ما يلي:
  - وضوح رؤية الكراسي البحثية وتخطيط أنشطتها وفق احتياجات المجتمع ومتطلباته.
  - القدرة على استقطاب علماء وباحثين متميزين وقادرين على إثراء المعرفة في مختلف التخصصات العلمية من خلال استثمار قدراتهم ومهاراتهم البحثية، وذلك في ضوء معايير محددة.
  - توفير التمويل اللازم، والبنية التحتية المطلوبة، والمناخ الملائم والداعم لإنجاز مهام الكرسي وأنشطته بشكل متميز.
  - بناء فرق متجانسة قادرة على الإنتاج والإبداع.
  - توفر بنية تنظيمية مستقرة ولجان فنية وإدارية واضحة المهام والاختصاصات تتولى عمليات الإشراف العام والمتابعة لأنشطة الكراسي.

- التقويم المستمر لأنشطة الكرسي وأدائه البحثي ضماناً للتحسين المستمر وتأكيداً على الجودة في الأداء.

- من فوائد تطبيق نظام الكراسي البحثية ما يلي:
  - دعم القدرة البحثية للأساتذة، والجامعات، والمجتمع ككل.
  - الاستثمار الأمثل للكوادر البشرية من أساتذة وباحثين وطلاب.
  - مساعدة الجامعات على التقدم في التصنيفات العالمية من خلال ما تنتجه الكراسي من مخرجات.
  - تحقيق ميزة تنافسية وقيمة مضافة للجامعات.
  - النهوض بالمجتمع وحل مشكلاته وتلبية متطلباته.
  - دعم الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية للمجتمع.
- تتعدد مخرجات نظام الكراسي البحثية ما بين بحوث، ومؤلفات، وبراءات اختراع، وأنشطة خدمية، ومشروعات، وشراكات محلية ودولية، وجوائز.
- تعود مخرجات نظام الكراسي البحثية بالنفع على الأساتذة والجامعات بشكل مباشر، وكذلك على المجتمع ومؤسساته وأفراده.

(2) المنطلقات المحلية:

تتحدد المنطلقات المحلية للبدائل المقترحة فيما يلي:

- وجود اهتمام بالبحث العلمي من قبل الدولة المصرية على المستوبين النظري والتشريعي، وهو ما يظهر في الدستور، وقانون تنظيم الجامعات، ورؤية مصر 2030.
- وجود كيانات قومية معنية بأمر البحث العلمي في مصر مثل أكاديمية البحث العلمي، وصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية.
- توفر قاعدة عريضة من الجامعات المصرية ومراكز البحوث والأساتذة المتميزين في مختلف مجالات المعرفة.
- اهتمام الجامعات المصرية بتبني مبادرات ومشروعات التطوير وتعظيم مواردها ودعم قدرتها البحثية.

- حاجة المجتمع المصري إلى توظيف نتائج البحث العلمي في حل الكثير من مشكلاته في شتى المجالات، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال مخرجات نظام الكراسي البحثية المقترح.
- تعاني منظومة البحث العلمي في مصر من مجموعة من المشكلات والتحديات التي تجعلها بحاجة إلى المزيد من المحاولات والمبادرات والجهود من أجل مواجهة مشكلاتها والتغلب على التحديات التي تقابلها، ولعل تبني نظام الكراسي البحثية يمكن أن يكون أحد الجهود المبذولة في هذا الصدد
- إن المشكلات التي تعاني منها منظومة البحث العلمي في مصر تقف عائقاً أمام الباحثين المتميزين، مما يعوقهم عن توظيف قدراتهم البحثية لخدمة المجتمع، وقد يكون ذلك سبباً أساسياً في هجرة العقول المصرية المتميزة إلى الخارج.

(ثانياً) البدائل المقترحة:

تتحدد البدائل المقترحة لنظام الكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية وفقاً لما يلي:

البديل الأول: إنشاء هيئة قومية للكراسي البحثية:

يقوم هذا البديل على فكرة إنشاء هيئة قومية مستقلة للكراسي البحثية لها رؤية ورسالة وأهداف محددة، ولها هيكل تنظيمي مستقل، ومصادر تمويل محددة تمكنها من ممارسة دورها المتمثل في الارتقاء بمنظومة البحث العلمي في المجتمع.

وتتحدد الملامح الأساسية للهيئة المقترحة كما يلي:

(1) المدخلات:

وتشمل ما يلي:

(أ) رؤية الهيئة ورسالتها:

تتمثل رؤية الهيئة المقترحة في "الارتقاء بمنظومة البحث العلمي في الدولة والتمكن من تحقيق الريادة والتنافسية في مجال البحث العلمي وتوظيف النتائج البحثية لخدمة المجتمع المحلي والعالمي"، وتتمثل رسالتها في "استقطاب العلماء والباحثين المتميزين في مختلف التخصصات العلمية، وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات التي تمكنهم من الأداء البحثي المتميز، في ظل بيئة داعمة ومحفزة لهم".

(ب) أهداف الهيئة:

تسعى الهيئة المقترحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توفير فرص بحثية وتدريبية متميزة للباحثين في مختلف التخصصات العلمية، وتقديم الدعم المادي والمعنوي المناسب.

2- دعم علاقة الجامعات بمؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الدولية.

3- الارتقاء بمستوى الجامعات وزيادة فرص تقدمها في التصنيفات العالمية نتيجة لما هو متوقع تحقيقه من إنجازات بحثية للأساتذة والعلماء.

4- ربط البحث العلمي بعملية التنمية المجتمعية، وتفعيل دوره في حل مشكلات المجتمع.

5- ربط البحث العلمي بعملية التنمية الاقتصادية للمجتمع ودعم الاقتصاد الوطني.

(ج) العناصر البشرية:

تضم العناصر البشرية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث، والذين يتم اختيارهم في ضوء معايير محددة، ويتاح لهم اختيار الفريق البحثي المعاون من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب.

(د) اللجان الإدارية والفنية:

وتشمل ما يلي:

1- مجلس إدارة الهيئة:

يتشكل مجلس إدارة الهيئة برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وعضوية وزير التجارة والصناعة، ووزير الصحة والسكان، ووزير التربية والتعليم، وغيرهم من الوزراء المعنيين بمجالات عمل الكراسي البحثية، وتتمثل مهمة المجلس في إقرار السياسة العامة للكراسي البحثية والإشراف العام عليها.

2- اللجنة الإدارية العليا:

وتضم رئيس الهيئة وممثلين من قطاعات الصناعة والطب والهندسة والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وتتمثل مهمة المجلس في وضع الخطط البحثية للقطاعات

المختلفة، وتحديد مجالات عمل الكراسي وآليات عملها، والإشراف على عمليات اختيار المرشحين والتمويل والتقويم.

3- لجنة اختيار المرشحين:

وتضم أساتذة خبراء في مختلف التخصصات (الطبية والهندسية والعلوم الإنسانية ...)، وتكون مهمتها مراجعة الترشيحات المقدمة من الأساتذة والباحثين في ضوء معايير محددة.

(هـ) مصادر التمويل:

تعتمد الهيئة بشكل أساسي في تمويلها على المصادر التي تخصصها الدولة، فضلاً عن عائد المشروعات والأنشطة والخدمات التي تقوم بها الكراسي البحثية.

(2) العمليات:

وتشمل ما يلي:

(أ) الترشح:

تسير إجراءات الترشح وفقاً للخطوات التالية:

1- تقوم اللجنة الإدارة العليا بوضع معايير محددة لأعضاء هيئة التدريس الراغبين في التقدم لشغل وظيفة أستاذ كرسي، وكذلك تقوم بوضع مواصفات محددة للمخطط البحثي المقترح.

2- يقوم أعضاء هيئة التدريس بالتقدم للهيئة واستيفاء المتطلبات وفق ما تحدده اللجنة الإدارية العليا.

3- تقوم لجنة اختيار المرشحين بمراجعة الترشيحات المقدمة، والاختيار من بينها في ضوء المعايير المحددة سلفاً.

4- ترفع لجنة اختيار المرشحين توصياتها بالموافقة أو الرفض إلى اللجنة الإدارية العليا لاتخاذ القرار المناسب.

5- تبدأ إجراءات التمويل للمرشحين المقبولين وفقاً لمراحل وتوقيتات زمنية محددة.

(ب) التجديد:

مدة عمل الكرسي البحثي 5 سنوات قابلة للتجديد بموافقة اللجنة الإدارية العليا، ويتم التجديد وفقاً للخطوات التالية:

1- يقوم أستاذ الكرسي بتقديم تقرير تفصيلي عن أنشطة الكرسي ومخرجاته البحثية الفعلية والمتوقعة خلال الفترة القادمة.

2- تقوم اللجنة الإدارية العليا بمراجعة التقرير للبت في إمكانية التجديد من عدمه، وذلك في ضوء إنجازات الكرسي في الفترة السابقة.

3- تقوم اللجنة الإدارية العليا بإصدار قرار بالتجديد في حالة الموافقة، أو عدم التجديد في حالة الرفض.

(ج) التقويم:

تتم عملية التقويم من خلال تقديم تقارير سنوية عن أنشطة الكرسي وإنجازاته، وكذلك تقرير في نهاية الخمس سنوات، على أن تتم عملية التقويم من قبل الهيئة، ويمكن تكليف إحدى الجهات المستقلة المتخصصة في تقويم البرامج والمشروعات للقيام بعملية التقويم ضماناً للشفافية والموضوعية.

(3) المخرجات:

تتمثل المخرجات المتوقعة من الهيئة في:

- إنتاج بحثي متمثل في أبحاث منشورة عالمياً في مختلف التخصصات.
- فرق بحثية وكوادر بشرية مدربة.
- مشروعات مجتمعية تسهم في حل مشكلات المجتمع وتلبية متطلباته وطموحاته.
- شراكات بحثية محلية وعالمية في التخصصات العلمية المختلفة.
- جوائز عالمية وبراءات اختراع.

البديل الثاني: إنشاء لجنة للكراسي البحثية على مستوى الجامعة:

يقوم هذا البديل على فكرة إنشاء لجنة للكراسي البحثية بالجامعة (الراغبة في ذلك)، وتكون تابعة تنظيمياً لقطاع الدراسات العليا والبحوث، على أن تشترك مؤسسات المجتمع المعنية بمجالات عمل الكراسي البحثية في عملية التمويل.

وتتحدد الملامح الأساسية للجنة المقترحة كما يلي:

(1) المدخلات:

وتشمل ما يلي:

(أ) رؤية اللجنة ورسالتها:

تتمثل رؤية اللجنة المقترحة في "تحقيق مكانة عالمية متميزة للجامعة في مجال البحث العلمي، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال مشروعات متميزة تخدم المجتمع"، وتتمثل رسالتها في "تقديم فرص تمويلية متكافئة لأعضاء هيئة التدريس المتميزين بالجامعة تمكنهم من توظيف إبداعاتهم البحثية لخدمة الجامعة والمجتمع".

(ب) أهداف اللجنة:

تسعى اللجنة المقترحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- استثمار قدرات أعضاء هيئة التدريس المتميزين وتوظيف طاقاتهم لتحقيق أغراض بحثية تخدم الجامعة والمجتمع.

2- توفير بيئة بحثية ملائمة تُمكّن أعضاء هيئة التدريس من القيام بأبحاثهم بشكل متميز.

3- دعم الميزة التنافسية للجامعة من خلال ما تنتجه الكراسي البحثية من مشروعات وابتكارات ومؤلفات.

4- تشجيع رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع على المشاركة في تمويل الكراسي البحثية بالجامعة، وتوعيتهم بأهمية مخرجاتها في تحسين أداء المصانع والشركات ومختلف المؤسسات.

(ج) العناصر البشرية:

يتم اختيار أساتذة الكراسي من بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ممن لهم إسهامات بحثية في مجالهم، وذلك وفق معايير محددة (تحدد في لائحة الكراسي البحثية بالجامعة)، ويتاح لهم اختيار الفريق البحثي المعاون.

(د) اللجان الإدارية والفنية:

وتشمل ما يلي:

1- لجنة الكراسي البحثية بالجامعة:

وهي لجنة تابعة تنظيمياً لقطاع الدراسات العليا والبحوث، يتم تشكيلها تحت إشراف نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث، وتضم في عضويتها أساتذة من مختلف القطاعات (الطبية والهندسية والعلوم الاجتماعية والإنسانية،..)، وتقوم اللجنة بإعداد لائحة خاصة بالكراسي البحثية بالجامعة توضح رؤية اللجنة ورسالتها وأهدافها، ومعايير اختيار الأساتذة، وإجراءات الترشح، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالكراسي. وتقوم اللجنة أيضاً بمهمة المفاضلة بين المرشحين من الأساتذة، وعملية تقويم أداء الكرسي بصفة دورية، والإشراف على عملية التجديد.

2- قطاع الدراسات العليا والبحوث بالجامعة:

يتولى القطاع الإشراف العام على عمل لجنة الكراسي البحثية، ووضح الخطة البحثية لعمل الكراسي واقتراح مجالات عملها، وتحديد السياسة التمويلية، وعقد الاتفاقيات مع الجهات الممولة.

(هـ) مصادر التمويل:

يعتمد تمويل الكراسي البحثية بالجامعة بشكل أساسي على رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع، حيث يتم عقد شراكة في أحد المجالات العلمية بين الجامعة ومؤسسة خارجية، تتولى فيه المؤسسة (أو رجل الأعمال) تمويل الكرسي البحثي مقابل تنفيذ مشروعات وأنشطة وخدمات واستشارات لخدمة تلك المؤسسة وتعود بالنفع على المجتمع. وتشارك الجامعة في توفير مقر للكرسي حتى يتمكن الأستاذ وفريقه البحثي من إجراء بحوثهم وممارسة مختلف الأنشطة.

(2) العمليات:

وتشمل ما يلي:

(أ) الترشح:

تسير إجراءات الترشح وفقاً للخطوات التالية:

1- يقوم قطاع الدراسات العليا والبحوث بالإعلان عن الكراسي البحثية الشاغرة، وذلك في ضوء ما تم تحديده في الخطة البحثية للكراسي، وبعد تحديد جهات التمويل والاتفاق معها.

2- يقوم أعضاء هيئة التدريس -الراغبين في الحصول على أستاذية الكرسي- بتقديم الأوراق المطلوبة للجنة الكراسي البحثية.

3- تقوم اللجنة بمراجعة الطلبات المقدمة من أعضاء هيئة التدريس لتقييمها والمفاضلة بينها في ضوء المعايير المحددة باللائحة، وبالتشاور مع الجهة أو المؤسسة الممولة.

4- تبدأ الجهة الممولة في تقديم التمويل وفقاً للاتفاق المبرم مع الجامعة.

(ب) التجديد:

مدة عمل الكرسي البحثي 5 سنوات قابلة للتجديد بموافقة لجنة الكراسي البحثية بالجامعة والجهة الممولة، ويتم التجديد وفقاً للخطوات التالية:

1- يقوم أستاذ الكرسي بتقديم تقرير تفصيلي عن أنشطة الكرسي ومخرجاته البحثية الفعلية والمتوقعة خلال الفترة القادمة.

2- تقوم لجنة الكراسي البحثية -بالتعاون مع الجهة الممولة- بمراجعة التقرير للبت في إمكانية التجديد من عدمه، وذلك في ضوء إنجازات الكرسي في الفترة السابقة.

3- تقوم لجنة الكراسي البحثية بإصدار قرار بالتجديد في حالة الموافقة، أو عدم التجديد في حالة الرفض.

(ج) التقويم:

تتم عملية التقويم من خلال تقديم تقارير سنوية عن أنشطة الكرسي وإنجازاته، وكذلك تقرير في نهاية الخمس سنوات، على أن تشترك الجهة الممولة مع لجنة الكراسي البحثية في عملية التقويم.

(3) المخرجات:

تتمثل المخرجات المتوقعة في:

- مشروعات مشتركة مع مؤسسات المجتمع في مختلف التخصصات.
- بحوث تطبيقية متنوعة لخدمة المجتمع.
- رسائل ماجستير ودكتوراه في تخصص الكرسي البحثي.

- أداء بحثي متميز لأساتذة الجامعة يسهم في تقدم مستوى الجامعة في التصنيفات العالمية.

البديل الثالث: استحداث برنامج للكراسي البحثية تابع لإحدى مؤسسات البحث العلمي بالدولة:

تعتمد فكرة هذا البديل على استحداث برنامج للكراسي البحثية تابع لأحد الكيانات البحثية القائمة بالدولة، وذلك من منطلق إمكانية إنشاء برامج جديدة بتلك الكيانات تخدم أغراض البحث العلمي، وتسهم في تحقيق الأهداف العامة لهذا الكيان البحثي.

وتتحدد الملامح الأساسية للبرنامج المقترح كما يلي:

(1) المدخلات:

وتشمل ما يلي:

(أ) رؤية البرنامج ورسالته:

تشتق رؤية البرنامج ورسالته من رؤية ورسالة الكيان أو المؤسسة البحثية التابع لها البرنامج، وتتمثل رؤية البرنامج المقترح في "تحقيق الريادة للمجتمع في مختلف التخصصات العلمية"، وتتمثل رسالته في "تقديم التمويل اللازم لتوظيف الاسهامات العلمية للأساتذة المتميزين في خدمة المجتمع".

(ب) أهداف البرنامج:

يسعى البرنامج المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- المساهمة في تحقيق أهداف الكيان البحثي التابه له البرنامج.

2- تشجيع رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع على المساهمة في دعم منظومة البحث العلمي من خلال مشاركتهم في تمويل المشروعات البحثية لأساتذة الكراسي.

3- المساهمة في حل مشكلات المجتمع ودعم الاقتصاد الوطني.

(ج) العناصر البشرية:

يتم اختيار أساتذة الكراسي من بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث ممن لهم إسهامات بحثية في مجالهم، وذلك وفق معايير محددة (تحدد في لائحة برنامج الكراسي البحثية)، ويتاح لهم اختيار الفريق البحثي المعاون.

(د) اللجان الإدارية والفنية:

يمثل البرنامج المقترح نظاماً فرعياً من إحدى المؤسسات المنوطة بدعم البحث العلمي في الدولة، ومن ثم فإن البرنامج يخضع تنظيمياً لإشراف تلك المؤسسة، وتشرف عليه اللجان الفنية والإدارية القائمة بالمؤسسة.

(هـ) مصادر التمويل:

يعتمد البرنامج بشكل أساسي في تمويله على مصادر التمويل الخاصة بالكيان البحثي التابع له البرنامج.

(2) العمليات:

وتشمل ما يلي:

(أ) الترشح:

تسير إجراءات الترشح وفقاً للخطوات التالية:

1- تعلن المؤسسة البحثية التابع لها البرنامج عن وجود برنامج خاص بالكراسي البحثية، مع تحديد شروط المتقدمين من الأساتذة ومعايير اختيارهم.

2- يقوم أعضاء هيئة التدريس -الراغبين في الحصول على أستاذية الكرسي- بتقديم الأوراق المطلوبة لإدارة المؤسسة.

3- تقوم المؤسسة بمراجعة الطلبات المقدمة من أعضاء هيئة التدريس لتقييمها والمفاضلة بينها في ضوء المعايير المحددة بلائحة البرنامج.

4- يتم إعلان المقبولين للبدء في إجراءات التمويل.

(ب) التجديد:

مدة عمل الكرسي البحثي 5 سنوات قابلة للتجديد بموافقة المؤسسة البحثية التابع لها برنامج الكراسي البحثية، ويتم التجديد وفقاً للخطوات التالية:

1- يقوم أستاذ الكرسي بتقديم تقرير تفصيلي عن أنشطة الكرسي ومخرجاته البحثية الفعلية والمتوقعة خلال الفترة القادمة.

2- تقوم المؤسسة البحثية بمراجعة التقرير للبت في إمكانية التجديد من عدمه، وذلك في ضوء إنجازات الكرسي في الفترة السابقة.

3- تقوم المؤسسة بإصدار قرار بالتجديد في حالة الموافقة، أو عدم التجديد في حالة الرفض.

(ج) التقويم:

تتم عملية التقويم من قبل المؤسسة البحثية التابع لها برنامج الكراسي البحثية، وذلك خلال تقديم تقارير سنوية عن أنشطة الكرسي وإنجازاته، وكذلك تقرير في نهاية الخمس سنوات.

(3) المخرجات:

تتمثل المخرجات المتوقعة في:

- فرق بحثية متخصصة في مختلف المجالات.
- مشروعات وطنية لخدمة المجتمع وحل مشكلات.
- شراكات بحثية محلية وعالمية.
- ابتكارات علمية في مختلف المجالات العلمية.

(ثالثاً) الموازنة بين البدائل:

تهدف الموازنة بين البدائل المقترحة لنظام الكراسي البحثية إلى التوصل إلى البديل الأمثل القابل للتطبيق في البيئة المصرية، وبما يتناسب مع إمكانيات المجتمع المصري وظروفه وسياقه الثقافي. وسيتم الموازنة بين البدائل المقترحة في ضوء المعايير التالية:

(1) التكلفة:

ويقصد بها التكلفة المادية والبشرية التي يتطلبها تطبيق أي من البدائل المقترحة من حيث المباني والمعدات والأجهزة والمرتبات. وبمقارنة البدائل الثلاث يتبين أن البديل الثالث (استحداث برنامج للكراسي البحثية تابع لإحدى مؤسسات البحث العلمي بالدولة) هو البديل الأقل تكلفة، حيث إنه لا يتطلب توفير تمويل من قبل الحكومة لإنشاء هيئة مستقلة للكراسي البحثية (كما هو الحال في البديل الأول)، ولا يتطلب توفير تمويل من الجامعة واستقطاب مؤسسات مجتمعية للتمويل (كما هو الحال في البديل الثاني)، وإنما يتم تقديم التمويل اللازم في ظل هذا البديل (الثالث) من خلال المصادر التمويلية الموجودة بالمؤسسة البحثية التي أُنشأ البرنامج في إطارها.

(2) الوقت:

ويقصد به الوقت الذي يتطلبه تطبيق كل بديل من البدائل الثلاث، ومن خلال الموازنة بين البدائل الثلاث يتضح أن البديلين الأول والثاني يتطلبان وقتاً أطول من البديل الثالث، حيث يحتاج البديل الأول إلى وقت أطول من أجل إنشاء هيئة قومية للكراسي البحثية، وإصدار التشريعات واللوائح الخاصة بآليات عملها، وتجهيز البنية التحتية، وإعداد الهيكل التنظيمي، وتشكيل اللجان. كما يحتاج البديل الثاني إلى وقت أطول من أجل إعداد لائحة الكراسي البحثية على مستوى الجامعة، وكذلك في تجهيز البنية التحتية والبحث عم مصادر تمويل خارجية. أما البديل الثالث فيحتاج في تطبيقه إلى وقت أقل، حيث إن البنية التحتية متوفرة، ومصادر التمويل متاحة، وكل ما هو مطلوب هو إعداد لائحة خاصة بالبرنامج باعتباره نظاماً فرعياً من المؤسسة البحثية القائمة بالفعل، يتبع نفس سياسات المؤسسة وينتهج آليات عملها.

(3) الكفاءة:

ويقصد بها تحقيق النتائج بأعلى كفاءة ممكنة، ومن خلال الموازنة بين البدائل يمكن القول بأن البديلين الأول والثالث يعكسان رؤية قومية لنظام الكراسي البحثية بالدولة، في حين يعكس البديل الثاني رؤية الجامعة، ومن ثم قد يتفاوت مستوى الكراسي البحثية من جامعة لأخرى، وقد يؤدي استقلال كل جامعة بوضع رؤيتها الخاصة في مجال الكراسي البحثية إلى تكرار كرسي بحثي في مجال معين في جامعتين أو أكثر، ومن ثم يمكن القول بأن البديلين الأول والثالث –القائمان على رؤية قومية– أفضل من البديل الثالث.

(4) المواءمة مع البيئة المصرية:

ويقصد بها مدى مناسبة تطبيق البدائل المقترحة مع المجتمع المصري وسياقه الثقافي. وفي ضوء وصف وتشخيص واقع البحث العلمي في مصر، اتضح أنه على الرغم مما تعانيه منظومة البحث العلمي من مشكلات، فإن هناك اهتماماً ملحوظاً بتشجيع مبادرات البحث العلمي والاهتمام بتبني صيغ جديدة لتمويل البحوث. وبناءاً على ذلك، يمكن القول بأن البدائل الثلاث تتناسب مع البيئة المصرية، حيث إن البدائل الثلاث –وإن اختلفت من حيث الشكل والبنية والتنظيم– فإن مضمونها يتمثل في بناء نظام للكراسي

البحثية يخدم منظومة البحث العلمي، وهو ما يتفق مع متطلبات المجتمع المصري وتطلعاته.

وبناءاً على الموازنة السابقة بين البدائل، يمكن القول بأن البديل الثالث **(استحداث برنامج للكراسي البحثية تابع لإحدى مؤسسات البحث العلمي بالدولة)** هو أفضل البدائل ملاءمةً للتطبيق في المجتمع المصري، ومن ثم يصبح أساسًا لبناء نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية، وهو ما سيتم عرضه في القسم التالي من البحث.

القسم الثامن

نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية

يهدف القسم الراهن إلى تطوير البديل الذي تم التوصل إليه بعد الموازنة بين البدائل المقترحة التي تم عرضها في القسم السابق –والمتمثل في **استحداث برنامج للكراسي البحثية تابع لإحدى مؤسسات البحث العلمي بالدولة**– ومن ثم بناء نظام مقترح للكراسي البحثية في جمهورية مصر العربية.

ويقترح أن يتبع البرنامج "صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية" باعتباره "أحد الكيانات القومية المعنية بتمويل البحث العلمي في مصر، كما أن للصندوق مصادر تمويلية محددة، ومن مسئولياته الأساسية تمويل البرامج البحثية في العديد من المجالات المختلفة، وإنشاء البرامج الجديدة لتنفيذ السياسات المقررة من قبل وزارة البحث العلمي".[150]

وتتمثل رؤية صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية في "تحقيق الريادة للمجتمع المصري من خلال جعل العلوم والتكنولوجيا من أولويات المجتمع للتمكن من بناء ثقافة الاقتصاد القائم على المعرفة". وتتمثل رسالته في "دعم العلوم والتكنولوجيا من خلال بناء قدرات المجتمع وتوفير البنية التحتية في المجالات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق التنافسية والتنمية المستدامة للمجتمع المصري".[151]

ويسعى الصندوق إلى تحقيق أهداف محددة، لعل من أهمها:[152]

- توفير التمويل اللازم للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

- دعم وتنمية القدرات الإبداعية للمجتمع العلمي والتكنولوجي.
- دعم العلاقة بين البحث العلمي وعملية الإنتاج.
- البحث عن آليات تمويل إضافية لدعم أنشطة الصندوق.

ويضم الصندوق في هيكله التنظيمي لجنتين، أحدهما للاختيار، والأخرى للتقييم الفني[153] ووتتحدد مصادر تمويل الصندوق في:[154]

- الاعتمادات التى قد تخصصها الدولة للصندوق.
- المنح والقروض التى توافق عليها الدولة، وما يتم إتاحته كمقابل محلى لها.
- التبرعات والإعانات والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس الإدارة بما لايتعارض مع أهداف الصندوق.
- حصيلة استثمار موارد الصندوق.

وعلى ذلك يسير القسم الراهن وفقاً للمحاور التالية:

(أولاً) مكونات النظام المقترح:

تتحدد المكونات الأساسية للنظام المقترح فيما يلي:

(1) المدخلات:

وتشمل ما يلي:

(أ) رؤية البرنامج ورسالته:

تشتق رؤية البرنامج ورسالته من رؤية ورسالة صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، وتتمثل رؤية البرنامج المقترح في "تحقيق الريادة والتنافسية للمجتمع المصري في مختلف فروع المعرفة العلمية"، وتتمثل رسالته في "دعم قدرات الباحثين المصريين من خلال توفير التمويل والبنية التحتية اللازمين لتحقيق إنجازاتهم البحثية المتميزة".

(ب) أهداف البرنامج:

يسعى البرنامج المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- المساهمة في تحقيق أهداف صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية.

2- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين بالجامعات ومراكز البحوث المصرية على الاستفادة من خدمات البرنامج والحصول على أستاذية كرسي بالبرنامج.

3- تشجيع مؤسسات المجتمع على المساهمة في دعم منظومة البحث العلمي المصري من خلال مشاركتهم في تمويل المشروعات والأنشطة البحثية للبرنامج.

4- المساهمة في حل مشكلات المجتمع المصري من خلال الاستفادة من مخرجات الكراسي البحثية لخدمة المجتمع.

5- دعم عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع المصري.

(ج) العناصر البشرية:

يتم اختيار أساتذة الكراسي من بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث المصرية ممن لهم إسهامات بحثية متميزة في مجالهم، وذلك وفق معايير محددة، ويتاح لهم اختيار الفريق البحثي المعاون.

(د) اللجان الإدارية والفنية:

يمثل البرنامج المقترح نظاماً فرعياً من صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، ومن ثم فإن البرنامج يخضع تنظيمياً لإشراف الصندوق، وتشرف عليه اللجان الفنية والإدارية القائمة بالصندوق، والمتمثلة في:

1- لجنة الاختيار:

يقترح أن تقوم بعملية اختيار المرشحين في ضوء معايير محددة ووفقاً لقواعد العمل بالصندوق.

2- لجنة التقييم الفني:

يقترح أن تقوم اللجنة بمتابعة أداء برنامج الكراسي البحثية المقترح، وإجراء التقييم السنوي والنهائي للكراسي البحثية التابعة للبرنامج.

(هـ) مصادر التمويل:

يعتمد البرنامج بشكل أساسي في تمويله على مصادر التمويل الخاصة بالصندوق، والمتمثلة في الاعتمادات التى تخصصها الدولة للصندوق، والمنح والقروض التى توافق عليها الدولة، والتبرعات والإعانات والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس الإدارة بما لايتعارض مع أهداف الصندوق، وحصيلة استثمار موارد الصندوق.

(2) العمليات:

وتشمل ما يلي:

(أ) الترشح:

تسير إجراءات الترشح وفقاً للخطوات التالية:

1- يعلن الصندوق عن وجود برنامج خاص بالكراسي البحثية، مع تحديد معايير الترشح للحصول على التمويل وإنشاء كرسي بحثي في أحدد التخصصات.

2- يقوم أعضاء هيئة التدريس -الراغبين في الحصول على أستاذية الكرسي- بتقديم الأوراق المطلوبة لإدارة الصندوق.

3- تقوم لجنة الاختيار بالصندوق بمراجعة الطلبات المقدمة من أعضاء هيئة التدريس لتقييمها والمفاضلة بينها في ضوء المعايير المحددة.

4- يتم إعلان المقبولين للبدء في إجراءات التمويل.

(ب) التجديد:

مدة عمل الكرسي البحثي 5 سنوات قابلة للتجديد بموافقة إدارة الصندوق، ويتم التجديد وفقاً للخطوات التالية:

1- يقوم أستاذ الكرسي بتقديم تقرير تفصيلي عن أنشطة الكرسي ومخرجاته البحثية الفعلية والمتوقعة خلال الفترة القادمة.

2- تقوم لجنة التقييم الفني بمراجعة التقرير للبت في إمكانية التجديد من عدمه، وذلك في ضوء إنجازات الكرسي في الفترة السابقة.

3- تقوم إدارة الصندوق بإصدار قرار بالتجديد في حالة الموافقة، أو عدم التجديد في حالة الرفض.

(ج) التقويم:

تتم عملية التقويم من قبل لجنة التقييم الفني بالصندوق، وذلك خلال تقديم تقارير سنوية عن أنشطة الكرسي وإنجازاته، وكذلك تقرير في نهاية الخمس سنوات.

(3) المخرجات:

تتمثل المخرجات المتوقعة في:

- مشروعات بحثية لخدمة المجتمع المصري وحل مشكلاته.
- خبرات بحثية للكوادر البشرية العاملة تحت مظلة البرنامج.
- شراكات بحثية مع مؤسسات مصرية وعالمية.

- ابتكارات علمية في شتى ميادين المعرفة.

(ثانياً) متطلبات تنفيذ النظام المقترح:

ثمة متطلبات ينبغي توافرها لتنفيذ النظام المقترح سالف الإشارة إليه، ولعل من أهمها ما يلي:

- إعداد لائحة خاصة ببرنامج الكراسي البحثية تتفق مع قواعد صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية ونظم العمل الخاصة به.
- نشر ثقافة جامعية داعمة لفكرة الكراسي البحثية، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على التقدم للبرنامج بأفكار مبدعة ومتميزة.
- تعظيم موارد الصندوق للتمكن من الإنفاق على البرنامج المقترح.
- إيمان مؤسسات المجتمع بأهمية برنامج الكراسي البحثية ودوره في إنشاء كراسي متخصصة في مختلف فروع المعرفة، ومن ثم مشاركتهم في تمويل أنشطته لأنها تعود بالنفع على تلك المؤسسات وعلى المجتمع بأسره.

(ثالثاً) معوقات تنفيذ النظام المقترح:

- ضعف إقبال أعضاء هيئة التدريس على التقدم بأفكارهم ومشروعاتهم البحثية بالبرنامج المقترح نتيجة لعدة أسباب، من بينها الأعباء التدريسية الملقاة على عاتقهم، وتخوهم من ضعف الاعتمادات المخصصة للأنشطة البحثية، وغيرها من الأسباب.
- قلة الوعي لدى مؤسسات المجتمع بالدور الذي يمكن أن تلعبه الكراسي البحثية في تنمية المجتمع وحل مشكلاته، ومن ثم ضعف مشاركتها في تمويل أنشطة الكراسي.
- التعقيدات الإدارية التي يمكن أن تعوق عملية الترشح وتؤثر سلباً على سير الإجراءات.

(رابعاً) سبل التغلب على معوقات تنفيذ النظام المقترح:

- فتح قنوات اتصال مباشرة بين صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية وبين الجامعات ومراكز البحوث، بحيث يتمكن الصندوق من الإعلان عن برنامج

الكراسي البحثية لأعضاء هيئة التدريس وما يقدمه من مميزات وخدمات للأساتذة المتميزين من خلال استثمار أفكارهم وإبداعاتهم البحثية لخدمة المجتمع.

- دعم الدولة لبرنامج الكراسي البحثية التابع للصندوق وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاز أنشطته، باعتباره آلية مهمة لتحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية.
- التوعية المجتمعية بأهمية برنامج الكراسي البحثية ودوره في توظيف مخرجات البحث العلمي لخدمة المجتمع وحل مشكلاته في مختلف القطاعات.

هوامش البحث

[1] عاصم عبد القادر توني، "إنشاء مركز للتميز البحثي للتعليم العالي الجامعي :تصور مقترح"، من بحوث **المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس -الدولي الثالث :تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة**، المنعقد في كلية التربية النوعية بالمنصورة، في الفترة من 13-14 إبريل 2011، ص 78.

[2] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "دوافع وتطلعات القطاع الخاص من كراسي البحث: مسار مقترح لتعظيم الاستفادة بالمجتمع السعودي"، **ورقة عمل مقدمة إلى ندوة كراسي البحث في المملكة العربية السعودية: التجربة المحلية في ضوء الخبرات الدولية**، المنعقدة في الفترة من 17-18 أبريل 2012، ص7.

[3] **المرجع السابق**، ص 7.

[4] Social Sciences and Humanities Research Council (Corporate Internal Audit Division), "Audit **of the Canada Research Chairs Program", November 2012,** Social Sciences and Humanities Research Council, P. 5.

[5] **Ibid**., P. 5.

[6] The Official Website of Canada Research Chairs Program, **Program Statistics**, Available: http://www.chairs-chaires.gc.ca/about_us-a_notre_sujet/statistics-statistiques-eng.aspx (Accessed: 5-1-2019)

[7] ،_____ **Nominate a Chair: Value and Duration**, Available: http://www.chairs-chaires.gc.ca/program-programme/nomination-mise_en_candidature-eng.aspx (Accessed: 5-1-2019).

[8] Goss Gilory Inc., **Canada Research Chairs Program: Final Report**, Goss Gilory Inc., Ottawa, Canada, 2016, P. 40.

[9] The University of British Colombia, **Canada Research Chairs,** Available: https://academic.ubc.ca/awards-funding/funding-opportunities/canada-research-chairs (Accessed: 5-1-2019)

[10] سعود بن عيسى النايف، "دور المؤتمرات العلمية في تفعيل ثقافة البحث العلمي لدى طلبة التعليم العالي (دراسة حالة) جامعة حائل بالمملكة العربية السعودية"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، المجلد 34، العدد الأول، يونيو 2014، ص 48.

[11] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، **مرجع سابق**، ص 12.

[12] المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، **دراسة احتياجات العمل الخيري السعودي من الكراسي البحثية**، الرياض، وقف سعد وعبد العزيز الموسى، 2014، ص 8.

[13] مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمانة العامة)، **التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي**، (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية:2016)، ص 37.

[14] جامعة الملك سعود، وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، **كراسي البحث: الإنجازات**، متاح على الموقع الرسمي التالي لجامعة الملك سعود:

http://chairs.ksu.edu.sa/ar/node/293 (Accessed: 10-1-2019)

[15] ناصر بن محمد العقيلي وستيفن همفريز، "كراسي البحث :التجربة السعودية في ضوء الممارسات العالمية"، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد 8، ديسمبر 2012، ص 21.

[16] جمهورية مصر العربية، **دستور جمهورية مصر العربية**، الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع، الفصل الأول: المقومات الاجتماعية، المادة 23.

[17] وزارة التعليم العالي (جمهورية مصر العربية)، **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر تعديلات**، ط 24، (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، 2006)، المادة 308، ص 123.

[18] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر**، (باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، 2010)، ص 254.

[19] جمهورية مصر العربية، قرار رئيس الجمهورية رقم (127) لسنة 2007 بشأن **إنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا**، القاهرة، 2007، المادة 2.

[20] محرم الحداد، قضايا أساسية لتطوير منظومة التعليم العالي في مصر، من بحوث **المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية– جامعة عين شمس بعنوان: توجهات استراتيجية في التعليم "تحديات المستقبل"**، المنعقد بقاعة المؤتمرات الكبرى بكلية الصيدلة جامعة عين شمس ودار الضيافة بجامعة عين شمس، في الفترة من 15–17 أكتوبر 2016، ص 186، 193، 194.

[21] محمد خميس حرب، تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي، **دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق، مج. 28، ع. 79، أبريل** ، 2013، ص 39.

[22] مصطفى أحمد علي، "تصور استراتيجي للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات التنموية لتلبية متطلبات مجتمع المعرفة: جامعة عين شمس نموذجاً"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2017، ص 412.

[23] عاصم عبد القادر توني، **مرجع سابق**، ص ص 84–86.

[24] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030: ملخص تنفيذي**، باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2015، ص 14، 20.

[25] Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Report**, (Geneva: World Economic Forum, 2016), P. 169.

[26] نسمة عبد الرسول، "الشراكة بين الجامعة والصناعة في جنوب إفريقيا وإمكانية الإفادة منها في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة بنها، 2016، ص

[27] Canada Research Chairs, Integrated Results-Based Management and Accountability Framework and Risk-based Audit Framework, March 2006, P 3.

[28] المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، **مرجع سابق**، ص 54

[29] مريم عبد الله المالكي، "دور إدارة الكراسي البحثية في رفع تصنيف الجامعات السعودية"، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، العدد 179، الجزء الأول، يوليو 2018، ص 780.

[30] Francisco J. Cantu Et. Al., "A Knowledge-based Development Model: the Research Chair Strategy", **Journal of Knowledge Management**, Vol. 12, No. 6, 2008, P. 14.

[31] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، **مرجع سابق**، ص 7.

[32] **المرجع السابق**، ص 7.

[33] للاطلاع على الخطوات النظرية لأسلوب تحليل النظم، يمكن الرجوع إلى: شاكر محمد فتحي أحمد وهمام بدراوي زيدان، **التربية المقارنة: المنهج– الأساليب– التطبيقات**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، ص ص 181–184.

[34] Institutional Advancement Centre, "Investing in the University of Malaya is Investing in the Nation's Future", University of Malaya, Institutional Advancement Centre, 2015, P. 12

[35] The Official Website of European University of Madrid, **Research chairs**, Available: http://universidadeuropea.es/en/about/research/research-chairs (Accessed: 25-1-2019).

[36] National Research Foundation, **South African Research Chairs Initiative: Guide for Applications**, South Africa, National Research Foundation, February 2016, P P. 2-3.

[37] Institutional Advancement Centre, **Op. Cit**., P. 12.

[38] The Official Website of European University of Madrid, Research chairs, **Op. Cit.**, Available: http://universidadeuropea.es/en/about/research/research-chairs (Accessed: 25-1-2019).

[39] National Research Foundation, South African Research Chairs Initiative: Guide for Applications, Op**. Cit.**, P 3.

[40] **Ibid.** P 6.

[41] الجامعة الأردنية، مجلس العمداء، تعليمات **الكراسي الأكاديمية في الجامعة الأردنية**، الصادرة بقرار مجلس العمداء رقم (197/ 2010) بتاريخ 14/ 4/2010 بمقتضى المادة (17/ب/11) من قانون الجامعات الأردنية لسنة 2009، المادة 7.

[42] National Research Foundation, **South African Research Chairs Initiative**, and Available: http://www.nrf.ac.za/division/rcce/instruments/research-chairs (Accessed: 27-1-2019).

[43] الجامعة الأردنية، **مرجع سابق**، المادة 10.

[44] **المرجع السابق**، المادة 11.

[45] Republic of South Africa, Department of Science and Technology, SARChI Chairs for National Research Facilities: Framework and Guide for Applications, January 2017, P. 27.

[46] Institutional Advancement Centre, Op**. Cit.**, P. 12.

[47] الجامعة الأردنية، **مرجع سابق**، المادة 5، والمادة 6، والمادة 13.

[48] The Official Website of Free University in Amsterdam, **University Research Chair**, Available: https://www.vu.nl/en/research/topresearchers-at-vu/university-research-chair/index.aspx (Accessed: 27-1-2019).

[49] مجلس البحث العلمي (سلطنة عمان)، **البرامج البحثية**، مجلس البحث العلمي، 2016–2017، ص 12.

[50] National Research Foundation, **South African Research Chairs Initiative**, Round 2, August 2008, PP. 11-12.

[51] Republic of South Africa, Department of Science and Technology, SARChI Chairs for National Research Facilities: Framework and Guide for Applications, **Op. Cit.**, PP. 22-23.

[52] National Research Foundation, South African Research Chairs Initiative: Guide for Applications, **Op. Cit.**, P 11.

[53] Republic of South Africa, Department of Science and Technology, SARChI Chairs for National Research Facilities: Framework and Guide for Applications, **Op. Cit.**, P. 26.

[54] مجلس البحث العلمي (سلطنة عمان)، البرامج البحثية، **مرجع سابق**، ص 12.

[55] **المرجع السابق**، ص 11.

[56] University of Pretoria**, SARChI Chair in Sustainable Malaria Control**, Available: http://www.up.ac.za/en/faculty-of-natural-agricultural-sciences/news/post_2577024-sarchi-chair-in-sustainable-malaria-control-renewed (Accessed: 27-1-2019).

[57] جمهورية مصر العربية، قرار رئيس الجمهورية رقم (218) لسنة 2007 بشأن إنشاء وتنظيم صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، **مرجع سابق**، والمادة 2.

[58] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، **رؤية مصر 2030 "استراتيجية التنمية المستدامة"**، (القاهرة: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح، 2015)، ص 166.

[59] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (2015–2030)**، (القاهرة: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2015)، ص 27.

[60] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر**، (باريس: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، 2010)، ص 254.

[61] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (2015– 2030)، **مرجع سابق**، ص ص 28–34.

[62] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، رؤية مصر 2030 "استراتيجية التنمية المستدامة"، **مرجع سابق**، ص ص 163–164.

[63] Michael Dewing, **Canadian Multiculturalism**, Library of Parliament, Ottawa, Canada, 2013, P.2

[64] Public Works and Government Services, **Canada's Global Economic Leadership: A Report to Canadians**, Canada, Public Works and Government Services, June 2010, P. 3.

[65] Gary Rabbior, **The Canadian Economy: the Big Picture,** (Toronto: Canadian Foundation for Economic Education, PP.2-3.

[66] Sarah Amyot, Rupert Downing, and Crystal Tremblay, "Public Policy for the Social Economy: Building a people-centred economy in Canada", **Public Policy Paper Series**, Number 3, June 2010, University of Victoria, Canadian Social Economy Hub, P. 9.

[67] Industrial Research Institute, **2017 R & D Funding Forecast**, Industrial Research Institute, Arligton, USA, 2017, P. 5.

[68] Klaus Schwab, **Op. Cit.**, P. 139.

[69] Government of Canada, **Canada Research Chairs: year in Review (2007-2008)**, Canada Research Chairs Program, 2008, PP 1-2.

[70] The University of British Colombia, Canada Research Chairs, **Op.Cit.**
[71] **Ibid**., P. 61.
[72] Canada Research Chairs, Integrated Results-Based Management and Accountability Framework and Risk-based Audit Framework, **Op. Cit.**, PP. 4-5.
[73] The University of Biritish Colombia, Canada Research Chairs, **Op.Cit**.
[74] Canada Research Chairs, Integrated Results-Based Management and Accountability Framework and Risk-based Audit Framework, **Op. Cit.**, P. 6.
[75] The University of British Colombia, **Step-by-Step CRC Appointment File Guide: Previously Appointments Checklist**, Available: https://academic.ubc.ca/sites/vpa.ubc.ca/files/documents/CRC%20Appointment%20File%20Guide_FINAL.pdf (Accessed: 1-2-2019)
[76] The University of British Colombia, **Canada Research Chairs Program: Equity, Diversity, and Inclusion Action Plan**, November 2018, P. 10 , Available: https://academic.ubc.ca/sites/vpa.ubc.ca/files/documents/EDIAP%20-%2013%20DEC%202018%20EE.pdf (Accessed: 1-2-2019)
[77] **Ibid**., P. 10
[78] **Ibid.**, P. 8.
[79] The Official Website of Canada Research Chairs Program, **Governance**, Available: http://www.chairs-chaires.gc.ca/about_us-a_notre_sujet/governance-gouvernance-eng.aspx (Accessed: 1-2-2019)
[80] _____ , C**ollege of Reviewers**, Available:
http://www.chairs-chaires.gc.ca/peer_reviewers-evaluateurs/college_members-membres_college-eng.aspx (Accessed: 3-2-2019)
[81] _____ ,**Interdisciplinary Adjudication Committee**, Available:
http://www.chairs-chaires.gc.ca/peer_reviewers-evaluateurs/iac-cie/iac-cie-eng.aspx (Accessed: 3-2-2019)
[82] Canada Research Chairs, Integrated Results-Based Management and Accountability Framework and Risk-based Audit Framework, **Op. Cit**., P. 1.
[83] Advisory Panel on Federal Support for Fundamental Science (Canada), **F**inal Report entitled: **Investing in Canada's Future: Strengthening the Foundations of Canadian Research**, Advisory Panel on Federal Support for Fundamental Science, 2017, P. 15.
[84] Social Sciences and Humanities Research Council (Corporate Internal Audit Division), " Audit of the Canada Research Chairs Program", **Op. Cit**., P. 5.
[85] Canada Research Chairs, Canada Research Chairs Progress Report, April 2006 to March 2007., P. 9.
[86] The Official Website of Canada Research Chairs Program, **Nominate a Chair: overview**, Available:
http://www.chairs-chaires.gc.ca/program-programme/nomination-mise_en_candidature-eng.aspx#s1a (Accessed: 5-2-2019)
[87] The University of British Colombia, Canada Research Chairs Program: Equity, Diversity, and Inclusion Action Plan, **Op.Cit.**, P. 8.
[88] **Ibid**., P. 10.
[89] The Official Website of Canada Research Chairs Program, **Nominate a chair: Eligibility of Nominees (Tier 1 and Tier 2 Chairs)**, Available:
http://www.chairs-chaires.gc.ca/program-programme/nomination-mise_en_candidature-eng.aspx#s2 (Accessed: 6-2-2019)

[90] _____, GUIDELINES FOR ENSURING A FAIR AND TRANSPARENT RECRUITMENT AND NOMINATION PROCESS, AVAILABLE: HTTP://WWW.CHAIRS-CHAIRES.GC.CA/PROGRAM-PROGRAMME/EQUITY-EQUITE/RECRUITMENT-RECRUTEMENT-ENG.ASPX (ACCESSED: 6-2-2019)

[91] **Ibid.**

[92] The University of British Colombia, Step-by-Step CRC Appointment File Guide: Previously Appointments Checklist, **Op.Cit.**

[93] The Official Website of Canada Reseach Chairs Program, **Instructions to College of Reviewers Members, Available:** http://www.chairs-chaires.gc.ca/peer_reviewers-evaluateurs/instructions-instructions-eng.aspx (Accessed: 7-2-2019)

[94] _____, **Selection Criteria**, Available: http://www.chairs-chaires.gc.ca/program-programme/nomination-mise_en_candidature-eng.aspx#s7 (Accessed: 8-2-2019)

[95] The University of British Colombia, Canada Research Chairs Program: Equity, Diversity, and Inclusion Action Plan, **Op.Cit**., PP. 8- 10.

[96] **Ibid**., P. 10.

[97] The Official Website of Canada Research Chairs Program, **Renew a Chair**, Available: http://www.chairs-chaires.gc.ca/program-programme/renew-renouvellement-eng.aspx (Accessed: 9-2-2019)

[98] **Ibid**.

[99] The University of British Colombia, Canada Research Chairs Program: Equity, Diversity, and Inclusion Action Plan, **Op.Cit.**, PP. 9- 10

[100] Canada Research Chairs, Canada Research Chairs Progress Report, April 2006 to March 2007, **Op. Cit**., P. 11.

[101] **Ibid**., P. 12.

[102] Michelle Picard-Aitken Et. Al., **Tenth-Year Evaluation of the Canada Research Chairs Program: Final Evaluation Report**, Montréal, Québec, Science-Metrix Inc. Canada, P. i.

[103] Goss Gilory Inc., **Op. Cit.**, 2016, P. i.

[104] **Ibid.**, P. 7.

[105] **Ibid.**, P. 8.

[106] The University of British Colombia, Canada Research Chairs, **Op.Cit.**

[107] Goss Gilory Inc., **Op. Cit.**, P. 10.

[108] Francisco J. Cantu Et. Al., **Op. Cit.**, P. 168.

[109] The Official Website of Canada Research Chairs Program, **Chairholders**: **Phil Ainslie (Canada Research Chair in Cerebrovascular Physiology in Health and Disease)**, Available: https://www.chairs-chaires.gc.ca/chairholders-titulaires/profile-eng.aspx?profileId=2766 (Accessed: 12-2-2019)

[110] The Official Website of Canada Research Chairs Program, **Chairholders**: **David Huntsman (Canada Research Chair in Molecular and Genomic Pathology)**, Available: https://www.chairs-chaires.gc.ca/chairholders-titulaires/profile-eng.aspx?profileId=3541 (Accessed: 12-2-2019)

[111] The Official Website of Canada Research Chairs Program, **Chairholders**: **Nemkumar Banthia (Canada Research Chair in Infrastructure Rehabilitation and**

Sustainability), Available: https://www.chairs-chaires.gc.ca/chairholders-titulaires/profile-eng.aspx?profileId=2089 (Accessed: 13-2-2019)

[112] The Official Website of Canada Research Chairs Program, **Chairholders**: **JoAndrea Hoegg (Canada Research Chair in Consumer Behaviour)**, Available: https://www.chairs-chaires.gc.ca/chairholders-titulaires/profile-eng.aspx?profileId=3268 (Accessed: 13-2-2019)

[113] علي عبد الله النودل، " حوكمة أنشطة البحوث العلمية :دراسة نقدية لممارسات برامج الكراسي البحثية في الجامعات السعودية كنموذج"، دراسة مقدمة إلى **مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2011، ص 364.

[114] سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون، **نظم التعليم في المجتمعات المعاصرة**، (القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2015)، ص 117.

[115] أحمد آل درويش وآخرون، "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، **سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2015، ص1.

[116] **المرجع السابق**، ص 79.

[117] **المرجع السابق**، ص 79.

[118] جامعة الملك سعود، وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، **رؤية وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية**، متاح على الموقع الرسمي التالي لجامعة الملك سعود:

http://chairs.ksu.edu.sa/ar/node/63 (Accessed: 1-3-2019).

[119] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، **رسالة وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية**، متاح على الموقع الرسمي التالي لجامعة الملك سعود:

http://chairs.ksu.edu.sa/ar/node/67 (Accessed: 1-3-2019).

[120] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، **أهداف وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية**، متاح على الموقع الرسمي التالي لجامعة الملك سعود:

http://chairs.ksu.edu.sa/ar/node/85 (Accessed: 1-3-2019).

[121] جامعة الملك سعود، **اللائحة التنظيمية للكراسي البحثية**، الرياض، وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، 2016، المادة 7، المادة 11.

[122] ــــــــــ، المادة 3، ص 14.

[123] ــــــــــ، المادة 6 (ص 16)، والمادة 9، ص 19.

[124] ــــــــــ، المادة 20، ص ص 32-33.

[125] ــــــــــ، المادة 6.

[126] ــــــــــ، المادة 5، والمادة 8.

[127] ــــــــــ، المواد 16 و17 و18.

[128] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية، **إنجازات الكراسي البحثية**، متاح على الموقع التالي للجامعة:
http://chairs.ksu.edu.sa/ar/node/293 (Accessed: 10-3-2019).

[129] **المرجع السابق**.

[130] ناصر بن محمد الداغري، "دور كراسي البحث في تعزيز مؤشرات البحث والنشر العلمي"، ورشة عمل بجامعة الملك سعود، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، 1435 هـ، ص 13.

[131] **المرجع السابق**، ص 13.

[132] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، **كرسي المهندس عبد الله بقشان لأبحاث النحل**، متاح على الموقع التالي:
http://beechair.ksu.edu.sa/node/1084 (Accessed: 11-3-2019).

[133] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، كرسي المهندس عبد الله بقشان لأبحاث النحل، **إنجازات الكرسي (براءات الاختراع)**، متاح على الموقع التالي:
http://beechair.ksu.edu.sa/invention (Accessed: 11-3-2019).

[134] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، **كرسي أبحاث انحرافات العمود الفقري**،
http://saudiscoliosis.com/sa/?page_id=7 (Accessed: 11-3-2019).

[135] **المرجع السابق**.

[136] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، كرسي أبحاث انحرافات العمود الفقري، **إنجازات الكرسي**،
http://saudiscoliosis.com/sa/?page_id=15 (Accessed: 11-3-2019).

[137] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، كرسي المهندس عبد المحسن بن محمد الدريس للسيرة النبوية ودراساتها المعاصرة (كرسي السيرة)، **التعريف بالكرسي: الرؤية– الرسالة– الأهداف**،
http://seerh.ksu.edu.sa/ar/node/220 (Accessed: 12-3-2019).

[138] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، كرسي المهندس عبد المحسن بن محمد الدريس للسيرة النبوية ودراساتها المعاصرة (كرسي السيرة)، **التعريف بالكرسي: إنجازات الكرسي**،
http://seerh.ksu.edu.sa/ar/Injazat (Accessed: 12-3-2019).

[139] **المرجع السابق**.

[140] الموقع الرسمي لجامعة الملك سعود، **كرسي المعلم محمد عوض بن لادن للأبحاث والدراسات في تقوية وإعادة تأهيل المنشآت**،
https://news.ksu.edu.sa/ar/node/88302 (Accessed: 12-3-2019).

[141] **المرجع السابق**.

[142] علي السيد الشخيبي وآخرون، **معجم مصطلحات الحكامة التربوية (الحكم الرشيد)**، (الرباط: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2012)، ص ص 51-52.

[143] شاكر محمد فتحي وآخرون، **معجم مصطلحات التربية على قيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان**، (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2013)، ص 281.

[144] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإدارية**، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1984)، ص275.

[145] **المرجع السابق**، ص 61.

[146] مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012)، ص66.

[147] **المرجع السابق**، ص 126.

[148] مصطفى حسين باهي وناهد خيري فياض، **اتجاهات التعليم العالي في ضوء الجودة الشاملة**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009)، ص 206.

[149] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 81.

[150] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (2015-2030)، **مرجع سابق**، ص 51.

[151] الموقع الرسمي لصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، **رؤية صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية ورسالته**، متاح على:
http://stdf.eg:8080/web/page/64152 (Accessed: 27-3-2019)

[152] الموقع الرسمي لصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، **أهداف صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية**، متاح على:
http://stdf.eg:8080/web/page/64152 (Accessed: 27-3-2019)

[153] الموقع الرسمي لصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، **الهيكل التنظيمي للصندوق**، متاح على:
http://stdf.eg:8080/web/page/64152 (Accessed: 27-3-2019)

[154] جمهورية مصر العربية، قرار رئيس الجمهورية رقم (218) لسنة 2007 بإنشاء وتنظيم صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، **مرجع سابق**، المادة 3.